الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ابن خلدون تيارت

كلية العلوم الانسانية والاجتماعية

قسم التاريخ

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر

الموسومة بـــ:

حركة الإستيطان الفرنسي في الشرق الجزائري (1830-1870)

إعداد الطالبة:

- مسيكين آسية
- بنبري فاطمة

إشراف الأستاذ:

* خنفار حبيب

أعضاء اللجنة:	
1- أ.حرشوش كريمة	رئيسا
2- أ. حنفار حبيب	مشرفا
3- أ. مداح عبد القادر	مناقشا

الموسم الجامعي
1436هـ-1437هـ / 2015م-2016م

شكر وتقدير

نتوجه بأسمى عبارات الشكر والعرفان إلى أستاذنا المشرف:

الأستاذ خنفار رحيب، الذي رافقنا في هذا البحث منذ أن كان مجرد فكرة في أذهاننا إلى أن أصبح على ما هو عليه الآن، ولم يبخل علينا بتوجيهاته القيمة وملاحظاته الدقيقة، فكان له الفضل في تذليل الكثير من الصعوبات التي واجهتنا في إنجاز هذا البحث، فله نجدد الشكر والإمتنان.

كما نتوجه بالشكر إلى كل الأساتذة الذين رافقونا في مسارنا الدراسي، بالإضافة إلى عمال المكتبات بتيارت ووهران.

كما لا أنسى كل من قدم لي يد العون من قريب وبعيد

مقدمة

مقدمة

تعتبر الملكية العقارية المرآة العاكسة لتطور تاريخ الدول والمجتمعات، وهي بذلك كانت من بين أهم المسائل التي أثارت جدلا واسعا لدى الدارسين لتاريخ الجزائر بصفة عامة ولحقبة الاحتلال الفرنسي بصفة خاصة، باعتبار أن هذه الحقبة من ا0لتاريخ في حد ذاتها هي في الحقيقة صراع مرير وطويل بين شعب يتشبث بأرضه وإدارة استعمارية محتلة تعمل على الاستحواذ عليها واقتلاعها منه بشتى الوسائل، وذلك لما كانت تحوزه هذه المسألة من ارتباط وثيق بالمشروع الاستيطاني، وتأثير بليغ على مستقبله، إذاك فقد كان نجاح أي مشروع مماثل يتطلب التغلب على تحديين مهمين، وجب على الإدارة الاستعمارية ربح معركتيهما: الأول متعلق بالاستيطان والهجرة، والثاني وهو الأهم عقاري متعلق بالأرض التي ينبغي حيازتها وتملكها من طرف عنصر جديد مستوطن كما ينبغي التحكم في تداولها وانتقالها لصالح هاته الفئة المستعمرة، أوعلى الأقل توجيهها ضمن السياق والإطار الذي يخدم مشروعها الاستعماري الاستيطاني، بوسائل آليات محددة ومدروسة كانت لها تأثيرات كبيرة على جانب السكان الجزائريين في الشرق وبالأخص على بنيتهم الاقتصادية والاجتماعية المتكونة قبل ذلك بل و حتى نظرتهم وسلوكهم ورد فعلهم تجاه المستعمر وذلك لأن هذه الممارسات والإجراءات ستكون على حساب أراضيهم، أملاكهم، ومختلف ثرواتهم العقارية الفرديةو الخاصة ولكن أيضا بل وبالأساس على حساب الممتلكات الجمعية الخاصة بكيانهم المشترك ، هذه الأخيرة التي كانت ملكا لكيانهم السياسي ودولتهم في العهد العثماني، ستكون محل تركيز واستيلاء خاص عليها من جانب الإدارة الاستعمارية بغية تسخيرها لتحقيق الأهداف الاستيطانية المسطرة، وإعطاء دفع قوي للتجذر الكولونيالي.

وقد أدركت فرنسا أن مستقبلها الاستعماري بهذه البلاد مرتبط بمسألة الاستيطان، وأن نجاح ، هذه العملية يتوقف على قدرة السلطات الاستعمارية على توفير الأراضي اللازمة للمستوطنين ،لذلك عملت الإدارة الاستعمارية الفرنسية المدنية منها والعسكرية على اغتصاب الأراضي ونزعها من أيدي الجزائريين بمختلف الطرق والأساليب محاولة في كل مرة تبرير هذه الممارسات بإدعاءات واهية، بما أن معظم الأراضي الجزائرية قبل الاحتلال الفرنسي قد كانت شاغرة لا مالك لها وأن الأرض في بلد الإسلام هي ملك لله ثم للحاكم خليفة الله في الأرض، ومن هذا المنطلق فالأرض بيد السلطات الجزائرية، وبزوال هذه الأخيرة، يجب أن تنتقل هذه الأرض منطقيا إلى يد السلطات الفرنسية باعتبارها الوريث الشرعي للسلطات الجزائرية.

وكما كانت مسألة الملكية العقارية، بجوانبها المختلفة تحتل مكانة محورية في تطور المجتمعات عبر العصور، وهذا لكونها تخترق النسيج الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي معا، وقد أصبحت قضية الأرض تشكل النقطة المحورية في السياسة الاستعمارية في الجزائر.

وهكذا أخذت السلطات الفرنسية تعمل على ترسيخ سياسة الإستيطان، وهو عمل مهم بالنسبة إليها حتى تثبت أقدامها بالجزائر، حيث واكبت ذلك بالعديد من القوانين والتشريعات التي تخدم الأهداف المستوحاة من السيطرة على الجزائر التي اعتبرتها الوسيلة الذكية،والطريقة الأنجح لتحقيق هذا الهدف.

وإدراكا منا لمدى أهمية دراسة المسألة العقارية في فهم مختلف الجوانب السياسية الاستيطانية الفرنسية في الجزائر، وبالأخص في الشرق، فقد ارتأينا أن نتناولها كموضوع لهذا البحث الموسوم بـــ "الإستيطان الفرنسي في الشرق الجزائري" (1830-1870).

تكمل أهمية هذا البحث في كونه يسلط الضوء على أحد الجوانب التي ظلت غامضة حول الصراع الجزائري الفرنسي، وهو الجانب المتعلق بملكية الأرض، ويأتي هذا البحث كمحاولة للوقوف على مختلف الأساليب القانونية وغير القانونية، العسكرية والمدنية التي انتهجتها السلطات الفرنسية من أجل انتزاع الأرض من أيدي الجزائريين، وتسهيل انتقالها إلى أيدي المعمرين، وذلك لتحقيق عملية الاستيطان.

أسباب اختيار الموضوع: وقد وقع اختيارنا على هذا الموضوع لجملة من الأسباب منها الرغبة الشخصية في دراسة المواضيع، ذات الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية، خلافا للمواضيع السياسية البحتة، وقلة الدراسات الأكاديمية الجزائرية التي تتناول هذا الموضوع في الشرق على حد علمنا، وإن وجدت فيهي عبارة عن دراسات جزئية، وقد تم تناول هذه المسألة في الغرب الجزائري، فأردنا أن تكون دراساتنا في الشرق الجزائري، وعليه يأتي بحثنا مساهمة في تسليط الضوء على بعض الجوانب التي تحتاج إلى دراسة .

إشكالية البحث: ومن هنا نطرح الإشكالية التالية: كيف تم تجسيد هذه السياسة من قبل الإدارة الفرنسية ؟ وكيف بدأت عملية الاستيطان في الشرق الجزائري؟ وهذه الإشكالية تفرض تساؤلات فرعية منها: أي الأساليب اعتمدت عليها فرنسا لتحقيق أهدافها؟ وكم كان حجم الأراضي المصادرة خلال هذه الفترة؟ وماهي إنعكاسات هذه السياسة على الشرق الجزائري؟

وللإجابة عن هذه المسألة المطروحة اتبعنا المنهج التاريخي الوصفي الخاص فيما يتعلق بالجوانب التاريخية التي تتناول مسألة الاحتلال والتوسع الاستيطاني في الشرق الجزائري، إلى جانب القوانين والتشريعات، وكذا

الإجراءات التي صاحبت استيلاء السلطة الفرنسية على أملاك وأراضي الجزائريين وردود فعل هؤلاء على هذه السياسة، كما اعتمدنا على المنهج التحليلي الذي ساعدنا على فهم وتفسير نتائج الإحصاءات الخاصة بعدد الوفيات والولادات في الشرق الجزائري خلال مجاعة 1866-1867 وآثار السياسة الاستيطانية على الحالة الاقتصادية والاجتماعية، ومن أجل دراسة هذا الموضوع حاولنا إيجاد هيكل بحث يفي بالغرض وذلك من خلال إقتراح خطة مكونة من مقدمة ومدخل وثلاثة فصول يندرج تحت كل فصل ثلاثة عناصر، وخاتمة، وقائمة للملاحق التي لها صلة بالموضوع.

بدأنا بمقدمة وفيها التعريف بالموضوع وأهميته وطرح للإشكالية، ثم تعرضنا في المدخل الى وضعية البايلك قبيل الإحتلال ثم التحديد الجغرافي للإقليم الشرقي، وأنواع ملكية الأرض في الجزائر عشية الإحتلال الفرنسي.

وجاء الفصل الأول تحت عنوان السياسة العقارية في الجزائر

تناولنا في الأول بدايات السياسية العقارية التي تمثلت في إنشاء قطاع أملاك الدولة، والعمل على انتزاع أملاك الجزائريين، من خلال مصادرة أملاك الأوقاف، ووضع الأراضي الجزائرية في خدمة الاستيطان الأوروبي، وتوجيه الإدارة الإستعمارية نحو تقنين عمليات نزع الملكية من الجزائريين بإصدار مجموعة من القوانين والمراسيم، ومن أهمها قانون 01 أكتوبر 1844 و 21 جويلية 1846 الصادرين عن سلطات الإحتلال للتحكم في قطاع الملكية العقارية، بالإضافة إلى قانون 16 جوان 1851، وقانون سينا توس كونسليت من حيث ظروف صدورها وأهدافها ومضمونها، وما ترتب عن ذلك من نتائج.

الفصل الثاني: بعنوان السياسة الإستيطانية في الشرق الجزئري

وقد تضمن تشجيع الهجرة والإستيطان، وذلك بجلب المستوطنين الأوروبيين وإعطاءهم أراضي الجزائريين ومنحهم امتيازات، ثم تطور الاستيطان وتوسعه من خلال العمل على بناء المراكز وتعميمها في الشرق الجزائري وردود فعل الأهالي المتمثلة في المقاومات الشعبية، أبرزها ثورة الزعاطشة بقيادة الشيخ بوزيان، بالإضافة إلى ثورات الأخرى.

الفصل الثالث: تحت عنوان انعكاسات السياسية الإستيطانية على الشرق الجزائري،و التي مست مختلف الجوانب الإقتصادية والإجتماعية والثقافية نتيجة انتزاع الأراضي ومنحها للكولون، إضافة إلى الأمراض والمجاعات التي أودت بحياة الكثير من الأفراد.

وختمنا بحثنا بخاتمة عبارة عن نتائج وإستخلاصات توصلنا إليها من خلال هذه الدراسة.

من المصادر والمراجع التي اعتمدنا عليها في إنجاز هذا البحث من بينها على سبيل المثال:

فريدة منسية في حال دخول الترك بلد قسنطينة واستيلائهم على أوطانها، تاريخ قسنطينة لصالح العنتري، الذي كلفه الضابط بواسوني الذي كانت له رغبة في الإطلاع الواسع على ماضي قسنطينة وبايلكها في عهد الترك، بأن يؤلف له كتابا عن ذلك، ووضع له منهجا وخطة فشرع في العمل وسماه بهذا الإسم، وفي الخاتمة تاريخ قسنطينة، وطبعه سنة 1846، حسب رواية هايسيت وعام 1852 حسب رواية دورنو حيث أفادنا هذا الكتاب، في التعرف على المواقع الجغرافية للشرق الجزائري، والقبائل القاطنة فيه.

نصوص عن الجزائر في فلسفة الإحتلال والإستيطان لصاحبه الكسي دوطوكفيل، الذي يعد من أكبر المفكرين الفرنسين ومؤرخ وعالم اجتماع ورجل سياسة، ولد سنة 1805، وتوفي 1859، كتب هذه النصوص عن الجزائر في بداية غزو فرنسا لها وإحتلالها فيما بعد شرح فيها نظرته للغزو وكيفية الإحتلال وتوطيد القدم في الجزائر بالاستيطان، لذا فهي توضح فلسفتة الإستعمارية وتبرز نصوص الرؤى والأفكار التي طبقت في الميدان فيما بعد، الذي أخذنا منه بعض النظريات لندعم هذا لبحث.

أما بالنسبة للمراجع التي اعتمدنا عليها نذكر من بينها عدة بن داهة في كتابه الجزء الأول تحت عنوان الإستيطان والصراع حول ملكية الأراض أبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962 والذي أفادنا في ذكر قرارات المراسيم العقارية ومجموع الأراضي الجزائرية التي تم مصادرتها من طرف السلطات الفرنسية بالإضافة إلى جوانب أخرى من البحث.

وصالح فركوس في كتابه إدارة المكاتب العربية والإحتلال الفرنسي للجزائر في وء شرق البلاد 1844-1871 الذي أفادنا في معرفة المراكز الإستطانية في الشرق الجزائري ويجب بوعزيز في كتبابه ثورات القرن التاسع عشر الذي أفادنا في معرفة الثورات التي كانت في الشرق الجزائري، وأبرز الشخصيات التي قادتها.

كما إستعما بالمقالات من بينها أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول العقار بالجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962.

وأعداد من مجلة الأصالة التي أفادتنا للتعرف على رواد المقاومة في الشرق الجزائري في القرن التاسع عشر، إلى جانب العديد من الرسائل الجامعية والأطروحات المتعلقة بالإستيطان والإحتلال.

وفي محاولة تقديم إيجابات للإشكالية المطروحة بالاعتماد على المصادر والمراجع واجهنا صعوبات من أبرزها، سيطرت الأقلام الفرنسية على الموضوع، ولا يوجد في المقابل دراسات كثيرة بأقلام وطنية عالجت هذا

الجانب، وتداخل الموضوع وترابطه مع مواضيع كثيرة، بصورة تعذر معها في أكثر الأحيان التخلص من ظاهرة التكرار.

.

مدخل

مدخل:

تعتبر الجزائر بحكم انتمائها قطبا هاما في العالم العربي والاسلامي،ومن جهة أخرى محطة جيو إستراتيجية مهمة من محطات تابحر الأبيض المتوسط، فجعلت منها الجغرافيا والتاريخ رافدا من روافد الحضارة المتوسطية، الإقليم الشرقي من الجزائر وبنية الاجتماعية له أهمية في دراسة موضوعنا ففي عهد الأتراك كانت حدود البايلك على الشكل التالي:

من الشمال البحر إبتداء من طبرقة شرق القالة إلى حدود مدينة بجاية،التي لم تكن هي وحوض وادي الساحل الغربي يدخلان ضمنه.

ومن الشرق الحدود التونسية التي تبدأ من طبرقة على البحر وتمتد إلى الجنوب عبر تبسة حتى واحات وادي سوف، ومن الغرب جبال البيبان، وقرى بني منصور، وسفوح جبال جرجرة الشرقية والجنوبية، إلى برج حمزة، وقريتي: سيدي هجرس وسيدي عيسى، اللتين تفصلانه على بايلك التيطري بالجنوب الغربي[1].

القسم الشمالي يمتد من عنابة إلى بجاية، من أبرز زعمائه أولاد بن عاشور في فرجيوة وأولاد بن عز الدين في الزواغة، والقسم الجنوبي أهم زعمائه الدواودة، وأولاد بن قانة وسكان البايلك من العرب والقبائل والشاوية، تربط بينهم العقيدة الدينية الإسلامية، واللغة والعادات والتقاليد، ويحكمهم قادة وشيوخ يخضعون للباي مباشرة أو بعض حلفائه الذين يساعدهم الكتاب والمكاحلية[2]، في زمالاتهم، ويبلغ عددهم حوالي 35 شيخا وقائدا أو حاكما منهم :

1- شيخ الحنانشة وتحته 12 قبيلة.

2- شيخ العرب بالزاب (بسكرة) وتحته 11 قبيلة من البدو والرحل.

3- قائد الحراكته أو القائد العواسي الذي يقيم بمدينة قسنطينة لأهميته، وتحته 32 قبيلة صغيرة تشمل معظم سكان الشاوية.

---

[1] - **محمد الصالح، العنتري فريدة منسية في حال دخول الترك بلد قسنطينة، وإستيلائهم على أوطانها، أو تاريخ قسنطينة**، مع وتق يحي بوعزيز، ط1، الجزائر،2007 ص25.

[2] - هم أولاد بوزيد وقبيلة عبيد السدرة وقبيلة عتبة والصقاير، ويرجعون إلى قبائل عبيد بن بني حميد وهم بين غليزان ومستغانم، إتسموا نسبة للمهنة التي شغلها أجدادهم المكاحلية رجال المكحلة في مخزن الأتراك، أنظر **ناصر الدين سعيدوني**، بوعبدلي المهدي، **الجزائري التاريخ العهد العثماني**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص 49.

1- قائد الحنانشة: وكانت الوضعية مقلقة في الشرق قبل وبعد حملة فرنسا على مدينة الجزائر، حيث كان بايات قسنطينة يعانون مشاكل مع قبيلة الحنانشة، وكان يسعون للقضاء على الأحرار قادة وسادة هذه القبيلة الكبيرة التي كانت على الدوام مصدر اضطرابات الحدود الشرقية[1].

كان الأحرار يستعملون كاتبا من عائلة أولاد أحمد بن علي، وهي من عائلات الحنانشة، لما وقعت الخلافات بين الأحرار، إنضم أولا بن علي إلى الأحرار المناصر، ومنذ ذلك الحين إستعمل الأحرار من إبن ناصر كاتبا كان طالبا لقبيلة "ويلان" إسمه منصور إبن رسغي، هذا الكاتب قطع الباي رأسه في حوالي 1796 م، ترك بن رسغي هذا ولدا طموحا إسمه إبن منصور، لما كان الحاج أحمد باي قائدا للعواسي الحراكتة[2]، كان شابا يهوى الصيد في أراضي هذه القبيلة، فتعرف عليه رسغي بن منصور الذي كان في سنه باعتباره كاتبا لشيخ الحنانشة ولما عين الحاج أحمد بايا لقسنطينة، ذهب رسغي بن المنصور لتهنئته فأحسن الباي ضيافته، وطلب منه أن يساعده ليتخلص من شيخ قبيلة أولاد سيدي يحي بن طالب المتمرد على الأتراك[3].

في حوالي 1812م ثار محمد بن عمار الفرجاني على عاهل تونس، إدعى أنه شريف من قبيلة ماجر التونسية، بعد أن أخفق مرات عديدة أمام القوات النظامية التونسية نزح إلى الحدود الجزائرية الشرقية، لما وصل إلى أراضي قبيلة أولاد يحي بن طالب من الأعراش الكبيرة في الشرق الجزائري، منعه شيخها الزين بن يونس من الولوج إلى إقليمها بقوة السلاح، كتب الفرجاني إلى بأي قسنطينة "شاكر"حاكم بايلك الشرق، أمر هذا الأخير بالسماح له بالمرور، فإمتثل الشيخ بن يونس وسمح للفرجاني بالمرور لكن دون أتباعه، بلغ الفرجاني قسنطينة، ومنها سار إلى الجزائر، قدم شكواه للداي، فأرسل الأخير يوبخ شيخ القبيلة[4]، وفي سنة 1818م لما رافق الشيخ بن يونس الباي الميلي إلى الجزائر لتسليم الدنوش[5]. تعرض لتعنيف شديد من قبل الداي، وفي السنة الموالية إستلم الشيخ بن يونس من الباي إبراهيم أمرا بالولوج إلى الأراضي التونسية للقيام بغزوات،

---

[1] - محمد الصالح، العنتري المصدر نفسه، ص26.

[2] - صالح عباد المرجع نفسه،/ ص 227-228.

[3] - محمد الصالح العنتري، المصدر نفسه، ص28.

[4] - محمد الصالح العنتري، المصدر نفسه ، ص28.

[5] - الدنوش هي الرحلة التقليدية التي يقوم بها البايات كل ثلاث سنوات إلى العاصمة لتقديم تقويم عام عن حالة الإقليم، وتجديد الولاء للباشا، ودفع الأزمة "أو الالتزام المالي الذي يحمله كل بأي معه إلى الباشا، والخزينة المالية، أنظر **إبراهيم مياسي، لمحات من جهاد الشعب الجزائري**، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007، ص102.

الشيء الذي يتناقض مع الأوامر الشفوية التي تلقاها من الداي، رفض للإمتثال للأمر بل قرر الإنفصال عن الجزائر والإلتحاق بالسلطة التونسية، فأصبحت بذلك قبيلته من رعايا تونس (قبيلة أولاد يحي)[1].

حاو الباي إبراهيم مرفوقا بالقوات التركية ومقاتلي أتباعه من الأهالي مرات عديدة أن يصل إلى جبل الدير أين تحصن إبن يونس، لكنه كان يفشل في كل مرة ويخسر العديد من رجاله، حاول كذلك الباي المملوك، والباي نعماني لكن دون جدوى الأمر الذي أقلق الديوان في الجزائر، لهذا كان الشرط الأول لتعيين الحاج أحمد كان يعرف الشيخ، لأنه كان يرافقه في خرجات الصيد مع إبن رسغي في تبسة، في هذا الإطار حيكت مؤامرة إغتيال الشيخ الزين بن يونس، صار إبن رسغي إلى جبل الدير ليترجى الشيخ القيام بزيارة أحمد بأي مؤكدا أن الباي الجديد صديقه القديم قد عفا عنه، وأنه يريد أن يثبت للديوان أن سكان البايلك قد إستقبلوه جميعا بالترحاب، أرسل الشيخ الذي إنطات عليه الخديعة إبنه مع إبن رسغي ليعلم الباي أن أباه ليتقدم إليه، قدم الباي الهدايا لإبن الشيخ الأمر الذي طمأن والده فسار إلى الباي بنفسه في عين البيضاء إستقبله إبن رسغي وسار معه إلى الباي الذي كان معسكرا في مداوروش (من المدارس الكبرى في الفترة الرومانية)، ما إن وصل إلى المكان المذكور حتى ألقى عليه الباي القبض وأرسله إلى مدينة الجزائر، أين وضع في فوهة مدفع في القصبة وأطلقت النار[2] في هذه الأثناء كان الشيخ علي من عشيرة الأحرار بن ناصر، قائدا لقبيلة الحنانشة، طلب إبن رسغي من الباي أحمد أن يقضي عليه فلبى الطلب، إعتقل الشيخ علي مع كل عائلته في قسنطينة متهما إياه بإتباع سلوك الشيخ بن يونس مع التونسيين، عين الباي بن رسغي على رأس الحنانشة، وكان هذا التغيير سببا في تمرد هذه القبيلة (الحنانشة)، هدد الحنانشة بوضع أنفسهم تحت حماية تونس إن بقي بن رسغي في قيادتهم، وكان يقودهم في تمردهم هذا الحاج مبارك المنحدر من أحمد بن علي الكاتب الأول للأحرار، لقد بقي الحنانشة منذئذ متمردين على بأي قسنطينة، وتبعتهم في ذلك قبائل أخرى مثل النمامشة[3].

---

[1] - صالح عباد، المرجع لسابق، ص 228-229.

[2] - محمد الصالح العنتري المصدر السابق، ص29.

[3] - النمامشة قبيلة شاوية كبيرة، كانت زعامتها في نهاية العهد العثماني وبداية الاحتلال الفرنسي لعائلة الأحرار، ومنطقة النمامشة كتلة جبلية مساحتها تساوي مساحة عمالتين فرنسيتين، أنظر دومنيك فارال، معزلة جبال النمامشة (1954-1962)، ص12.

مدخل:

لم تكن علاقة النمامشة الرحل بالبايات في قسنطينة مختلفة عن علاقة الحنانشة بهم، فقد كانوا دائمي العصيان، نظم الباي شاكر حملات عديدة ضدهم في حوالي سنة 1815م، كما قام الحاج أحمد بعدة غارات ضدهم حين كان قائدا للعواسي، وفي سنة 1828م لما إنضموا إلى الحنانشة جمع أحمد بأي كل فرسان البايلك، وتمكن من إلحاق الهزيمة بهم وإستولى على أكثر من 21 آلف رأس من أغنامهم، وخمسمائة جمل، لكن هذا لا يعني أن الباي تمكن من إخضاعهم، فقد كان النمامشة مستقلين على الدوام تقريبا، يحدثون الإضطرابات على الحدود الجزائرية التركية من الغزو الفرنسي للجزائر[1].

لقد أرسلت أغلبية القبائل لي بايلك الشرق مقاتليها رفقة أحمد بأي لمواجهة الغزوات في الجزائر ما عدا الحنانشة والنمامشة والحراكته الذين رفضوا المشاركة رغم الدعوة التي وجهت إليهم والسبب هو خلافاتهم مع بأي قسنطينة[2] .

الموقع الجغرافي للإقليم الشرقي: يشمل الشرق القسنطيني الرقعة الجغرافية الواسعة التي كانت تمثل بايلك قسنطينة، والتي تمتد من البحر شمالا إلى ما وراء بسكرة وواد سوف، في حوض ريغ، وإيغرغر جنوبا، ومن الحدود التونسية شرقا إلى ما وراء إقليم ونوغة وبرج حمزة (البويرة)، وسفوح جبال جرجرة غربا، ويحتوي هذا الإقليم على جبال البيبان، وحوض وادي الصومام، وجبال البابور، وقسنطينة وعنابة، وسوق أهراس، وعلى السهول العليا القسنطينية، وكتلة جبال الأوراس، والنمامشة، وتبسة، وجبال الحضنة، وحوضها، وجبال الزاب والزيبان، وواحات وادي سوف، في وادي ريغ وواحات الصحراء الشمالية الشرقية وعلى رأسها بسكرة، وتقرت، وورقلة، بل وحتى واحات ميزاب بوادي الشبكة[3].

والشرق القسنطيني بصفة عامة جبلي في معظمه، من حيث المظهر التضاريسي، تلتقي في وسطه سلسلتا جبال الأطلس: الشمالية التلية، والجنوبية الصحراوية عند كتلة جبال الأوراس، وليس فيه من الأحواض والسهول سوى حوض وادي الصومام، والسهول العليا القسنطينية[4].

---

[1] - محمد الصالح العنتري، المصدر السابق، ص28.

[2] - صالح عباد، المرجع السابق، ص130.

[3] - محمد الصالح العنتري ، المصدر السابق، ص25.

[4] - المصدر نفسه، ص25.

مدخل:

وكانت مقاطعة الشرق الجزائري منذ سنة 1837م، ممتدة من أبواب الجزائر العاصمة إلى غاية المملكة التونسية في حين لم تكن حدود مضبوطة من الشمال أو الجنوب سوى البحر المتوسط أو الصحراء، وتشكل مقاطعة قسنطينة مثلثا،نقاطه تمثل المدن الثلاثة التالية: بجاية، سطيف وجيجل، آخر أقل إتساعا جدير بالإهتمام يوجد بإتجاه الشرق محاذ بالمثلث الأول مدينته الرئيسية هي: القل، كما تحده أراضي مدينة قسنطينة من الجنوب وسكيكدة شرقا والوادي الكبير[1].

تتميز المنطقة التلية شمال المقاطعة بكتلتها الجبلية الممتدة على طول البحر ، وبغزاة أمطارها وإنفصال السهول المرتفعة فيها والمتميزة بزراعة الحبوب، ومن الجنوب يقع إقليم الأوراس الذي هو عبارة على امتداد طبيعي لسلسلة الأطلس الصحراوي[2].

إن السلسلة الجبلية الرئيسية (الأطلس الكبير) التي تطبع مقاطعة الشرق الجزائري، حيث تتشكل من جبال عمور غربا، جبال الأوراس شرقا، هي الأكثر إرتفاعا والأكثر أهمية في القطر الجزائري.

وتتميز الأراضي التلية برطوبتها وكثافة غطائها النباتي، فهي الأراضي الصالحة للزراعة، تنتشر بها زراعة الحبوب والأشجار وكذا تربية الحيوانات، أما الصحراء فقد كانت في كثير من مناطقها صالحة للرعي بفعل الأمطار، فهي بلاد المواشي، كما أن النخيل وما تنتجه من التمور، كانت تشكل القاعدة الغذائية لسكان الصحراء[3]، وفي مطلع سنة 1851م قدرت مساحة مقاطعة قسنطينة بـــ175.900 في حين بلغ عدد سكانها 1.300000 نسمة، أما عدد القبائل فيها قدرت بـــ580 قبيلة، أو أكثرها لم تكن خاضعة للإستعمار الفرنسي بل كانت تعمل على مقاومته والكفاح ضده بقوة[4].

وبهذا يعتبر الإقليم القسنطيني من أهم الأقاليم الجزائر جغرافيا، وذلك بتنوع مناخه بسبب إختلاف مناطقه، وينفسم في هذه الحالة إلى ثلاثة أقسام هي: المنطقة الساحلية، الوسطى، الصحراوية[5].

---

[1] - **صالح فركوس، إدارة المكاتب العربية والإحتلال الفرنسي للجزائر في ضوء شرق البلاد 1844-1871م**، د،ط منشورات جامعة باجي مختار، د،ت، عنابة، ص9.

[2] - **بوعزة بوضرساية، الحاج أحمد بأي في الشرق الجزائري رجل دولة ومقاوم 1830-1848م**، ص22.

[3] - **يحي بوعزيز، موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب**، ج1،ط1،دار الهدى، الجزائر،2009، ص513.

[4] - صالح فركوس، المرجع السابق، ص ص 10-11.

[5] - بوعزة بوضرساية، المرجع السابق، ص21.

3- أنواع ملكية الأراضي في الجزائر عشية الاحتلال الفرنسي:

من أجل فهم مختلف جوانب السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر، لا بد من أخذ صورة عن وضعية الملكية العقارية في الجزائر عشية الإحتلال الفرنسي، نبرز من خلالها طبيعة وخصائص النظام العقاري الذي كان سائدا، وذلك من خلال إستعراض أنوع الملكية العقارية،والتي تم حصرها في خمسة أنواع رئسية [1] وهي:

1- **أراضي الملك:** أراضي الملك في القانون العام هي الأراضي الناشئة عن الملكية الإعتيادية، التي تحول لصاحبه حق التصرف فيها بالصفة الأكثر إطلاقا، وتعني كذلك كل أرض حرة محازة، وتحت تصرف المالك[2] ، يستغلها أصحابها بشكل مباشر، وبالتالي فهي أراضي ملكية فردية[3]، وفي كثير من الأحيان تتعرض إلى المصادرة والحيازة من طرف الحكام[4] ، حيث تكون فلاحتها بواسطة أعمال التويزة[5].

ويشمل هذا النوع من الملكية أغلب مناطق التل الجزائري، حيث نجدها في ناحية الجزائر وبلاد القبائل الكبرى، وجبال بني مناصر بالونشريس جبال الظهرة، وجهة مستغانم، والمناطق الجبلية بين تلمسان ومعسكر، ومنطقة القبائل الصغرى والأوراس وبايلك قسنطينة.

أما من حيث التوزيع الجغرافي لأراضي الملك، فيمكن تقسيمها إلى قسمين: ملكيات قريبة من المناطق العمرانية، وملكيات واقعة بالمناطق الجبلية، وبعض السهول الداخلية، بالنسبة للملكيات القريبة من المناطق العمرانية، والتي كانت تعرف بالفحوص، فقد كانت تتألف في الغالب من البساتين المزروعة بالخضر والفواكه، بالإضافة إلى بعض المزارع المنتجة للحبوب، ففي فحص مدينة الجزائر مثلا كانت هذه الأراضي ملكا لموظفي الدولة وأعيان المدينة بالإضافة إلى بعض التجار والقناصل، أما أراضي الملك الواقعة بالأقاليم الريفية، فإنها تكثر

---

[1] - **صالح حيمر: السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر 1830-1930**، شهادة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر، باتنة 2013-2014، ص14.

[2] - **محمد الأمين بن يوسف، ملكية الدومين وتطور الإستيطان الفرنسي في الجزائر 1830-1870**، شهادة الماجيستير، جامعة وهران، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، وهران، 2014-2015، ص21.

[3] - صالح حيمر، المرجع السابق، ص14.

[4] - ناصر الدين سعيدوني، مهدي بوعبدلي، المرجع السابق، ص 51.

[5] - التويزة عمل تطوعي يكون لصالح فرد أو مؤسسة أثناء زراعة الأراضي والحصاد والدرس، أنظر: صالح حيمر، المرجع السابق، ص 19.

بالمناطق الجبلية التي لم تخضع لسلطة الأتراك، مثل منطقة القبائل الكبرى والأوراس والونشريس والظهرة، أما في المناطق السهلية فتتركز أراضي الملك بالجهات حيث تقيم القبائل التي قبلت بالسلطة التركية، أو التي حصلت منها على إتفاقية تسمح لها بحماية ملكيتها، مثل: حوض شلف، وتتميز أراضي الملك في الجزائر بعدة خصائص يمكن إبرازها في النقاط التالية:

التجزئة الكبيرة للأراضي: وخاصة في منطقة القبائل الكبرى، حيث يتم إقتسام التركة مباشرة بعد وفاة الشخص المشترك، وقد تنتج عن ذلك قطع أرضية صغيرة متناثرة لا تزيد مساحة الواحدة منها عن هكتارين، أما الحدائق التي تتراوح مساحتها بين 12 و15 آر فكانت كثيرة جدا، ولا شك بأن هذه التجزئة هي نتاج تطبيق أحكام الوراثة والبيع والشراء، التي عرفتها المنطقة[1].

الخضوع لحق الشفعة[2] : فالأرض المعروضة للبيع لا بد أن تعرض أولا على أعضاء القبيلة، وهذا حفاظا على إنسجام هذه الأخيرة وتماسكها، فلا تباع أرض لغريب إلا إذا لم يستطع أي شخص من القبيلة شراءها.

تعدد أشكال إثبات الملكية: حيث يكن إثبات الملكية بواسطة عقود ملكية محددة من طرف كتاب لا يتمتعون بالصفة الرسمية، وقد كانت هذه العقود المكتوبة قليلة، وفي حال عدم توفرها فإن الشهرة تكفي للشهادة بالحيازة الطويلة للأرض، ولا يمكن لأي أحد أن يشكك في الحق للملكية، كما يمكن إثبات الملكية بواسطة رسم معالم حدودية بارزة للقطع الأرضية مثل إحاطتها بسياج[3].

أراضي البايلك: تتمثل في أملاك الداي والبايات، هي الأراضي التي إستحوذ عليها الحكام الأتراك منذ القرن السادس عشر، وهي من أخصب الأراضي، حيث تتوفر على المروج والحدائق، والمساحات الصالحة للزراعة، وهي تتركز عادة بالقرب من المدن، حيث تتوفر حاميات الجند، وطرق المواصلات مما يسهل السيطرة

[1] - صالح حيمر، المرجع السابق، ص16.
[2] - المرجع نفسه، ص16.
[3] - المرجع نفسه، ص17.

عليها، وهي تكثر خاصة بإقليم قسنطينة مثل: سهول عنابة، قسنطينة، وسطيف، كما توجد بمناطق أخرى مثل: سهول متيجة، الشلف، ووهران[1]، أو تتنازل عليها الدولة لصالح:

- كبار الموظفين.

- القبائل التي تدعى (الغرل) التي تقدم القاتلين للسلطة التركية، زيادة على تخصيص جزء من المحاصيل الزراعية للباي.

- دفع الفلاحين للإتاوات المفروضة عليهم.

إذن فهي الأراضي التي إستحوذ عليها الحكام العثمانيون عن طريق المصادرة والشراء والعزل، ووضع اليد عليها في حالة الشغور، وإنقطاع الورثة[2]، أو عند الترحيل السكان منها عند رفضهم دفع الضرائب أو عند عصيانهم وتمردهم أو عدم خضوعهم، أو عند تحالفهم مع الأعداء، وهو جعل هذه الأراضي تختلف من بايلك إلى آخر[3].

وأغلب أراضي البايلك توجد بمنطقة دار السلطان، وجهات وهران وقسنطينة، وفي إقليم دار السلطان كانت تعرف بأحواش البايلك، وتتوزع على ثلاثة عشرة مزرعة كبيرة يعمل بها الخماسة، وفي نواحي وهران كانت ملكية البايلك تقدر بـــ 11.250 هكتار أغلبها يقع بالسهول القريبة من المدينة، حيث تقيم العشائر والدوائر التي إستقرت في الأماكن التي كانت تقيم عليها القبائل المعادية للأتراك كالأمحال أو المتعاملة مع الإسبان كبني عامر، أما الجهات الشرقية، فكانت تنتشر على مساحة شاسعة حول مدينة قسنطينة تقدر بستين ألف هكتار، يستغل منها 48 ألف في زراعة الحبوب و12 ألف لإنتاج الخضر والفواكه المختلفة[4].

أما الأراضي التي يتعذر على البايلك إستغلالها بشكل مباشر أو تصعب عليه مراقبتها، فيقوم بتأجيرها إلى سكان القرى المجاورة[5].

---

[1] - صالح حيمر، المرجع السابق، ص22.

[2] - ناصر الدين سعيدوني، دراسات الملكية، المرجع السابق، ص47.

[3] - محمد الأمين بن يوسف، المرجع السابق، ص49.

[4] - ناصر الدين سعيدوني، الشيخ مهدي بوعبدلي، المرجع السابق، ص.12-13.

[5] - ناصر الدين سعيدوني، دراسات الملكية، المرجع نفسه، ص49.

وأراضي البايلك حسب فاريني[1] أنواع وهي:

العزل: تؤجر مقابل سعري نقدي أو عيني أو تخصص لخدمات عامة، وينقسم بدوره إلى أربعة أنواع[2]:

عزل الخماسة[3]، عزل الجبري[4]، عزل الجبل[5]، عزل العزيب[6].

التويزة: تخصص هذه الأراضي لعمل السخرة لفائدة الدولة أو القادة.

بلاد المطمور: وهي الأراضي المخصصة للمطامير.

أراضي المخزن: قبائل المخزن حلقة وصل بين الأهالي والحكام، وهي قبائل ذات صفة فلاحية وعسكرية، وهي على شكل تجمعات سكانية مختلفة في أعراقها، منها قبائل الصحاري والفرازلة وهاشم والعبيد والعثامنة، والزواتنة والمكاحلية والزمول والدوايرا، وأخذت تسمياتها من مناطقها الأصلية، ومن نوع سلاحها أو وظائفها[7].

وأراضي المخزن هي الأراضي الممنوحة لقبائل المخزن للإستفادة منها دون ملكتها، مقابل تقديم خدمات وتحالفات، كتأديب القبائل الثائرة والمتمردة، وكانت لا تدفع سوى الحق الشرعي (العشور والزكاة)[8].

---

[1] - **صالح عباد، الجزائر خلال الحكم التركي 1514-1830**، ط 2، دار هومة، الجزائر، 2007.، ص379.

[2] - **أحميدة عميراوي، آثر السياسة الإستعمارية والإستيطان في المجتمع الجزائري (1830-1954)**، منشورات دار القصبة، الجزائر، 2007، ص27.

[*] -هم عمال ورعاة ليس لهم أرض ولا أموالولا موشي، أحيانا تعطى لهم تسبقات لسد حاجاتهم،وسيكونوامع عائلاتهم عند المالك ويأخذ خمسى إنتاج،أنظر:صالح عباد، المرجع السابق، ص 388.

[**] -هي الأراضي التي يؤخذ عليها الكراء والحكور،أنظر: ناصر الدين سعيدوني، دراسات في الملكية،المرجع نفسه، ص 49.

[***] - تسلم هذه الاراضي لخدمتها مقابل ضريبة مالية وتقع في الجبال الوعرة،أنظر: أحميدة عميراوي، المرجع نفسه، ص 27.

[****] - وهي الأراضي التي تقطع لمن يرعى ماشية الباي مقابل دفع عشر المحصول،أنظر:المرجع نفسه، ص27.

[7] - **ناصر الدين سعيدوني، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر، العهد العثماني**، ص97-98.

[8] - ناصر الدين سعيدوني، المرجع نفسه، ص317.

أراضي الأكدال: الأكدال أرض جماعية لا تحرث بل تستغل في الرعي لمدة معينة، وتشمل الأراضي المخصصة لحيوانات الباي، وكانت هذه الأخيرة مصدرها الضريبة العينية على الحيوانات وكانت تستعمل كمرعى لخيول الباي أيضا[1].

وبما أن أغلب أراضي البايلك هي في الأصل ناتجة عن المصادرة، فكان عنصر العصيان الحاضر الأول سواء في وقت الحرب أو السلم، فمثلا تم مصادرة أراضي القبائل المتحالفة مع الإسبان، كقبيلتي بني عامر قبيلة بناحية وهران، مما كان سببا مباشرا لإعلان المصادرة[2].

وكانت أملاك البايلك تنتشر في سهول عنابة وقسنطينة وسطيف ومتيجة والشلف ووهران وغريس، وكان آغا العرب (حاكم عسكري) يقوم بالإشراف على مراقبة قياد البايلك[3].

وقسم بايلك الشرق إلى قسم شرقي وغربي يفصلهما وادي الحمام، وكل قطاع يخضع لإشراف قائد جبري، ويخضع بدوره لقائد الدار، ويقوم قائد الجبري بجولتين بحضور قائد القبيلة وشيخ الدوار، والفلاح المعني بالأمر[4] وعندما يتعذر زراعتها ومراقبتها يلتجئ الحاكم إلى كراء أراضي البايلك لسكان القرى والدواوير والمداشر المجاورة، وتعرف هذه الأراضي بعزل الجبري وتتركز حول مدينة قسنطينة، وقد قدرها الفرنسيون بـــستين ألف هكتار (60)، وتأخذ الدولة خمسون(50) بالمائة من الإنتاج[5].

أراضي الأوقاف:

الوقف: في الشرع حبس الأصل وتسبيل الثمرة، أي حبس المال وصرف منافعه في سبيل الله[6]، وهو إعطاء منفعة شيء مدة وجوده لازما بقاؤه في ملك معطيه ولو تقديرا[7].

---

[1] - صالح عباد، المرجع نفسه، ص379.

[2] - ناصر الدين سعيدوني، دراسات في الملكية، المرجع السابق، ص48.

[3] - المرجع السابق، ص48.

[4] - **أحمد حسين سليماني، نزع الملكية العقارية للجزائريين (1830-1871)**، ص114.

[5] - المرجع نفسه، 49.

[6] - **محمد البشير الهاشمي المغلي، التكوين الإقتصادي لنظام الوقف الجزائري ودوره المقاوم للإحتلال الفرنسي**، مجلة المصادر، العدد6، محرم1423هـ/مارس 2002، الجزائر، ص157.

[7] - ناصر الدين سعيدوني، دراسات في الملكية، المرجع السابق، ص51.

تصنيف الأملاك الوقفية:

الوقف الخيري والوقف الأهلي: الفرق بين الوقف الخيري والأهلي، هو أن الأول يعود مردوده على المصلحة العامة التي حبس من أجلها العقار، بينما الثاني فهو خاص، يحتفظ فيه الواقف بأحقية إنتفاعه وعقبه من بعده بالوقف ولا يصرف إلى الجهة الوقوف عليها إلا بعد إنقراض العقب أو الورثة بما يوافق صيغة أو وثيقة التحبيس[1]، وهذا الأخير هو الذي كان شائعا بكثرة خلال العهد العثماني، باعتباره يؤسس بهدف الحفاظ على الممتلكات وصيانتها، والحيلولة دون تقسيمها ومصادرتها جراء التغريم[2].

ويبدو أن الأملاك المحتبسة أهليا كانت عرضة للتراجع عنها، فكثيرا ما كان المحتبس أو ورثته يتراجعون عن التحبيس بعد التوثيق، بسبب رغبتهم في العودة إلى الإنتفاع بأملاكهم أو بيعها، بل وحدثت العديد من المنازعات العقارية بين أفراد العائلة الواحدة، سواء كانت الأملاك حضرية أم ريفية، ما يدل على أن هذا النمط من التحبيس قد خلق مشكلة كبرى، إضطرت معها الإدارة العثمانية إلى عقد العديد من المجالس العلمية للبحث في هذه المسائل[3].

أراضي العرش:

العرش هو نظام يمنح الهيمنة أو حق الإنتفاع لجميع أفراد القبيلة، حيث يمكن إعتباره ملكية مشتركة بين أفراد القبيلة، وتختلف تسميات هذا النوع من الملكية من منطقة إلى أخرى، وإسم العرش معروف لدى منطقة الشرق الجزائري، وفي جهة الغرب تسمى أراضي سبيقة، وفي مناطق أخرى أراضي مشاعة[4].

---

[1] - محمد الأمين بن يونس، المرجع السابق، ص30.

[2] - محمد البشير الهاشمي مغلي، المرجع السابق، ص 158.

[3] - **ودان بوغوفالة، منازعات إجتماعية حول إمتلاك العقار الحضري والريفي بمدينتي الدية وملیانة خلال العهد العثماني،** دراسة من خلال وثائق المحاكم الشرعية، مجلة عصور، العدد 514، ديسمبر 2003، جوان 2004م/ 1424-1425هـ، ص ص.256-257.

[4] - ناصر الدين سعيدوني، مهدي بوعبدلي، المرجع السابق، ص53.

وهذه الأراضي تخضع لملكية القبائل، ويعود حق التصرف فيها إلى سكان القبيلة أو الدوار[1]، فهي تستغل من طرف القبيلة وتنتقل حيازتها بين أفراد الأسرة عن طريق الميراث دون أن يمتلكها أصحابها بسندات رسمية، وليس لهم حق التصرف سواء عن طريق البيع أو المبادلة[2].

حددت مساحتها عام 1830 بحوالي خمسة ملايين هكتار، أما كيفية إستغلالها فتستخدم طريقتين هما: الطريقة الزراعية والطريقة الزراعية الرعوية في آن واحد[3].

ويتميز نظام العرش بالخصوصيات الآتية[4]:

- حق جميع أفراد القبيلة في الإنتفاع، وكل قبيلة حرة في تنظيم الإستغلال وفق ما يتماشى مع حاجياتها.

- كل فرد من القبيلة يورث حق الإستغلال للذكور من الورثة[5].

- لا يحق لأي فرد إجراء معاملة عقارية على الجزء الذي ينتفع به سواء بالبيع أو المبادلة[6].

أراضي الصحراء: في المناطق الصحراوية حيث كثرة الرمال وندرة المياه، فإن كل النظام العقاري مرتبط بمسألة المياه، فالأراضي التي يمكن سقيها بإنتظام أو بدون إنتظام، وتلك التي يمكن لمياه الأمطار أن تمكث بها لمدة معينة حسب إنخفاض المنطقة هي فقط الأرض القابلة للزراعة.

أما دون ذلك من الأراضي فإن إمتلاكها لا يمثل أي أفضلية[1]، فأراضي الواحات التي تسقى بإنتظام بواسطة مياه الأودية تسمى الأراضي الحية وصاحبها له حق الملكية الفردية، أما الأراضي التي لا تسقى بإنتظام

---

[1] - ناصر الدين سعيدوني، مهدي بوعبدلي، المرجع نفسه، ص 52.

[2] - **الطاهر ملاخسو، نظام التوثيق في ظل التشريعات العقارية في الجزائر 1830-1962**، الملتقى الوطني الأول حول العقار في الجزائر- إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962 المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 المنعقد بولاية معسكر يومي 21-22 نوفمبر 2005، ص45.

[3] - **أحميده عميراوي، من الملتقيات التاريخية الجزائرية**، ط 2 ،دار الهدى، للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص45.

[4] - صالح حيمر، المرجع السابق، ص 21.

[5] - المرجع نفسه، ص21.

[6] - ناصر الدين سعيدوني، مهدي بوعبدلي، المرجع السابق، ص 52.

وتسقى بالتناوب، فهي موضوع ملكية ذات ميزة خاصة، أما الأراضي التي تسقى إستثنائيا عندما تجري مياه الأودية، فتسمى أراضي الحيف، وهي ليست ملك لأشخاص وإنما تخضع لملكية القبيلة أو فروعها، ويكون للأفراد حق الإستغلال فقط[2]، حيث يمكن لرئيس القبيلة أو أعيانها تحديد المساحات التي يمكن زراعتها، وذلك حسب كمية المياه التي تجري في الوادي، ثم يقومون بتقسيمها على أرباب العائلات التي لها حق الإستغلال، وهذه العملية تتم سنويا[3].

من خلال هذه النبذة عن أنواع الملكية العقارية في الجزائر عشية الاحتلال الفرنسي، يمكن القول أن النظام العقاري كان يخضع لأحكام الشريعة الإسلامية والأعراف المحلية، وقد تميز بتعدد أشكال الملكية مع ملاحظة قلة الإعتماد على العقود المكتوبة، وأن إستغلال الأرض كان يتم وفق إمكانيات وخصوصيات المجتمع الجزائري[4].

.

[1] - ناصر الدين سعيدوني، دراسات في الملكية، المرجع السابق، ص ص 41-42.

[2] - أحميده عميراوي، المرجع السابق، ص 28.

[3] - ناصر الدين سعيدوني، دراسات الملكية، المرجع السابق، ص43.

[4] - أحميده عميراوي، المرجع نفسه، ص28.

الفصل الأول السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر

المرحلة الاولى: 1830-1848.

منذ الأيام الأولى للإحتلال لجأت الإدارة الإستعمارية إلى إستخدام القوة العسكرية لفرض هيمنتها على البلاد وقمع كل حركات المقاومة، مقترفة في ذلك مختلف عمليات التقتيل والهدم وإنتهاك الحرمات، لتنتقل بعدها إلى عمليات السلب والنهب، حيث عملت على تجريد الجزائريين من أغلى ما يملكون، وهي الأرض لتتبع ذلك بترسانة من القوانين والتشريعات، التي تهدف إلى تقنين عمليات الاغتصاب، والمصادرة لتعمل في الأخير على تسهيل إنتقال الأرض من أيدي الجزائريين إلى المستوطنين الأوروبيين الوافدين، مستجيبة في ذلك لمتطلبات الرأسمالية الأوروبية، وفي هذا الفصل نحاول تتبع أبرز التطورات التي عرفتها السياسة العقارية الفرنسية خلال الفترة بين (1830-1848)[1].

ما كاد يمر شهران عن سقوط مدينة الجزائر بيد الجيش الفرنسي حتى أصدرت الإدارة الإستعمارية أول قرار يثبت أنها قد ضربت ببنود معاهدة الإستسلام عرض الحائط، فيما يخص إحترام أملاك الأهالي[2]، وهو القرار الصادر في 8 سبتمبر 1830 الذي تضمن إعلان سلطة الإحتلال عن إنشاء قطاع أملاك الدولة تحت تسمية الدومين (Domain)، وضع الأراضي التي كانت بيد السلطة الجزائرية إلى هذا القطاع[3]

قرار 07ديسمبر 1830[4]: وهو قرار ينص على منح الأوروبين حق التمتع بالأملاك الموقوفة التي حولت إلى مصلحة الدومنين (أملاك الدولة الفرنسية) تنص مواده على:

المادة 03: على القائمين على أملاك الأحباس أنهم ملزمون أن يقدموا في ظرف ثلاثة أيام من تاريخ القرار، تقريرا يبين صفة ووضعية العقارات الوقفية التي يستغلونها بالكراء.

المادة04: كل شخص خاضع التسريح الذكور في المادة 03 من القرار ولا يدلي ما عنده يحكم عليه بغرامة لا تقل عن الدخل السنوي للعقار الذي لم يسجله[5].

قرار 01 مارس 1833: يلزم الملاك والجمعيات الدينية بإيداع وثائق الملكية للتحقق منها ومن لم يستطع إثباتها فأضه تصبح ملكا للدولة، ومصنفة بالأملاك لتي بدون صاحبها[1]

---

[1]- صالح حيمر، المرجع السابق، 31.

[2]- **أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية1830-1900**، ج1،ط خ،دار الرائد ، الجزائر،2009، ص66.

[3]- محمد الأمين بن يوسف، المرجع السابق، ص130.

[4]- دليلة رحمون، المرجع السابق، ص38.

[5]- **بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1889**، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2007، ص 140.

قرار 04 أكتوبر 1833: خاص بمدينة بجاية لمنع المعاملات العقارية بين الجزائريين والأوروبيين[2]

قرار 22 جويلية 1834[3]: أصدرت فرنسا قرارا يؤسس مبدأي " اللامركزية ووحده السلفة " وعلى أن الجزائر عبارة عن ممتلكات فرنسية في إفريقيا الشمالية، يديرها حاكم عام عسكري تابع لوزاة الحرب، وله صلاحيات واسعة، وقسمت الجزائر إلى ثلاث ولايات هي[4]: الجزائر، وهران، عنابة، وعين الكونت "ديرلون دروي[5] حاكما عاما للجزائر[6].

قرار 28 أكتوبر 1836[7]: قرار التعاملات العقارية بين الجزائريين والأوروبيين خاص بالقطاع القسطيني بإستثناء عنابة.

قرار 10 جويلية 1837: قرار خاص بقطاع الوسط العاصمي بإستثناء منطقة محددة المساحة بضواحي العاصمة، وينص على منع التعاملات بين الجزائريين والأوروبيين فيما يخص العقار عدا المناطق المستثناة[8].

قرار 31 أكتوبر 1838: يؤكده فيه ما جاء في سابقه مع إطلاق يد السلطة الحاكمة في الأوقاف، ولها أمن تفعل فيها ما تشاء[9].

منشور ملكي مؤرخ: 21 أوت 1839[10]. جاء لإثبات جميع القرارات الصادرة بخصوصية الأوقاف وتصحيحها.

03 أكتوبر 1840: نص هذا القرار على إنشاء التعاونية الفلاحية للجزائر[11].

---

[1]- محمد الأمين بن يوسف، المرجع نفسه، ص142

[2]- **محفوظ قداش، جزائرالجزائريين تاريخ الجزائر 1830-1954**، ط خ، تر: محمد المعراجي، ص 152.

[3]- **عدي هواري، الإستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكيك الإقتصادي الإجتماعي 1830-1920**، تر: جوزيف عبد الله، ط1، 1983، ص 21.

[4]- بشير بلاح، المرجع نفسه، ص 140.

[5]- بشير بلاح، المرجع نفسه، ص 140.

[6]- **عدة بن داهة، الإستيطان والصراع حول ملكية الأرض، إبان الإحتلال الفرنسي 1830-1962**، ج1، ط خ، الجزائر، 2008، ص 44.

[7]- أحميده عميراوي، المرجع السابق، ص 48.

[8]- محمد الأمين بن يوسف، المرجع السابق، ص48.

[9]- محفوظ قداش، المرجع السابق، ص 152.

[10]- عدة بن داهة، المرجع السابق، ص 305.

[11]- عدة بن داهة، المرجع نفسه، ص 222.

قرار 21 ديسمبر 1840[1]: وقعه الكونت فالي valee[2] بالجزائر ويتعلق هذا القرار بالنظام العام للمصادرة، ويبحث عن كيفية تقنينها مع إيجاد الأسباب والحجج التي تخول للسلطات الفرنسية أخذ هذه الأراضي.

قرار 27 جانفي 1841: خاص بالتصريح للإدارة بالمغادرة، وإطلاق يدها في أملاك السكان الجزائريين.

قرار 12 أفريل 1841: نص هذا القرار بمصادرة أراضي الثائرين وإعطائها للمستوطنين العسكريين.

قرار 11 جانفي 1842: ينص هذا القرار على رفع الحظر على البيع بين الجزائريين والأوروبيين في قسنطينة[3].

قرار 23 مارس 1843: جاء فيه أن المداخيل الوقفية (الحبوس) تضم إلى خزينة الاستعمار.

قرار 12 مارس 1844: صدر هذا القانون عن الحاكم العام، والذي تم بموجبه رفع الحظر على التعاملات العقارية فيما بين الجزائريين والأوروبيين على مستوى مناطق شرشال، مستغانم، سكيكدة[4].

قرار 01 أكتوبر 1844: نص على أن الوقف لم يعد يتمتع بصفة المناعة، وأصبح يخضع لأحكام المعاملات المتعلقة بالأملاك العقارية[5]، وعدم الإعتراف بعمليات بيع وشراء الأملاك المبرمة قبل الاحتلال الفرنسي للجزائر[6].

قرار 01 نوفمبر 1844: نص على أن من لم يستطع إثبات أرضه بعقود سابقة لعام 1830، تصبح أملاكه عامة، بمعنى أن هذا المرسوم أثبت شرعية ما يملكه الكولون وصادق على العقود العقارية، والقاضي بإنتزاع كل الأراضي غير المستغلة زراعيا[1].

---

[1] - أحميدة عميراوي ، المرجع سابق، ص 81.

[2] - ولد الجنرال فالي في بريان لوشاتو briene lechateau في 17/12/1872 إنضم إلى صف جندية كضابط صف s.lieutenent في سلاح المدفعية بمدرسة روشالون dechlons في 01 سبتمبر 1792،أصبح جنرال ناحية منذ 1814، وبعد ذلك ارتقى إلى صف اللفيف الأجنبي في 17 أوت 1822،أنظر:**بوعزة بوضرساية،سياسة فرنساالبربرية في الجزائر1830-1930 وانعكاساتها على المغرب العربي**،دار الحكمة، الجزائر،2010، ص 91.

[4] - أحميده عميراوي، السياسة الفرنسية والمقاومة الجزائرية في منطقة سكيكدة 1838-1858، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2004، ص 76.

[5] - ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص 167.

[6] -أحميده عميراوي، المرجع نفسه، ص77.

قرار 17 جانفي 1845: صدر هذا القانون لتقنين الضرائب، ومن بين الضرائب المفروضة على الجزائريين: ضريبة الأجور على الأراضي المستأجرة، وتدفع نقدا بعد جمع الغلة، وضريبة الزكاة تدفع على الحيوانات[2]

قرار 31 جويلية 1845: مرسوم حكومي قاضي بالسماح للعسكريين بحجز الأراضي الزراعية، في حالة حدوث أي نشاط عدائي للوجود الفرنسي إذ نصت المادة 10 منه على مصادرة أراضي الجزائريين في حالة وقوع عداء نحو الفرنسيين أو نحو القبائل الخاضعة، أو تقديم مساعدة للمقاومين أو الإتصال بهم، وفي حالة مغادرة البيت في مدة تتجاوز 03 أشهر دون إذن من سلطات الإستعمار، فسيعاقب المذنب.

قرار 31 جويلية 1846: ينص على نزع الملكية بسبب عدم الإستغلال[3]، ويسمح كذلك بنوع أراضي العرش من ملاكها لأنهم تخلو عنها.

قرار مارس 1848: نص على أن الجزائر جزء من التراب الفرنسي[4].

قرار 26 جويلية 1848: وينص على تطبيق قانون العقار الفرنسي الذي يطالب بتقديم وثائق الملكية عند إقتضاء الحاجة[5].

ومما سبق أن الفرنسيين في تجربتهم الإستعمارية في الجزائر قد ركزوا على توطيد الملكية الأرضية وتثبيتها أي أنهم جعلوا من إمتلاكهم للأرض قاعدة للإستيطان، وعلى أساس دراستهم للملكية الجزائرية قبل الإحتلال إتخذوا هذه الإجراءات التشريعية قاعدة وأساسا لتشكيل الملكية في الجزائر[6] .

المرحلة الثانية: 1848-1852:

بعد بعد سقوط قسنطينة والذي تلاه بعد سنوات إستسلام الأمير عبد القادر وتوسع دائرة الإحتلال، عرفت حركة الهجرة الإستيطانية إلى الجزائر نشاطا ملحوظا، خاصة على إثر قيام الثورة الباريسية 1848، وما ترتب عنها من نتائج، لا سيما تلك الهجرة الإجبارةللعناضر غير المرغوب فيها إتجاه الجزائر، مما أدى إلى زيادة

---

[1] - دليلة رحمون، المرجع السابق، ص51.

[2] - **بوعلام بجادي، الجلادون 1830-1962**، تر: محمد المعراجي، منشورات **ANEP**، الجزائر، 2007، ص50.

[3] - محفوظ قداش، المرجع السابق، ص 152.

[4] - **يحي بوعزيز، سياسة التسلط الإستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 12.

[5] - يحي بوعزيز، المرجع نفسه، ض15.

[6] - عدة بن داهة، المرجع السابق، ص 300.

الطلب على الأراضي الجزائرية، لذلك وجدت الإدارة الإستعمارية بأنه من الضروري إيجاد طرق جديدة للحصول على الأراضي قصد تلبية متطلبات الإستيطان فلم تجد أهلها من وسيلة سوى اللجوء إلى أراضي العرش[1].

قانون 16 جوان 1851: خلال سنة 1850 تم تشكيل لجنة حكومية بهدف إعداد مشروع قانون حول تأسيس الملكية في الجزائر، وقد تم تحرير هذا المشروع من طرف اللجنة الإستشارية للجزائر وقد تم تقديم هذا المشروع أمام المجلس الوطني بتاريخ 24 مارس 1850 ومن بين المبادئ لأساسية التي جاءتها: الإقرار بأن الملكية حق مصون للجميع دون تمييز بين الملاك الأهالي والملاك الفرنسي وغيرهم[2].

كما إعترف بحقوق الملكية أهالي مربوطا بعدة شروط تكاد تكون تعجيزية، منها أن حق لملكية الفردية يجب أن يكون مثبتا بواسطة عقد أو بواسطة إمتياز يمتد على عشر سنوات دون إنقطاع[3].

أما بالنسبة لملكيات القبائل فيجب أن تثبت بعقود أو في حالة عدم وجود هذه العقود، فإن القبائل لا تعتبر سوى مجرد منتفعة فقط من الأرض[4]، أما ملكية هذه الأخيرة فتعود إلى الدولة.

يبدو أن المشروع قد وضع وحق ما يخدم مصالح الدومين على حساب الأهالي، ذلك لأن عدد الأهالي الذين يمكن أن يقدموا الوثائق الثبوتية المطلوبة سيكون قليل جدا، بموازاة هذا المشروع تم إعداد مشروع آخر من طرف لجنة المجلس الوطني برئاسة هنري ديديه henri dedieالذي قدم تقريرين بهذا الشأن أمام المجلس الوطني الأول بتاريخ 16 جويلية 1850 والثاني 29 مارس 1851[5].

إذا كان المشروع الأول قد أخضع المعاملات بين الأهالي والأوروبيين إلى نظام خاص فإن المشروع الثاني فقد كان ينوي تأسيس الملكية العقارية على نفس القواعد المعمول بها في فرنسا حيث أبعد الإستثناءات التي ميزت المشروع السابق و لم يحتفظ سوى بمنع الحيازة في المناطق العسكرية وذلك بواسطة الحجج التالية: أن

---

[1]- صالح حيمر، المرجع السابق، ص 95.

[2]- عدة بن داهة، المرجع السابق، ص 329.

[3]- صالح حيمر، المرجع نفسه، ص 96.

[4]- صالح حيمر، المرجع، نفسه، ص 96

[5]- يتضح من هذا أي المشروع قد أسس على فكرة خاطئة، التي ترى بأنه ليس للقبائل حق ملكية الأرض التي تشغلها، بل لها حق الإنتفاع لها فقط، وبذلك أعطى للدولة حق ملكية الرقبة على الأراضي الجماعية، أنظر صالح حيمر، المرجع نفسه، ص 97.

مصلحة مواطنينا، الذين هم مستعدون من القلب للإستيطان بالجزائر مثل مصلحة العرب أنفسهم تتطلب أن يبقوا مؤقتا خاضعين تشريع إستثنائي[1].

كان هذا المشروع أو القانون قد ترك جانبا هاما هو كيفية حصول الفرنسيين على أراضي الجزائريين الزراعية،وسرعان ما بدأت الحكومة الفرنسية عملية حصر الأراضي التي تزرعها القبائل الجزائرية ورسمت خطة إمتلاك الدولة لجزء هام منها وترك الباقي وغلته للمواطنين[2].

ومن خلال هذا جعل رجل القانون جودان F.godin واصفا قانون 1851 بقوله " إنها نظرية السلب والنهب" فقد إستولت الدولة على أحسن الأراضي والباقي قسمته قطعا صغيرة ما بين 08 و10 هكتارات لكل عائلة[3]

لقد جاء هذا القانون كرد فعل عنيف ضد أمريه 1846 وهو مشروع مخالف للسابق، حيث أنه يتركز على فكرة الإدماج الكلي للملكية الجزائرية بالملكية الفرنسية[4]، حيث حاول أن يوسع مجال تطبيق مبادئ الحق العام التي تسير الدومين العام ودومين الدولة في فرنسا، لتشمل التراب الجزائري كذلك، كما تضمن الإقرار بحرمة الملكية، وبأن المعاملات العقارية، ستكون حرة في المنطقة الدنية، وتسير بواسطة القانون الفرنسي، يرى أن هذه المعاملات تبقى ممنوعة بالأراضي القبائل.

ونظرا لتعارض مشروع الحكومة مع مشروع المجلس الوطني، فقد أعيد النظر في هذا الأخير، حيث أدخلت عليه بعض التعديلات وقدم المجلس بتاريخ 29 مارس 1851 حيث صار يتألف من خمسة فصول تضم 21 مادة وفي الأخير تم دمج مشروع الحكومة بمشروع المجلس الوطني فخرج عن ذلك قانون 16 جوان 1851، يتألف هذا القانون من خمسة فصول: الأول حول الدومين الوطني domaine nationalوقد تم حسب القواعد العامة للتشريع الفرنسي إلى الملك العموميdomaine palic وملك الدولة domaine letat أما الدومين العام فيشمل حسب ما حددته المادة الثالثة من القانون[5].

---

[1]- عدة بن داهة، الإستيطان، المرجع نفسه، ص 53.

[2]- **جلال يحي، السياسة الفرنسية في الجزائر، 1830-1960**، ط1 ،دار المعرفة، مصر، 1954، ص 230-231.

[3]- **محمودعيساوي، نبيل شريخي، الجرائم الفرنسية في الجزائر أثناء الحكم العسكري 1830-1871**، مؤسسة كنوز الحكمة، الجزائر، 2011، ص 136.

[4]- لقد تزامن ذلك مع التوجهات العامة السياسية الفرنسية بالجزائر القائمة على فكرة الإدماج، حيث تم من الناحية الإدارية، إنشاء بلديات ومقاطعات، والمصالح التابعة لها، أنظر: عدي الهواري، المرجع السابق، ص 62.

[5]- صالح حيمر، المرجع السابق، ص 97.

1- كل الأملاك التي نص القانون الفرنسي على عدم قابليتها للمكية الخاصة.

2- قنوات الملاحة والري والتجفيف المنجزة عمنطرف الدولة أوعل حسابها لغرض المصلحة العامة والأراضي التابعة لهذه القنوات، منها قنوات المياه والآبارات الإستعمال العام[1].

هذ وقد نص القانون على أن الأملاك التابعة لدومين الدومين الدولة يمكن بيعها أو إستبدالها أو منحها في شكل إمتياز، كما يمكن تأجيرها أو تخصيصها للمصالح العمومية (المادة 06) على أن تقديم تقارير سنوية إلى المجلس الوطني بشأن عدد وطبيعة وأهمية العقارات التي تم بيعها و منحها للمصالح العمومية أو تم منحها في شكل إمتيازات (المادة07).

أما الفصل الثاني فيتعلق بدومين الولايات والبلديات وهنا لا بد من التذكير بالتقسيم الإداري الذي أقرته الإدارة الإستعمارية في الجزائر، فقد نصت أمرية 15 أفريل 1845 على التراب الجزائري إلى ثلاثة مقاطعات: الجزائر، قسنطينة، وهران[2].

وقد تم إنشاء إدارة مدنية مميزة في كل مقاطعة إلى غاية صدور قانون 6جوان 1851 لا زالت هذه الولايات والدوائر والبلديات لا توجد إلا إسميا فقط، وقد نص هذا القانون على تطبيق المبادئ العامة التي تسير أملاك الولاية والبلدية المعمول بها في فرنسا و لم يضف إليها شيئ جديد.

أما الفصل الثالث فيشمل المواد من 10 إلى 17 ويتعلق بالملكيات الخاصة وقد تضمن أهم القرارات التي جاء بها هذا القانون[3].

فقد جاء في المادة 10: حرمة الملكية دون تمييز بين الملاك الأهالي والملاك الفرنسي وغيرها، أما المادة 11 فقد نصت على الإعتراف بحقوق الملكيات وحقوق الإنتفع التي كانت موجودة عند الإحتلال أو تم تسويتها أو تأسيسها بعد ذلك من طرف الحكومة الفرنسية، لفائدة الخواص، والقبائل وفروع القبائل[4]

إن الذي يقوم بقراءة سطحية لها بين المادتين قد يبدو له بأن قانون 16 جوان 1851 قد جاء لرفع الحيف الذي لحق بالأهالي من خلال إقرار، بأن الملكية حق مصان للجميع دون استثناء بين الأهالي والفرنسيين وغيرهم، لكن في الواقع لم يحدث شئ من هذا القبيل ذلك لأن بقية المواد قد تضمنت استثناءات عديدة بهذا

---

[1]- صالح حيمر، المرجع السابق، ص 98.

[2]- **شارل أندري جوليان، تاريخ الجزائر المعاصر الغزو وبداية الإستعمار (1827-1871)**، ج1، ط1، الجزائر 2008، ص 640.

[3]- عدي الهواري، المرجع السابق، ص 65.

[4]- عدي الهواري، المرجع السابق، ص 66.

الشأن، الشئ الذي جعل هذا القانون يعجز عن تقديم أدنى الإصلاحات العقارية التي تصب في خدمة مصالح الأهالي وحماية ممتلكاتهم بطش الإدارة الإستعمارية من جهة والمستوطنين من جهة أخرى[1].

فمن جهة نجد بأن هذا القانون قد أقر بالحقوق السابقة، ولكنه إمتنع بعنابة عن تحديدها بدقة وترك ذلك للمستقبل ومن جهة أخرى فقد وضع إستثناءات تجرد ملكية الأهالي من الحصانة التي نصت عليها المدة 10، ومن هذه الإستثناءات أنه أعطى للدولة الحق في مصادرة اراضي القبائل الثائرة أو التي، إنضمت إلى صفوف الثوار يعني الإبقاء على الإجراءات التي جاءت بها الأمرية31 أكتوبر 1845 المتعلقة بالحجز، بالإضافة إلى الإبقاء على مبدأ حق الدولة في الإستيلاء على الأراضي الجزائريين تحت ذريعة المصلحة العامة، وهذا القرر وقعه لويس فيليب في سات كلود بباريس[2].

وعليه يمكن القول بأن هذا القانون قد تمت صياغته بخبث، فقد تبين عمليا أن مقصده من القول بأن حقوق الملكية والإنتفاع التي كانت يتمتع بها الخواص والقبائل وفروع القبائل، يمكن الإبقاء عليها بواسطة خصوع القبائل للسلطات الفرنسية، ويمكن تسويتها بواسطة القرارت والعقود الصادرة عن الإدارة الفرنسية، ويمكن تأسيسها عن طريق سياسة الحصر أو التبادل أو التحويل[3].

أما المادة 14 فقد كرست المبدأ المنصوص عليها في المادة 544 من القانون المدني الفرنسي، حيث نصت على أنه لكل شخص حرية التمتع والتصرف في ملكيته بشكل مطلق، ضمن إطار قانون ، يعني تماشيا مع القانون الفرنسي بالنسبة للفرنسيين، ومع القانون الإسلامي بالنسبة للملاك الأهالي، مع وضع إستثناء يتعلق بمنع بيع أراضي القبيلة لفائدة الأشخاص غرباء عن القبيلة[4]، وإعطاء الحق للدولة في شراء أرض القبيلة والتصرف فيها لفائدة المصالح العمومية أو للإستيطان.

وإذا كان هناك من يرى بأن الإدارة الفرنسية قد أخطأت حين منعت حيازة القطع الأرضية التابعة للقبائل لفائدة الأشخاص الغرباء على القبيلة، لأن ذلك قد شكل عائقا في وجه توسع الإستيطان وتطور البلاد، فإن هناك ما يبرر هذا التصرف من جانب الإدارة لجأت لذلك الإعتبارات سياسية، فقد ذكر "هنري ديديه" في تقريره الأول بأن القبيلة هي الوحدة الكبيرة لتي يجب تحطيمها وإذابتها في أقرب وقت ممكن، بأنها هي المحرك

---

[1]-. شارل أندري جوليان، المرجع نفسه،ص 640.

[2]- عدة بن داهة ، المرجع السابق، ص 334

[3]- محمد الأمين بن يوسف، المرجع السابق ض190.

[4]- عدة بن داهة ، المرجع السابق، 333.

لكل مقاومة ضد السيطرة الفرنسية، لكن هذه الأخيرة رأت بأن فتح الباب أمام الأوروبين للتغلغل في كيان القبيلة سيكون الضربة الأولى للتنظيم الإجتماعي للمجتمع الجزائري، وبالتالي سيثير ريبة وإحتراس الأهالي وربما حتى ثروتهم، لذلك فإنه من الأفضل أن يسمح للدولة فقط بإمتلاك العقارات في هذه المناطق وبذلك تستطيع الدولة أن تتصرف في هذه الأراضي لفائدة المستوطنين، سواء عن طريق نزع الملكية لغرض المصلحة العامة أو عن طريق سياسة الحصر، وبهذا تكون الإدارة الإستعمارية قد تبنت سياسة التحطيم الممنهج والمرحلي للقبيلة[1]

أما المادة 16: من القانون فقد نصت على أن المعاملات العقارية بين الأهالي تبقى خاضعة للشريعة الإسلامية، وفي الحالات الأخرى تخضع للقانون المدني الفرنسي، يعني هذا أن المعاملات العقارية بين الأوروبيين، وبين الأوروبيين والأهالي تخضع للقانون الفرنسي ، وتبقى الشريعة الإسلامية تسير المعاملات العقارية بين الأهالي.

المادة 17:فقد تضمنت إجرائين يتعلقان بالحبوس وحق الشفاعة، حيث نصت على أن أي عقد ناقل لملكية أي عقار من شخص مسلم لفائدة أي شخص غير مسلم لا يمكن مواجهته بحجة عدم قابلية تصرف المؤسسة على الشريعة الإسلامية[2].

وبذلك أصبح بيع الأملاك الوقفية من مسلم إلى أوروبي أمرا مسموحا به، وبهذا تكون الإدارة الإستعمارية قد تخلصت من إحدى العقبات التي كانت تعرقل المعاملات العقارية، ومن ثمة عرقلة تطور الإستيطان الأوروبي في الجزائر، هذه العقبة المتمثلة في الحصانة التي كانت تتمتع بها الأملاك الوقفية.

أما الفصل الرابع من قانون 16 جوان 1851: فيتعلق بنزع الملكية والإحتلال المؤقت من أجل المصلحة العامة[3]، حيث نص على أن نزع الملكية يجب أن يكون لسبب المصلحة العامة المثبتة شرعيا، ينتج عنها دفع تعويضات عادلة مسبقة، وقد تم حصرحالات نزع الملكية حسب ما ورد في المادة 19 في الأسباب التالية:

- إقامة المدن والقرى والداشر وتوسيع محيطها.
- إقامة منشآت دفاعية ومواقع معسكرات الجند.
- إقامة العيون وقنوات السقي.

[1]- صالح حيمر، مرجع نفسه، ص 102.

[2]- مرسوم 30 أكتوبر 1858، وسع هذا الإجراء ليشمل حتى المعاملات لعقارية بين الأهالي، أنظر: محمد الأمين ، ص 192.

[3]- صالح، حيمر ، المرجع السابق، ص 103.

- فتح الطرقات، وخطوط السكة الحديدية، وقنوات التجفيف والملاحة والري وإقامة مطاحن الحبوب[1]

لأجل بقية كل الأسباب المنصوص عليها والمحددة بواسطة القانون الفرنسي، و لم يكن يعلن عن إجراءات المصادرة لأجل المصلحة العامة عن طريق حكم قضائي كما هو معمول به في فرنسا، بل كان يتم بناءا على قرار صادر عن وزير الحربية إلى غاية 1858[2]، ثم عن وزير الجزائر المستعمرات بين 1858-1960 ثم عن الحاكم العام منذ ذلك الحين.

وإذا كان القانون قد نص على دفع تعويضات مادية عادلة ومسبقة عن الأراضي التي تتم مصادقها لغرض المصلحة العامة، فإن الإدارة الإستعمارية قلما كانت تفعل ذلك لصالح الجزائريين حيث كانت تطلب ممن يدعي حقه في التعويض تقديم سندات إثبات ملكيته للعقار المعني وهذا لم يكن متوفرا لدى الكثير من الجزائريين.

أما الفصل الخامس والأخير: فيشمل المادتين 22-23، قد تضمن بعض الإجراءات العامة منها: الإستمرار في العمل بأمرية 31 أكتوبر1845، المتعلقة بحجز أملاك الأهالي إلى غاية صدور قانون آخر يلغي ذلك، كما نص على وقف عملية الفحص والمراقبة لعقود الملكية المنصوص عليها في أمرية 21 جويلية 1846 ولكنه أوصى بضرورة إستمرار العمليات التي إنطلقت حين صدور هذا القانون إلى غاية إنهائها، وفي الأخير نص على إلغاء كل الإجراءات المخالفة لهذا القانون، وخاصة تلك المتعلقة بالأراضي غير المستغلة والمستنقعات يعني أنه ألغى عدم زراعة الأرض كسبب لتزع الملكية من أيدي الجزائريين، أما بشأن المستنقعات فيجدر التذكير بأن أمريتي 1844-1846 قد نصتا على أن المستنقعات أراضي شاغرة دون مالك[3] .

وفي الأخير يمكن القول بأن قانون 16 جوان 1851 لم يحقق النتائج المرجوة منه، حيث لم يأتي بإجراءات جديدة من شأنها وضع حد لمشكل العقار في الجزائر، لقد أبقى في الغالب على الإجراءات السابقة بإستثناء بعض الإضافات الطفيفة مثل: إلغاء الإجراء الخاص بتزع الملكية بسبب عدم الإستغلال، ومع ذلك فقد واجه هذا القانون إنتقادات حادة من طرف المستوطنين خاصة بشأن النقطة المتعلقة بحرمة الملكية حتى بالنسبة للأهالي حيث وجدوا عائقا يحول دون توسع الإستيطان، لكن في الواقع لم يكن لهذه الحرمة أي معنى ما دامت

[1]- عدة بن داهة، المرجع السابق، ص 331.

[2]- محمد عيساوي، نبيل شريخي، المرجع السابق، ص 135.

[3]- صالح حيمر، المرجع السابق، ص 104.

الإدارة الإستعمارية قد إحتفظت لنفسها بحق مصادرة الأراضي الجزائرية بحجة المصلحة العامة مع إمكانية التنازل عليها لصالح الإستيطان[1]، وللعلم فإن القانون حضرت له لجنة ترأسها الجنرال دي لا مور يسيار" [2] أحد مؤيدي فكرة ترحيل الجزائريين.

المرحلة الثالثة: 1852-1870:

واصل الفرنسيون جرائمهم في المجال الإقتصادي، فلم تمضي بصع سنوات على صدور قانون 1851 حتى صدر قانون 22 أفريل 1863م[3]، وهو قانون سيناتوس كونسيلت ، الذي شكل نقطة تحول بارزة في تاريخ التشريع العقاري الفرنسي في الجزائر، وهذا نظرا للنتائج التي ترتبت عنه والتي مست مختلف جوانب الحياة الإقتصادية والإجتماعية والسياسية للمجتمع الجزائري[4].

وقد عرف الجزائريون عبر التاريخ بالإعتزاز والانفة والقدرة القتالية ، ولهذا كان على فرنسا أن تعمل جادة لتغيير سلوكهم والحد من الصفات الحربية لديهم، فلم يبقى أمامها - تحقيقا لهذا الهدف- سوى وسيلة تحويلهم إلى مالكين للأرض، وفي غياب وسائل خدمتها سيتحولون بهذه الطريقة إلى فقراء معوزين، ضعفاء فاقدين للحمة التي كانت تربطهم بالقبيلة وهي الأرض[5].

وبذلك إنتقلت مساحات هائلة من الأراضي إلى السلطات الإستعمارية والكولون، بلغت قرابة 6 ملايين هكتار سنة 1866 منها 508000 هكتار من الأراضي الزراعية للكولون، وتحول الكثير من الجزائريين من ملاكين إلى خماسين في حقولهم لا يحصلون سوى على ما يسد رمقهم، فإضطر الكثير ممن إحتفظ ببعض الملكيات الصغيرة إلى الإستدانة لشراء البذور من الأوروبين أو اليهود بفوائد بعصها 20بالمئة شهريا أي 240 بالمئة سنويا[6].

---

[1]- محمد عيساوي، نبيل شريخي، المرجع السلبق، ص 135.

[2]- عدة بن داهة، المرجع السابق، ض 329.

[3]- محمد عيساوي، نبيل شريخي، المرجع نفسه ، ص 136.

[4]- صالح حيمر، المرجع السابق، 113.

[5]- عدة بن داهة، المرجع السابق، ص ص 336-337.

[6]- بشير بلاح، المرجع السابق، ص 159.

ظروف صدوره: بسقوط الجمهورية الفرنسية الثانية خلفتها الإمبراطورية الثانية بزعامة نابليون الثالث[1]أوائل سنة 1852، وقد تميزت سياسته تجاه الجزائريين بالتقلب وعدم الإستقرر على نهج معين، وإن كانت الميزة الأساسية لهذه السياسة هي محاولة دمج الجزائر بفرنسا، فقد حاول نابليون أن يرضي الأهالي الجزائريين ببعض الإجراءات وفي نفس الوقت حاول إرضاء المستوطنين من خلال وتشجيع الإستعمار الرسمي الرأسمالي، ففي عهده إستعاد العسكريون نفوذهم بالجزائر، وهذا منذ تعيين الجنرال راندون[2] حاكما عاما على الجزائر، الذي عمل على تشجيع حركة الإستيطان بالجزائر وبناء القرى الإستيطانية، حيث تمكنت الإدارة الإستعمارية في عهده من بناء 56 قرية[3]، غير أن أهم خطوة أقدم عليها نابليون تمثلت في إنشاء وزارة الجزائر والمستعمرات التي أسندت إليها كل مصالح الجزائر الإدارية ما عادا: التعليم العام، والدين، وألغي منصب الحاكم العام، وعين مكانه وزيرا مقيما بباريس، تولاه جيروم نابليون[4]، إبن عم الإمبراطور الذي كان شديد الكره للإكليروس، والعسكريين، وصمم على تطبيق القوانين الفرنسية بحذافيرها في الجزائر التي لم يعرفها أصلا، وإستحدث ستة مناطق مدنية فرعية جديدة في المنطقة المدنية، وخمس مفوصيات مدنية جديدة في المنطقة العسكرية.

وبعد زيارته إلى الجزائر سنة 1860 بهدف الإطلاع على أوضاع المستعمرة، أقدم نابليون على إلغاء وزارة الجزائر والمستعمرات يوم 26 نوفمبر 1860، والعودة إلى النظام العسكري من جديد، حيث تم تعيين الماريشال بيليسي[5] حاكما عاما جديدا على الجزائر.

سار الماريشال بيليسي على نهج سلفه راندون فيما يتعلق بمصادرة الأراضي ودعم التوسع الإستعماري من خلال مد الطرق المعبدة والسكك الحديدية، غير أن الإمبراطور نابليون الذي يبدو بأنه تأثر بآراء مقربية وفي مقدمتهم مترجمه ومستشاره إسماعيل عربان [1]، قد إقتنع بفكرة المملكة العربية.

---

*نابليون (نابليون جوزيف شارل بول بونبارت): ولد في 09 سبتمبر 1822، توفي بروما في 18 مارس 1891، عين وزيرا للجزائر والمستعمرات في 24 جوان 1858.، أنظر: محمد الأمين بن يوسف ، المرجع السابق، ص 276.

2- الكونت راندون (جاك لويس سيزار ألكسندر) ولد في 25 مارس 1795، وتوفي في 15 جانفي 1871، عين حاكما عاما للجزائر يوم 11 ديسمبر 1851، تعتبر فترة حكمه محورية في مراجعة السياسات الإستيطانية،.أنظر محمد الأمين بن يوسف، المرجع نفسه، ص276.

3- يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص17.

4- يحي بوعزيز المرجع نفسه، ص 21.

*- بيليسي دوق ما لاكوف (إيمايل جون جاك) ولد في 06 نوفمبر 1794، وتوفي في الجزائر 22 ماي 1864، عين حاكما عاما للجزائر في يوم 24 نوفمبر 1860، صدر في عهده القانون المشيخي لأفريل 1863،. أنظر: محمد الأمين بن يوسف ، المرجع السابق، ض 277.

ومنذ زيارته السابقة سنة 1860 إنشغل الإمبراطور نابليون بمسألة الملكية العقارية في الجزائر، وإن كانت مسألة العقار قد ظلت مطروحة منذ الأسابيع الأولى للإحتلال، إلا أن هذه الزيارة سمحت له بالإطلاع على حقيقة الوضع والتأكد من مختلف عمليات السلب والنهب التي طالت الجزائريين في أعز ما يملكون وهي الأرض، لذلك أخذ يفكر في نهج سياسة جديدة تجاه الأهالي.

حدد الإمبراطور نابليون الخطوط العريضة للسياسة التي ينوي إنتهاجها في الجزائر في الرسالة التي بعث بها إلى الماريشال بيليسي بتاريخ 06 فيفري 1863 والتي يمكن إعتبارها بمثابة الخطوة التمهيدية لقانون سيناتوس كونسيلت 1863[2] ، ويمكن تلخيص الأفكار التي وردت في هذه الرسالة في النقاط التالية :

- التذكير بالتعهدات التي أخذتها الحكومة الفرنسية على نفسها تجاه الجزائريين فيما يتعلق بإحترام ديانتهم وممتلكاتهم.

- من أجل راحة وازدهار الجزائر،لابد من تمتين الملكية بين أيدي من بحوزتها

الانشغال بحالة الغموض التي تكتنف الملكية العقارية في الجزائر

- إظهارأو التظاهر بنوع من العطف تجاه العرب حيث قال الإمبراطور "يجب أن نقنع العرب بأننا لم نأت لإصطهادهم وسلب ممتلكاتهم، وإنما جئنا لنجلب لهم مزايا الحضارة " ثم أضاف قائلا:"الجزائر ليست مستعمرة بمعنا الكلمة، وإنما هي مملكة عربية، والأهالي هم مثل المعمرين لهم نفس الحقوق تحت حماتين، وأنا إمبراطور العرب مثلها أنا إمبراطور الفرنسيين"[3]

تكليف الماريشال راندون بإعداد قانون عقاري جديد، يتضمن أحد فصوله الإقرار بأن الأعراش وفروع الأعراش لها ملك مطلق في الأوطان التي إستقرو فيها وانتفعوا بها أبا عن جد بحجة ما[4]

- **مضمونة:**يتألف قانون مجلس الشيوخ أو سيناتيوس كونسيلت من سبعة فصول يمكن تلخيص أهم ما جاء في كل منها النقاط التالية:

---

[1]- إسماعيل عربان من مواليد 31 ديسمبر 1812 بكيان عاصمة غيانة في أمريكا الجنوبية توفي في الجزائر العاصمة ، وهم من أنصار المدرسة السانسيمونية نسبة إلى المفكر الفرنسي سان سيمون صاحب التوجه الإشتراكي، صاحب فكرة الجزائر للجزائريين " .أنظر: عيميراوي أحميده، دراسات في تاريخ الجزائر الحديث، ط2، 1425هـ./2004م، ص 121.، ومن تاريخ الجزائر الحديث، 74 لنفس المؤلف.

[2]- عدة بن داهة، المرجع السابق، ص 338.

[3]- محفوظ قداش، المرجع السابق، ص .174

[4]- عدة بن داهة، المرجع السابق، ص 340.

- **الفصل الأول:**تعلن القبائل الجزائرية مالكة للأراضي التي تنفع بها بصفة دائمة وتقليدية مهما كان سند ذلك [1]

- **الفصل الثاني:** يتعلق بكيفية تطبيق هذا القانون، حيث نصت على أنه سيتم تنفيذ العمليات التالية إداريا وفي أقرب وقت يمكن.

- تحديد مناطق القبائل.

- تقسيم أراضي القبائل بين مختلف دوائر كل قبيلة في منطقة التل الجزائري وأراضي فلاحية أخرى، مع احتفاظ بالأراضي التي يجب أن تبقى كأملاك بلدية [2]

- **الفصل الثالث:** سيتم إصدار لائحة إدارية تحدد :

1-أشكال تحديد مناطق القبائل.

2- أشكال وشروط تقسيمها بين الدواوير والتصرف في الأملاك الخاصة بالدواوير

الفصل الرابع:تبقى القبائل المقيمة بهذه الأراضي ملزمة بدفع ما عليها من ضرائب ورسوم تجاه الدولة.

- **الفصل الخامس:** يحتفظ بحقوق الدولة في ملكية أراضي البايلك وحقوق الأفراد في أراضي الملك كما يحتفظ بالدومين العام، وهذا ما جاء في المادة 02 من قانون 16 جوان 1851، بالإضافة إلى دومين الدولة، خاصة ما يتعلق بالغابات، وقد منح هذا القرار أيضا إدارة الاحتلال قوة النفوذ و الهيمنة، كما سمح للكولون والجزائريين على تملك الأراضي وبشكل فردي[3]

- **الفصل السادس:** إلغاء الفقر بين الثانية والثالثة من المادة 14 من قانون 16 جوان 1851 حول تأسيس الملكية في الجزائر، ومع ذلك لا يمكن التصرف في الأراضي التي تقسم على أعضاء الدواوير إلا بعد صدور عقود الملكية الفردية.

الفصل السابع: الإبقاء عى الأحكام القانونية الأخرى التي جاء بها القانون 16 جوان 1851 خاصة بما يتعلق بنزع الملكية لغرض المصلحة العامة وإجراءات الحجز[4].

أهدافه: الأهداف العلنة.

---

[1] - يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 24.

[2] - محمد بليل، تشريعات الإستعمار الفرنسي في الجزائر وإنعكاساتها على الجزائريين 1881- 1914 وزارة الثقافة، الجزائر، ص 127.

[3] - عدة بن داهة، المرجع السابق، ص 343.

[4] - عدة بن داهة، المرجع السابق، ص 347.

وضع حد المتاعب التي يعاني منها الجزائريين، بعدما أضبحت أملاكهم النقطة المستعجلة التي ركز عليها الإمبراطر في رسالته التي بعث بها إلى الماريشال بيليسي بتاريخ 06 فيفري 1863 والتي جاء فيها : يبدو لي أنه من أجل راحة وإزدهار الجزائر يجب تمتين الملكية بين أيدي من يحوزونها .[1]

- التعرف على ملكية الأهالي وإنشاء الملكية الفردية كلما كان ذلك ممكنا[2].

- وضع حد لحالة الغموض التي ظلت تكتنف الملكية العقارية في الجزائر.

- جلب مزايا الحضارة للجزائريين من خلال إنشاء الملكية الفردية.

- إسترجاع القيمة الحقيقية للأرض الجزائرية سواء في الإستغلال الزراعي أو في المعاملات العقارية.

الأهداف الخفية: تحقيق الأمن والإستقرار داخل المجتمع الجزائري بما يسمح بتوطيد الوجود الفرنسي بالجزائر، وهذه ما عبر عنه مقرر اللجنة المشيخية المكلفة بإعداد هذا القانون الكونت دوكا زابيانكا بتاريخ 08 أفريل 1863، حيث قال: مستقبل الإستعمار لا خوف عليه بعدما تقرر إستملاك الأراضي التي كانت للعرب[3].

- تفتيت القبيلة وإحلال الملكية الفردية محل الملكية الجماعية: لقد أدركت الإدارة الإستعمارية بأن قوة وتماسك المجتمع الجزائري تكمن في النظام الإجتماعي القبلي المرتكز على الملكية الجماعية ذلك لأن محدودية الإمكانات الفلاحية من جهة، وطبيعة سكان القبيلة المنحدرين في الغلب من عائلة واحدة من جهة أخرى، يحتم عليهم إستغلال الأرض بصفة جماعية وهذا ما خلق نوعا التضامن والتكافل بين أفراد القبيلة لذلك وجدت الإدارة الإستعمارية بأن الحل الوحيد لإختراق المجتمع الجزائري هي كسر شوكة الأعراش، وفصل عرى التضامن القائمة بين أفرادها، وهذا لا يتأتى لها إلا من خلال تقسيم الملكية العقارية وإحلال الملكية الفردية محل الملكية الجماعية، وهذا من شأنه أن يضعف القبيلة ماديا ومعنويا.

- تحقيق مكاسب إقتصادية: من خلال إيجاد موارد مالية جديدو جراء إخضاع الأراضي الجزائري للنظام الضرائبي الفرنسي، فضلا عن الرسوم المترتبة عن المعاملات العقارية، كما أن قانون سيناتوس كونسيلت" قد وضع حدا لسياسة توزيع الأراضي مجانا على المستوطنين وهذا من شأنه أن يخفف الأعباء على الخزينة الفرنسية[4].

---

[1]- مصطفى الأشرف، الجزائر: الأمة والمجتمع، تر: حنفي بن عيسى، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1983.، ص 95.

[2]- عدة بن داهة، المرجع نفسه، ص 349.

[3]- صالح حيمر، المرجع السابق، ص 119.

[4]- صالح حيمر، المرجع نفسه، ص 121.

- تمكين المعمرين من شراء الأراضي داخل أملاك القبائل وبالتالي التغلغل في عمق المجتمع الجزائري، و لم نلمس ذلك في المادة 06 من قانون سيناتوس كونسيلت التي ألغت الحظر التي فرضته المادة 14 من قانون 16 جوان 1851 ، وبالتالي صار بوسع المعمرين شراء الأراضي الواقعة ضمن أملاك الأعراش[1].

من خلال ما سبق يمكن أن نخلص إلى نتيجة وهي أن سياسة نابليون الثالث، ورغم ما قيل عن عطفه على العرب وإعجابه بأخلاقهم، لم تكن لتختلف عن سياسة ما سبقه على رأس الدولة الفرنسية، ومن الناحية العملية فإن عمليات نزع الملكية من أيدي الجزائريين وتفويتها للمعمرين والشركات الرأسمالية الكبرى لم تتوقف أبدا في عهدهم[2].

إجراءات تطبيقه: من المعلوم أن قانون سيناتوس كونسيلت م يستهدف سوى الأراضي التي كانت للأهالي فيها حق الإنتفاع، يعني أراضي العرش، أو السبيقة وأراضي المخزن، و لم يتطرق إلى أراضي الملك إلا في حالة واحدة فقط[3]، وهي التي تسمح للأهالي في الإقليم العسكري بالتصرف في أملاكهم مما يسمح للمعمرين بشرائها بحرية، وقد صدر أول مرسوم إمبراطوري في 23 ماي 1863. يتضمن لائحة الإدارة العامة المتعلقة بكيفية تطبيق قانون سيناتوس كونسيلت ويمكن إيجاز ما جاء فيه في النقاط التالية:

إجراءات أولية: تتمثل في إصدار المراسيم التي تحدد القبائل التي سوف تخضع للإجراءات المنصوص عليها في قانون سيناتوس كونسيلت بناءا على إقتراح الحاكم العام، وكذا تقرير وزير الحربية، وقد كان يتم إبالغ القبائل المعنية بذلك عن طريق نشر هذه المراسيم في الجريدة الرسمية وجريدة المبشر، وكذا تعليقها في الإدارات المحلية المعنية والمراكز العسكرية ونشرها في أسواق القبائل المعنية والقبائل المجاورة، ويتم تنفيذ هذه الإجراءات الأولية بواسطة اللجان الإدارية[4]

تحديد أراضي القبائل: تنطلق هذه اللجان الإدارية واللجان المتفرعة عنها في إنجاز أعمالها في عين المكان، حيث تقوم بجمع كل المعلومات اللازمة والسماع لكل الشهود المفيدين في عملية تحديد وتقسيم المناطق الأراضي، بعدها تقوم هذه اللجان أعمالها في تقرير إجمالي يرفق بمذكرة وصفية لحدود القبيلة ثم يرسل هذ

---

[1]- عدة بن داهة، المرجع السابق، ص 342.

[2]- صالح حيمر، المرجع نفسه، ص 121.

[3]- يرجع إهمال قانون سيناتوس كونسلت لأراضي الملك إلى أن منظري هذا القانون كانو يظنون بأن أراضي الملك في الجزائر لا توجد إلا في حالات نادرة، أن أراضي العرش موجودة في كل مكان تقريبا. أنظر: محمد الأمين بن يوسف، المرجع السابق، ص 109.

[4]- يتم تعيين هذه اللجان من طرف الحاكم ، وتتألف من: ضابط سام رئيسا ومحافظا أو مستشر نائبا يساعدهما أحد ضباط مكاتب العربية وأحد الأعوان مصالح الدومين. أنظر: صالح حيمر، المرجع السابق، ض 122.

التقرير المسير بالمنطقة العسكرية أو إلى عامل العمالة بالمنطقة المدنية الذي يقوم بإرساله مشفوعا برأيه إلى الحاكم العام، والذي يقوم بدوره بالتحقق من صحة ونظامية العمليات ولا ترسم حدود القبيلة بشكل نهائي إلا بعد المصادقة عليها بموجب مرسوم بناءا على إقتراح الحاكم العام وتقرير وزير الحربية[1] .

تقسيم أراضي القبائل على الدواوير: عندما تنتهي عملية تحديد أراضي القبيلة تقوم اللجان الإدارية بتقسيم هذه الأراضي بين مختلف الدواوير المشكلة للقبيلة وذلك بحضور ممثلين القبيلة والدواوير، وفي نفس الوقت تقسيم أراضي الدوار إلى أربعة فئات: أراضي الدومين أو البايلك، أراضي الملك، الأراضي الجماعية الخاصة بالزراعة[2]، والأراضي الجماعية للرعي (يعني أملاك البلدية)، وكثيرا ما كانت هذه العملية سببا في حدوث العديد من النزاعات والإحتجاجات[3]، وقد حددت مدة تقديم الشكاوي بشهر واحد.

نقل الأملاك التابعة للدواوير: حيث تم ضبط آليات نقل الملكية بالنسبة لأملاك البلدية، وقد أوكلت مهمة الإشراف عليها إلى الجماعات التي الجنرال العمالة، حيث خولت لها مهمة الموافقة على نقل الملكية إما عن طريق التبادل أو عن طريق البيع بالتراضي أو بالمزاد، ويتم تثمين الممتلكات من طرف خبراء مختصين .

- تأسيس الملكية الفردية وتحرير العقود: بعد الإنتهاء من العمليتين السابقتين، يعني تحديد أراضي القبيلة، ثم تقسيم هذه الأراضي على الدواوير، تبقى العملية الثالثة والأخيرة وهي تأسيس الملكية الفردية التي تعتبر الهدف النهائي من قانون سيناتوس كونسيلت.

ولا يمكن الإنطلاق في العملية الثالثة إلا بعد صدور مرسوم يحدد الدواوير التي سوف تأسس فيها الملكية الفردية[4].

بعد صدور المرسوم تنطلق اللجان الإدارية واللجان المتفرعة عنها بالشروط بعين المكان في إعداد مشروع تخصيص الأراضي المراد تقسيمها بين الأفراد والعائلات بالإتفاق مع الجماعة المعنية مع مراعاة وضعية الإنتفاع السابق والعادات الحلية وحالة السكان[5].

---

[1]- صالح حيمر، المرجع نفسه، ض 122.

[2]- المقصود هنا أراضي العرش، السبيقة، المخزن.

[3]- يخضع الفصل في هذه المنازعات لطبيعة الملكية: إذا كان النزاع بين الأشخاص الحائزين لأراضي العرش أو السبيقة يتم الفصل فيه من طرف اللجنة الإدارية نفسها، أما إذا كان مصدر النزاع شخص يدعي حقه في أرض من فئة الملك فإن السلطة القضائية، هي المخولة في الفصل فيه. أنظر: عدة بن داهة، المرجع السابق، ص140.

[4]- المادة 25 من مرسوم 23 ماي 1863.

[5]- المادة 26 من المرسوم نفسه.

بعد إعداد المشروع يسلم لجماعة كل دوار، وتعطى للأطراف المعنية فرضة الإطلاع عليه لتقديم إحتجاجات وطلبات الإستحقاق، وقد منحت لهم مهلة شهر واحد للقيام بذلك، ويتم الفصل في هذه الإحتجاجات من طرف اللجنة الإدارية نفسها، وبعد حدوث إتفاق بين الأطراف المعنية يتم رسم حدود الملكيات الفردية، وتكون مصاريفها على عاتق الأطراف المعنية[1].

تنتهي أعمال اللجنة بالنسبة للعملية الثالثة مثل العمليتين السابقتين، حيث يتم إعداد تقرير إجمالي يمضى من طرف الجماعة المعنية، يرفق بمخطط تفصيلي وبقية القرارات الأخرى ويرسل إلى الجنرال المسير أو عامل العمالة، الذي يحوله مشفوعا بالرأي إلى الحاكم العام الذي ينظر في نظامية العمليات، وفي الأخير يتم إصدار مرسوم إمبراطوري يتصمن المصادقة على تأسيس الملكية الفردية بناءا على إقتراح الحاكم العام وترير وزير الحربية.

بعد تأسيس الملكية تقوم مصلحة الضرائب المختلفة بإصدار الدفتر العقاري الذي يتضمن رقم الملكية وموضعها وتسميتها، وبناءا عليه يتم تسليم عقود املكية للأشخاص المعنيين[2]

تطبيقه ونتائجه: من أجل أخذ صورة أكثر وضوحا حول قانون سيناتوس كونسيلت ومراميه الحقيقية، لا بد من تتبع كيفيات تطبيقه على أرض الواقع، لنتمكن في النهاية من معرفة المستفيد الحقيقي منه والنتائج التي ترتبت عن ذلك، ومدى تأثيرها على الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية للمجتمع الجزائري.

عرفنا بأن تحديد القبائل التي لتحقيقات لجان قانون يسناتوس كونسيلت يتم بموجب مرسوم إمبراطوري بناء على إقتراحات الحاكم العام وتقرير وزير الحربية، وهنا نتسائل على أي أساس كان يتم إختيار هذه القبائل؟.

يمكن القول بأن السلطات الإستعمارية لم تكن تراع في هذه النقطة سوى ما يخدم المصالح العليا للإستعمار الفرنسي في الجزائر، ويمكن مصر هذه المصالح في نقطتين أساسيتين: دعم الإستيطان الأوروبي في الجزائر بكل الوسائل، وتحطيم النسيج الإجتماعي للمجتمع الجزائري القائم على النظام القبلي.

ومن هذا المنطلق كان إختيار القبائل المعنية بعمليات سيناتوس كونسيلت تماشيا مع هاتين الغايتين، فبهدف تحقيق الغاية الأولى، وهي دعم الإستيطان الأوروبي، كان يتم إختيار القبائل المحاذية للمراكز الإستيطانية

[1]- المادة 29 من المرسوم نفسه.

[2]- المادتين 30-31 من المرسوم 23 ماي 1863.أنظر صالح حيمر، المرجع السابق، ص 125.

الأوروبية، أو للغابات، أو للسكك الحديدية[1]،وهذا قصد توفير الوعاء العقاري الضروري لتوسيع هذه المراكز الإستيطانية من جهة، وتسهيل إستغلال الثروة الغابية من جهة ثانية، وضمان أمن هذه المراكز من خلال التدخل السريع وتوفير المؤونة وتسويق البضائع من جهة ثالثة.

أما بشأن الغية الثانية، وهي تحطيم النسيج الإجتماعي، فكان يتم إختيار القبائل الكبرى ذات المساحة الواسعة والكثافة السكانية العالية،وهذا بغرض تفتيت هذه القبائل وإضعافها إقتصاديا وبالتالي كسر شوكتها، مما يسهل عملية مراقبتها وإخضاعها[2].

في 15 جوان 1864 تم الإنتهاء من العمليتين الأولى والثانية في أول قبيلة، وهي قبيلة حسن بن علي الواقعة بضواحي المدية، وقبل إنتهاء السنة نفسها، ثم إنها العملية في ثلاثة قبائل أخرى، وهي هاشم بن داروغ بوهران، وأولاد عطية والسواحلية بقسنطينة، كما يوضحه الجدول التالي:

جدول يوضح نتائج تطبيق قانون سيناتوس كونسيلت 1863 على بعض القبائل[3]

المقاطعة	أسماء القبائل	عدد سكانها	مساحتها بالهكتار	عدد الدواوير التي تم إنشاؤها
الجزائر	حسن بن علي	4.600ن	22.552	6
وهران	هاشم بن داروغ	1.822 ن	4.567	2
قسنطينة	أولاد عطية	4.440 ن	14.050	6
	السواحلية	1.968ن	7.304	4

من خلال هذ الجدول يمكن تسجيل الملاحظتين التاليتين:

[1]- عدة بن داهة، المرجع السابق، ص 140.

[2]- عبد الحميد زوزر، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائرالمعاصر 1830-1900، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص127.

[3]-صالح حيمر، المرجع السابق، ص 127.

- أن قانون سيناتوس كونسيلت قد إستهدف أساسا القبائل الكبرى ذات الإمكانات الهمامة، كما إستهدف القبائل ذات الإمتداد الجغرافي الواسع، حيث أن مجموع المساحة التي تشغلها هذه القبائل الأربعة قد فاق 47 ألف هكتار.

- أن تقسيم هذه القبائل الأربعة إلى 18 دوار يكتشف رغبة الإدارة الإستعمارية في تفتيت القبائل الكبرى بهدف إضعافها.

- أما بالنسبة للكيفية التي تم بموجبها تطبيق قانون سيناتوس كونسيلت، فيمكن القول بأنها تمت بطريقة إرتجالية، ومتشرعة، وهذا إما أدى إلى حدوث الكثير من الأخطاء والتجاوزات، وقد ذكر المؤرخ آجرون agro n هذا الشأن: « كان التقتيون المكلفون بالمسح يقومون بعمليات سطحية وتعداد بالنظر، وكانت المسافات تقدذر على وتيرة عد الخيل أو بسرعة إنتشار طلقة نار، و لم تكن المراسيم القديمة التي تحدد الملكيات تحظى بأي إهتمام يذكر: كانت المعالم توضع فوق نزوات العاملين وتراخيهم ...»[1]

فعلا لقت كشفت النتائج التي أنصت إليها تطبيقات قانون سيناتوس كونسيلت بأن المستفيد الأساسي من هذا القانون هي مصلحة أملاك الدولة[2].

ويبقى السيناتوس كونسيلت 1863، بأبعاده ونتائجه، إحدى التشريعات الإستعمارية التي مهدت لأفكار جديدة، تهدف إلى فرنسة العقار الجزائري،من خلال التشريعات أكثر تطرفا بعد سقوط الإمبراطورية الثانية، وبمجيئ الجمهورية الثالثة، التي ستتبنى أطروحات ممثلي المستوطنين في الجزائر، وتوفي تطبيق قرار سيناتوس كونسيلت إلى حين[3].

.

---

[1]- charles robert ageron les algeriens musulmans et la France.1871-1919 tomel. Edition bouchene.2005.p 75.

[2]- صالح حيمر، المرجع السابق، ص 128.

[3]- محمد بليل، المرجع السابق، ص ص 129-130.

الفصل الثاني: السياسة الإستطانية في الشرق الجزائري

1 الفصل الثاني : السياسة الاستيطانية في الشرق الجزائري

1-2 تشجيع الهجرة والاستيطان :

لقد كانت الإدارة الإستعمارية تعيش حالة من التردد عقب الغزو، حول جدوى الاستيطان بالجزائر أملتها الاختلافات الشديدة التي كانت موجودة بين المتحمسين للعملية، وأولئك الذين يشككون في المسعى بإعتباره مكلفا، وإمكانية نجاحة غير مؤكدة، هذا الانقسام جعل من مسيرة الإستيطان جد محتشمة في البداية، حتى بعد اقرار اللجنة الإفريقية بضرورة الشروع فيه، زادها التغيير المستمر للحكام العامين مابين 1830-1840م أو لكن رغم كل ذلك وعلى الصعيد الرسمي، فإن الماريشال كلوزيل كان أول من بدأ فعليا في تجسيد الأفكار والمشاريع الاستيطانية الفرنسية، خاصة ما يتعلق بالاستيطان الزراعي والفلاحي.

- الهجرة : هي ظاهرة بشرية تاريخية مرتبطة بظروف سياسة واجتماعية ديمقراطية و طبيعية، وهي انتقال الأفراد من مكان إلى آخر للاستقرار فيه بصفة دائمة أو مؤقتة[1] كما تعني الخروج من أرض إلى أرض[2]

الاستيطان : هو ظاهرة هجرة تندفع نحو منطقة يسبق الإضرار بها، يصاحبها العنف بقصد الاستعمار و الاستيطان أو سياسة التعمير هو الاستيلاء على أراضي الفلاحين من طرف المعمرين،[3] وهو ظاهرة خطيرة تدخل في الابادة غير المباشرة للعنصر البشري،[4]

قام الاستيطان الأوروبي على الهجرة، فمنذ بداية الإحتلال الفرنسي للجزائر فتحت فرنسا أبواب هذه الاخيرة على مصرعيها أمام المهاجرين الفرنسيين وغيرهم،[5] تحت شعار"لابد أن تكون الهجرة أوروبية ، فيما يكون الاستعمار فرنسيا"[6].

---

[1]- آمنة أبو حجرة، الجغرافي، ط(1) دار أسامة عمان 2009 ص 894

[2]- أبن الفصل جمال الدين بن مكرم ابن منصور الافريقي المصري لسلن العرب، ج 15 ط1 دار صار ببيروت،ص 23

[3]- صالح فركوس، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر 1830- 1925، ديوان الحقوق والأدب والعلوم الاجتماعية، ص 98

[4]- أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ض 62

[5]- إسماعيل حلمي محروس، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر من الكشوفات الجغرافية إلى قيام منظمة الوحدة الافريقية، ج1، د ط ، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية،2004، ص 194.

[6]- مصطفى عبد،الفكر الاستعماري السانسيموني في مصر والجزائر1833. 1870، د ط دار المعرفة الجزائر، 2013، ص 81.

حيث عمل الرسميون في فرنسا على الدعاية للهجرة، وهذا بناءا على تقارير العسكريين، وعلى أرسهم " كاوزيل" clauzil [7][1] الذي كان يدعو للهجرة والاستيطان ففي 19 أوت 1835 وهو يخاطب الأوروبيين الذين وصلو إلى الجزائر « أن تعلموا أن هذه القوة التي هي تحت إمرتي ما هي إلا وسيلة ثانوية وذلك لأنه لا يمكن أن نغرس العروق هنا إلا بالهجرة الأوربية »[2].

وبذلك تشجع أصحاب رؤوس الأموال للعمل في ميدان الاستيطان الذي كانت منذ الاحتلال إلى غاية 1840م، فبدأت الهجرة الأوروبية إلى الجزائر والتي شملت شرائح اجتماعية مختلفة وأكثرهم من المجرمين[3]، وبهذه السرعة ظهر شكل مسألة التملك المنظم للأراضي، ولتمرير فرنسا مشاريعها الاستعمارية عملت على إرضاء بعض الدول الأوروبية المعارضة لها من خلال عملية الاستيطان[4] فشجعت الحكومة الفرنسية الهجرة إلى الجزائر واستيطانها وكانوا يحاولون زيادة عدد الأروبين من خلال تجنسيهم بالجنسية الفرنسية[5].

- وبذلك بلغ عدد المعمرين أكثر من 25 ألف نسمة في أول جانفي 1840 تركز أغلهم في ضواحي مدينة الجزائر، ويعيش في عنابة 3.172 % وقدر 300 نسمة على الأقل في إقليم قسنطينة، سكيكدة وجيجل وكان عددهم يزداد يوم بعد يوم أو الدفعة القوية من المستوطنين هي التي وفدت على الجزائر بعد إنهزام فرنسا أمام ألمانيا في 1870فإحتلت هذه الأخيرة الألزاس و اللورين، وبذلك وجهت الحكومة الفرنسية كل الفارين من الاحتلال الألماني إلى الجزائر بدلا من أن يستقروا في فرنسا، ويحدثوا لها مشاكل العمل والسكن، فكانوا في الجزائر معززين لسلطة المعمرين الذين فرضوا وجودهم على السلطة الجزائرية[6] وفي هذا يذكر" ألكس

---

[1]- الكونت برتنا رد ولد في 19 ديسمبر 1772 (1) وتوفي في 21 أفريل 1842، فريق في الجيش الفرنسي،حل بالجزائر يوم 2 سبتمبر 1830، يعتبر الأب الروحي للاستيطان بالجزائر، أنظر محمد الأمين بن يوسف، المرجع نفسه، ص 274.

[2]- نصر الدين بن داود : مصادرة أراضي الجزائريين وسياسة يبجوا الاستيطانية، أعمال الملتقى الوطني الأول حول العقارة الجزائر بان الاحتلال الفرنسي (1830- 1962) ط خ منشورات وزارة المجاهدين الجزائر،2007، ص 3.

[3]-محمد بليل. التوسيع الاستيطاني في المناطق الداخلية ةالهضاب العليا الغربية وانعكاسها على الجزائريين ما بين 1840- 1900. منطقة تيارت نموذجا مجلة الخلدونية ع خ جامعة تيارت 2009. ص .5

[4]- عبد القادر سلاماني، الاستراتيجية الفرنسية الاجهاض الدولة الجزائرية الحديثة 1832- 1847 د.ط رقم طبة، الجزائر،2013، ص 262.

[5]- جلال يحي، المغرب الكبير والعصور الحديثة وهجوم الاستعمار ج3 د.ط دار النهضة بيروت 1981 ص 220.

[6]- عبد الكريم غلاب، قراءة جديدة تاريخ المغرب الحديث، (عصر الامبراطورية العهد التركي في تونس والجزائر) ج3، ط1 دار الغرب الاسلامي بيروت، 2005، ص 54.

دوطوكفيل[1] " « أن الاستيطان بلا إحتلال يكون دائما عملا غير متكمل، وإذا ترك العرب للانفسهم فسوف يشكلون قوة فلا مستقبل لمبادرتنا في إفريقيا[2].»

وفي فترة الاستيطان الحر[3]التي امتدت ما بين عامي 1830-1840،بتشجيع من الحكومة حيث اشترى المستثمرين الأثرياء عدد من الاقطاعات والممتلكات وهاجر عدد من الفلاحين الايطاليين والماطيين ومعهم عدد من الصيادين إلى الشرق الجزائري[4] ، وشجعت السلطة الفرنسية الهجرة فإزداد عددهم من 28 ألف سنة 1840 إلى أكثر من 110 سنة 1848، ومن بينهم 52 ألف فرنسي وترتب عن هذا الزحف الأوروبي إستعمار مدني بجانب الاستعمار العسكري، تدعم بإصدار سلسلة من القوانين والقرارات خولت للمعمرين الإستيلاء على أخصب الأراضي بمختلف الطرق[5].

ويقول أحد الفرنسيين لتسوية المشاكل القائمة في فرنسا، يكون بإستعمار الجزائر، وذلك من خلال نزع الملكية من أيادي الآهالي وهو الشرط الأساسي الذي لا مناص منه لإستيطان الفرنسيين، وهذه الفكرة نفسها ذكرها شارل فوري فيقول: « هجرة الأورةبيين إلى الجزائر يجب أن تكون عارمة جارفة، ويجب أن نبعث هناك جحافل دهماء من الأوروبيين، وفي إستطاعة فرنسا أن تبعث دون أن تنهك نفسها أو قوتها 4 ملايين نسمة، ثم تبعث أوروبا ما تبقى[6].

وكانت الفلاحة هي النشاط الوحيد الذي بدا له ممكنا، حيث تحصلوا على الأراضي مجانا، وكانت الأهداف الأساسية التي تدفع الناس للهجرة هي الرغبة في أن يصبحوا ملاك أراضي من غير أن يكلفهم ذلك دفع فلس واحد

---

[1]- أليكس دوطوفيل، نصوص عن فلسفة الاحتلال، ت ر، تق: إبراهيم صحراوي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص ص 189-190.

[2]- و في فترة الاستيطان الحر التي امتدت مل بين عامي 1830-1840، بتشجيع من الحكونة حيث اشترى المستثميرين الأثرياء عدد من الاقطاعات والممتلكات وهجر عدد من الفلاحين الايطالين والمالطين وسعمه عدد من الصيادين إلى الشرق الجزائري.

[*]- الاستيطان الحر:ممارس من قبل المستوطنين الأحرار جاء ليتمم عملية الاستيطان الرسمي من خدمات في مقدمتها الطرق والمواصلات أنظر: دليلة رحمون،المرجع السابق،ص 49.

[4]- إسماعيل حلمي محروس،المرجع السابق، ص194.

[5]- أحميدة عميراوي، آثار السياسة الإستعمارية، المرجع السابق، ص 45.

[6] -فرحات عباس، المرجع السابق، ص 73.

- قرار 27 سبتمبر 1848: أصدر الجنرال "لا موريسيار" وزير الحرية الفرنسة قرار في 27 سبتمبر 1848ضمنه شروط قبول المواطنين الراغبين في الهجرة إلى الجزائر [1]،بصفتهم مزارعين أو عمال فنيين، وتوقع مسبقا عدم السماح بالهجرة إلى الجزائر للأشخاص العزاب أو المتزوجين ممن تجاوز عمرهم السنتين سنة، وقال بلهجة صارمة : « الشئ الوحيد الذي يجعلنا نأمل في التمكن من ذات يوم تثبيت أقدامنا في الجزائر هو توطين معمرين مسيحيين يتعاطون الزراعة في هذه البلاد» إلى أن قال : « ينبغي أن نبذل جميع المساعد لترغيب أكبر عدد من المعمرين بالمجئ فورا الهجرة إلى الجزائر، وتشجيعهم على البقاء فيها بإقتطاعهم أراضي زراعية فور وصولهم إليها .»

ووضعت الترتيبات الخاصة نقل الكولون وعائلاتهم، وأمتعتهم وأثاثهم من مقرات سكناهم إلى الغاية أماكن إقامتهم في الجزائر، على أن يرافق قافلة الكولون في رحلتها إلى الجزائر موفد خاص وموظف مدني أوعسكري مهمته ضمان أمن وسلامة المهاجرين أثناء السفر بحرا أو برا. وبهذا تكون فرنسا قد حققت غرضين إثنين أولهما : التخلص من فتنة وشغب الثوار وتحمسهم المرعب، وثانيهما : المساهمة في تعمير الجزائر بمستوطنين فرنسين.

وهكذا حضي الوافدون الأوائل من كولون 1848 بإمتيازات منحتهم إياها السلطات الاستعمارية الفرنسية مجانا منها: الاستفادة من 06 إلى 07 هكتار للفرد الواحد، محرث وثورين لكل اثنين من الكولون وعربة لكل أربعة أشخاص مع بقرة حلوب، وأكياس من البذور لكل فرد[2].

وإذا كان مرسوم 26 أفريل 1851 قد أقر نظاما جديدا لايجير الكولون مسبقا بتبرير مواردهم أو أهليتهم أو جنسيتهم، وذلك حتى يمكنهم من الاستفادة من قروض فلاحية لا يلتزمون فيها بإرتباطات أو إجراءات قانونية، فإن قانون 04 فيفري 1851 سبق وأن فتح لهم بابا واسعا لتسويق منتجاتهم الزراعية بإتجاه فرنسا والعالم الخارجي، الأمر الذي فسح المجال أمام توسيع الأراضي الزراعية.

[2]- عدة بن داهة، المرجع السابق، ج1 ، ص327

ونظرا لإستمرار المنح المجاني للأراضي الزراعية فيما بين 1848- 1851 فقد تم إنشاء 42 مركز إستيطاني جديد ل 20.000 معمر [1]وبهذا الشكل بلغ عدد السكان الأوروبيين 151.000 شخصا نهم 33 ألف معمر ريفي [2].

- واعتبار من سنة 1847م كان الاستيطان في مناطق مختلفة من الجزائر بالشرق في عنابة وسكيكدة و قالمة وجيجل و سطيف وقسنطينة وغيرها[3] . وكان هؤلاء المستوطنين يمارسون الزراعة وكانوا يفضلون تربية المعز أو الخنازير والتجارة المتجولة أولا، ثم في المحلات[4].

وبذلك ظهر الاستيطان الزراعي نتيجة تضافر جهود الحكومة التي حاولت طمأنة الراي العام بتطهير باريس من فائض العمال من جهة ، وجهود الضباط القدامى في الورشات الوطنية، وكذا المعمرين الكبار المقيمين في باريس، ويأس العمال، والمثالية التي كان ينادي بها دعاة المناهج المتشاركة من أجل اعمار الجزائر[5].

وان الهجرات المتلاحقة للكولون نتج عنها اغتصاب متتالي لأراضي الفلاحين الجزائريين وتوزيعها على المستوطنين الجدد،لأن فرنسا لم يكن لديها خيار لتشجيع الهجرة الفرنسية والأوروبية إلى الجزائر سوء بمنح الأراضي مجانا وبناء المستوطنات والقرى الفلاحية[6].

وشملت القرى الفلاحية حتى أراضي العزل و اختارت السلطات الاستعمارية بالجزائر أجود الاراضي وأخصبها، لبناء قرى نموذجية فلاحية، منها أن المجلس العام لقسنطينة قرر انشاء قرية في عزل زارات بالبلدية المختلطة بقرقور مساحتها 1700هكتار[7].

---

[1]- عدة بن داهة، المرجع نفسه، ج1 ، ص327

[2]- دليلة رحمون، المرجع السابق، ص 52.

[3]- نصر الدين بن داود، المرجع السابق،ص 55.

[4]- شارل أندري جوليان، المرجع السابق، ص 434.

[5]- المرجع نفسه، ص 613.

[6]- عدة بن داهة، المرجع السابق، ص 144.

[7]- صادق دهاش، الملكية الخاصة وتأثيرها على الجزائريين في ق 19، أعمال الملتقي الوطني الثاني حول العقار في الجزائر أيان الاحتلال الفرنسي 1830- 1962ط خ وزارة المجتهدين، 28، الجزائر، ص 106.

وكان شره المعمرين للاراضي كبيرا ولم يكونو يهتمون إلا بمصالحهم العاجلة غير مباليين بمشكل الأهالي، وإنما حريصين على المطالبة بإنشاء النظام المدني داخل البلاد أين تنحصر القبائل المجردة من ممتلكاتها والمضطهدة في عقر دارها[1].

وقامت الادارة الفرنسية بتملك الأرض واستغلالها لفائدة المعمرين الأوروبيين وحتى يتحقق ذلك قامت بتقديم مساعدات للمزارعين الأوروبين وسمحت لهم بإقتناء الألات الحديثة من المصانع الفرنسية، فنلاحظ بمقاطعة قسنطينة حوالي 20 حيازة استعمارية بلغ مجموعها 200.000 هكتار، 20 وحدة منها بمساحات تتراوح بين 100و 400 هكتار،و بعنابة سجلت منذ عام 1837 ملكيتين مساحتهما أكثر من 1000 هكتار، وثلاثة ملكيات مساحتها أكثر من 500 هكتار [2][2]

وقام الفرنسيون أيضا بدمج الاقتصاد الجزائري بالفرنسي، وجعل السوق الجزائرية حكرا على الفرنسيين، كما سنت في ذلك قوانيين، وبذلك إضطر العديد من الجزائريين إلى العمل كأجراء يوميين في الارض التي كانت بجوزتهم وأصبحت بفعل سياسة فرنسيا ملكا للأوروبين ومع ذلك كان الجزائريون ملزمون بدفع ضرائب ثقيلة[3].

وبذلك اهتمت الجمهورية الثانية بأمر التهجير والاستيطان الأوربي ووضعت خطة لتهجير مائي ألف أروبي إلى الجزائر في ظرف عشرة سنوات خاصة المشاغبين وذوي السوابق، واعتمد مجلس النواب الفرنسي 50 مليون فرنك لتنفيذ المرحلة الأولى من الخطة على أمل إسكات أصولت العمال الذين فشلت الحكومة في إيجاد عمل لهم، رغم وعود الويس بلان louis blance في الاكثار من المصانع لإستعاب أكبر عدد منهم فشرعت في عملية التهجير حيث وطنتهم في 42 قرية استيطانية منها 8 في مقاطعة قسنطينة واقامت وحدة حكومة بين الجزائر وفرنسا لخدمة اقتصادهم [4].

---

[1]- صالح فركوس، المرجع السابق، ص 158.

[2]- الجيلال صاري، تجري الفلاحين من اراضيهم 1830-1962 تر فوزية قندوز عباد ط.خ وزارة المجاهدين، ص ص 22.25.

[3]- محمد دادة الاستراتيجية الاستعمار الفرنسي في الجزائر، مجلةو الفكر السياسي العدد 32. 2005 دمشق، ص 08.

[4]- يحي بوعزير سياسة التسلط المرجع السابق. ص 13.

فوجدت ظاهرة الاستيطان كل الدعم المادي منه والمعنوي من خلال توفير كل الشروط الضرورية لانجاحها منها: توفير السكن وضمان الأمن و لتفعيل هذا الجانب الأساسي في حركة الاستيطان كان على إدارة الاحتلال إنشاء شركات هدفها التكفل بها ماديا من خلال إنشاء القرى والمستوطنات[1] ففي سنة 1851م منحت الشركة السويسرية من جنيف 25.000 هكتار وفي حوالي 1858 منحت شركة لاجنيفواز السويسرية20 آلف هكتار مقابل التعهد بإسكان خمسامئة سويسري بالجزائر[2].

فأخذت دائرة الاستيطان تتوسع نحو الغرب و الشرق، فمن الناحية الشرقية تركزت هذه الحركة في سكيكدة على الخصوص، ففي سنة 1845 أنشأت مستوطنة فالي " valeé " على الضفة اليمن لوادي الصفصاف، وفي فترة حكم بيجو بلغ عدد الأوروبيين في البلاد 100 ألف شخصا أي بزيادة 42 % عما كان عليه العدد سنة 1839[3] وفي إطارما تسميه فرنسا بالمصادرة لأجل المنفعة العامة أنشأت 146 مركزا استيطانيا فيما بين 1836-1860، لإستقبال الكولون الفرنسيين الوافدين على الجزائر ومنه في عمالة قسنطينة[4].

فكثرت القرى الأوروبية والمستعمرات الصغيرة التي كان عدد سكانها قليل وكانت منطقة سطيف ميدان نشاط شركة جينيف للمستعمرات السويسرية وهي شركة قدمت لها الحكومة عشرة ألاف هكتار على أن تبني فوق أراضيها عشر قرى خلال عشر سنوات[5].

كما يقول هايزيش أن مدينة سطيف مدينة فرنسية يسكنها حوالي آلفتين من الأروبيين وعدد أفراد حاميتها أكثر بكثير من سكانها [6]

- وفي باتنة أنشأت لمبيزا الجديدة nouvelle lanbissa بقرار 12 سيمتبر 1848م ثم أطلق عليه اسم باتنة 20 جوان 1849م وكان أعضاء الحامية العسكرية يقومون باستصلاح الأراضي، وتهيئتها للزراعة

---

[1]- بوعزة بوضرساية،سياسة فرنسا البربرية في الجزائر 1830-1930 وإنعكاساتها على المغرب العربي، د ط دار الحكمة،2010 ،الجزائر، ص 116.

[2]- عبد الرحمان محمد الجيلاليو تاريخ الجزائر العام، ج 5 ، ط1 دار الامة، 2010،الجزائر ص 158.

[3]- رحيم محياوي، دراسة مستقبلة الاستيطان، التوطين الاستعمار الفرنسي في الجزائر زالحركة الصهيونية في فلسطين، د ط ،منشورات جامعة باجي مختار، عنابة ص ص27.26 .

[4]- عدة بن داهة، المرجع السابق، ص 417.

[5]- هايزيش فون مالتسان، ثلاثة سنوات في غربي شمال افريقيا، تر:أبو العيد دودو، م3 ،ط خ، شركة الأمة ،2009، الجزائر، ص 173.

[6]- المصدر نفسه، ص 134.

وقد أولى أهمية خاصة لتوسيع المساحة الزرعية المخصصة لإنتاج الخضر فتم التنازل عن ثلاث قطع أرضية لصالح المستوطنين ، كانت مساحة إحداها 150هكتار، وفي سنة 1851أصبحت جل المؤسسات الأوروبية مستثمرات زراعية منها: مزرعة آرنو Arnaud على بعد 10 كلم من باتنة، كانت مساحتها

89 هكتار مخصصة أساسا لإنتاج المزروعات الصناعية(تجربة زراعة التبغ إلى جانب زراعة الكروم)، ومزرعة بيرس pérés في تاحمامت، مزرعة دولاك doulacعلى بعد 5 كلم من باتنة في سفح الجبل بومرزوق. [1]

و اهتمت السياسة الفرنسية بالمدن الحضارية العمرانية فاحتلتها لتأسس القرى الفلاحية الاستيطانية بالقرب منها، إذ أنه في عام 1846 وزع وزير الحربية 20 ألف هكتار على المعمرين من أجود أراضي منطقة سهول الصفصاف[2] وعلى أساسه أقيمت مدن فلاحية موضحة في الجدول التالي :

المدينة	تاريخ التأسيس	مساحتها هكتار
الحروش	22 مارس 1844	1621
سان شارل (رمضان جمال)	06 افريل 1844	990
روبيرت فيل (مجاز د شيش)	16 نوفمبر 1944	890
فاستقيل (صالح بوشعور)	16 نوفمبر 1944	535
جيماب (عزابة)	14 فيفري 1848	2850 [3]

- وبتوزيع هذه الأراضي عرفت سكيكدة زيادة سكانية هائلة مثلا الحروش كانت عام 1843 مركزا عسكريا فحولته السلطة الفرنسية إلى مستوطنة بداية من 22 مارس 1844 ووزعت 1621 هكتار على المعمرين، وفي مارس عام 1845 لم يتعد عدد سكان مدينة الحروش 67 ساكنا أروبيا، ولكن في أكتوبر من

*- عبد الحميد زوزو، الأوراس إبان فترة الاستعمار الفرنسي التطوارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية 1837-1839، ج1، دار صومة، الجزائر،2009، ص ص 270.269 .

2- أحميده عميراوي، السياسة الفرنسية والمقاومة الجزائرية في منطقة سكيكدة 1830-1858، دط، دار الهدى، عين مليلة، 2004، ص 55.

3- المرجع نفسه، ص 56.

نفسى السنة وصل العدد إلى 178 ساكنا أي بنسبة في 26.3% ليتضاعف عام 1849إلى حوالي 252بزيادة 26.54 %. [1].

إذ أنه في عام 1846 إلى 1850 وصل الكثير من المهاجرين إلى الجزائر حيث وصل تعداد مجموع المهاجرين الأروبين إلى منطقة سكيكدة من 11507 عام 1846 إلى 24672عام 1850أي بزيادة 104.4% ليصل عام 1851 إلى حوالي 27382 مهاجرا بنسبة زيادة 10.88 % عن نسبة عام 1850.

ويمكن حصر عدد المهاجرين الأروبيين في منطقة سكيكدة اعتماد على إحصاء سنة 1860 ونسبة كل جنسية لمجموع سكان المدينة كالتالي :

المدينة	الأروبيون	جزائريون	يهود	مجموع	مساحة/ هكتار
فيليب فيل سكيكدة	11861 %88.20	1467 %10.9	119 %0.88	13447	16854.12
جيماب (عزابة)	1002 %90.92	69 %6.26	32 %2.81	1102	6562.95
الحروش	895 %29.64	2114 %70.02	10 %0.33	3019	14439.84
روبر فيل robertrlle جمباز شيش	448 %41.86	622 %58.13	/	1070	3656.84
سان شال is cherchedرمضان جمال	334 %24.29	1043 %75.74	/	1337	5398.45
قاشي	148 %23.68	477 %76.32	/	625	4305.46
صالح بوشعور	333	357	/	690	2832.00

	%48.26	%41.73			
جيجل	706 %32.80	1426 %66.26	20 %0.92	2152	1333.72
المجموع	15727 %66.97	7575 %32.25	180 %0.76	23482	56383.38[1]

إن سياسة الجمهورية الثانية كانت تهدف على العموم إلى توطيد دعائم الاستعمار المدني، وذلك ببناء القرى الصغيرة للمهاجرين، وتشجيعهم على استثمار الأراضي الخصبة كما كانت هذه الجمهورية تأمل في التخلص من المشاغبين السياسيين في باريس، لأن بقائهم في العاصمة يشكل خطرا دائما على النظام الجمهوري، ولترغيب الناس في الالتحتق بالجزائر، تقرر وتزويد كل مهاجر بقطعة أرض تتراوح بين هكتارين وعشر هكتارات، ومنزل بالإضافة إلى بعض المساعدات المادية.

وكان لهذه العروض المغرية أثر كبير على نفوس العمال، فقد قبل الالتحاق بالجزائر حوالي 1500مهاجر، فألقى رئيس الحكومة خطابا قال فيه: « إن المستقبل لكم حيث ستجدون أمامكم مناخا صحيا، وسهولا شاسعة وأراضي خاما وخصبة ملكيا لكم، وليس لأحد غيركم وستحرثونها وترتقون إلى حياة مزدهرة وشريف[2].

ارتبطت عملية الهجرة والاستيطان بالاستعمار منذ البداية ولكن مع اعلان الإمبراطورية الثانية فتحت أبواب الجزائر على مصراعيها أمام المهاجرين فنشطت عملية الهجرة وقدر عدد المهاجرين مائة ألف أروبي، فبلغ عدد القوى الاستعمارية التي أنشأت فيما بين آعوام 1851 و 1857 ثمانية وستين قرية [3].

وبين 1851و 1872 كان تزايد السكان الأوروبيين متطورا وذلك لارتباطه بالهجرة، فمر عدد سكان الأوروبيين من 131283إلى 245117 بزيادة 113834 منها 105932 مهاجرا، وان هذا الاستيطان الذي

- أحميده عميراوي،المرجع السابق، ص 68.

[2]-ابراهيم لونيسي، المرجع السابق، ص 85.

[3]- بسام العسلي، محمد المقراني وثورة 1871 الجزائرية، ط2، دار النفائس 1986، بيروت، ص 72.

تم في الضيعات الثرية والعديد من القرى المحدثة ونمو المدن الكبرى شكل إلى جانب الجزائر المسلمة إنشاء جزائر آخرى جزائر الفرنسيين .[1]

فعمل راندون على بناء 56 قرية استطانية لكي يشجع حركة الإستيطان الاروبي ففي 18جوان 1852 تم اخذ قرار ينص على انشاء بلديات في المستعمرة الجزائرية يتولى شؤونها ضابط الحالة المدنية [2]

-وفي سنة 1853 تم انشاء مستثمرة فلاحية في سطيف بمساحة 20 الف هكتارلتوطين المعمرين وإهتمام بإستقرارهم، ومنحت لهم الإدارة الفرنسية12 ألف هكتار لتشيد أحياء سكنية بالقرى و المدن، و في نفس السنة تم توسع المستثمرات الفلاحية بمساحة 14518 هكتار مع استغلال اليد العاملة الجزائرية [3]

و في لاخير يمكن القول أن الهجرة لم تقتصر فقط على الفرنسيين بل شملت مختلف الاجناس الاوروبية و من مختلف الطبقات مثل كبار المستثمرين، و هذا مايدل على سياسة الاستعمار الاستيطاني المتبعة من خلال الحكومة الفرنسية في الجزائر خلال القرن التاسع عشر.[4]

2-2 تطور الإستيطان بالشرق الجزائري

إن احتلال الفرنسي للجزائر كان احتلالا عسكريا واستيطانيا،معتمدا على استغلال الأرض والإنسان معا، لتحقيق فكرة الخلود والبقاء للأبد على الأراضي الجزائرية، بالاستيطان عبر تعمير الأرض بالإنسان الفرنسي والأوروبي معا، ولإنجاح لهذه الظاهرة الاستعمارية يجب تهيئة الظروف والمناخ لها بتوفير الأراضي للوآفدين الجدد من خلال إخلاء الأماكن السهلية والخصبة التي يقطنها الأهالي، وقد حاول الاستعمار الفرنسي طيلة تواجده إحلال عناصر أجنبية على أرض الجزائر مكان أصحابها الشرعيين، عبر تفتيت الملكيات وتشتيت القبائل والتعدي على أملاك الأوقاف.

---

3 عميراوي أحميد، من تاريخ الجزائر الحديث، المرجع السابق، ص 159.

* الحكم : 2011، الجزائر، ص 166.

*-randon : ولد في غرونوبل في 25 مارس 1895م عين حاكما عام للجزائرين 11 ديسمبر 1851 إلى غاية أوت 1858، ما ت خ 15 جانفي 1871 بجنيف : ينظر نبيل شريخي الجزائر الفرنسية في الجزائر أثناء الحكم العسكري 1830-1871، د، ط مؤسسة كنوز

3- عدة بن داهة، المرجع السابق، ص 140.

2 بسام العسلي، محمد المقراني..... المراجع السابق، ص ص 74.73 .

والاستيطان كان في واقع الأمر هو الذي يشكل السياسة الفرنسية في الجزائر حتى يمكن القول أنه ترك بصماته الوضحة على كل نواحي الحياة في الجزائر، بحيث ظلت العلاقة التأثيريه بين الاستيطان والتشريع، وبين الاستيطان والسياسة الأهلية، وبين الاستيطان والمجمع.

فبعد أربع سنوات من سقوط الجزائر أصدرت فرنسا قرار في 22 جويلية 1834م القاضي بالإلحاق الجزائر بفرنسا، ليصبح هذا الاحتلال حقيقة واقعة بصفة رسمية، ولتأكيد هذا الالتحاق اعتبر دستور الجمهورية الثانية في 04 نوفمبر 1848م الجزائر جزء لايتجزا من فرنسا طبقا للمادة 109 بتبني الادارة الاستعمارية لسياسة الاستطان وتقديم التسهيلات والتحفيزات للمستوطنين، وفي هذا يعتبر " بيجو"[1] أحد أكبر المنظرين للفكر الاستعماري الاستيطاني [2].

قرار 27 سبتمبر 1836 : الذي أصدره كلوزيل نص على التنازل مجانا على قطع وحصص من الأراضي بمتوسط مساحة قدرها 4 هكتار للأشخاص الذين يتعهدون بإستصلاحها وخذ منها في غضون ثلاث سنوات مع بناء منزل في نطاق معين يعطالهم، كنتيجة لهذا القرار دون مرور أقل من سنة عل اصداره أصبح يوجد 76 معمر حاصل على الامتيازات يستغلون أكثر من 110 هكتار، ومع نهاية 1839م تم التنازل عن 2743 هكتار لصالح 316 عائلة تشكل حوالي 1580نسمة، من بين 27204 مستوطن الذين يشكلون التعداد الكلي للمستوطنين[3]

قرار 18 أفريل 1841 : جاء هذا القرار لتفنين العلاقة بين الهجرة والاستيطان ولكي لا تكون فيما بعد مشاكل بسبب أخطاء عدم التخطيط وخرج هذا القرار بجدول التنسيق وجلب المستوطنين بقدر توفر الامكنيات ونص على:

المادة 01 : موافقة الحاكم العام للجزائر على انشاء مستوطنات على مساحة الأرضية ويمكنه التدخل في ضبط الشروط و المميزات، كتحديد مكانها وحصرها ضمن حدود التحكم في عدد المهاجرين إليها.

---

[1]- وهو توماس روبال بيجو ولد في شهر أكتوبر 1784 بمدينة "ليموج" ساعد على توطيد أقدام الاستعمار، أصبح حاكم عام على الجزائر سنة 1840م، انتصر على المغرب في معركة و"ادايسلي" 1848م ينظر : بسام العسلي ومصطفى طلاش، الثورة الجزائرية،ط خ ، دار الرائد الكتاب، الجزائر 2010، ص 64.

[2] نصر الدين بن داود، المرجع السابق، ص 52 .

[3]- محمد الأمين بن يوسف، المرجع السابق، ص ص 186 .187.

المادة 02 : وجوب مناقشة المقترحات الخاصة بإنشاء المستوطنات بعد تسليم تصميم مخطط دقيق مصحوب بتقدير مفعل بشرط مايلي :

- المساحة الإجمالية للمستوطنة أو القرية أو الأرض الزراعية التابعة لها .
- الطرق و المواصلات .
- المباني السكنية الخاصة والعامة [1]

المادة 05 : بموجتها تصادر الأراضي الخاصة والعامة لفائدة المنفعة العامة .

المادة 15 : خاصة بالمعمرين تدعو كل من يرغب في الحصول على أرض زراعية أن يقدم طلب مباشر إلى الحاكم العام للجزائر أو حاكم المقاطعة pefects مع تحضير ملف إداري ([2]

- وكانت نتيجة هذا القرار أن اشتدت الهجرة الأوروبية إلى الجزائر ([3]

قرار 21 جويلية 1845 : وقد نص على تنظيم عملية التنازل عن الملاك الدومينية ومنحها بالامتياز فقد حددت المادة الأولى منه أن التنازل يكون عن" الأراضي، الغابات، المناجم، المنابع المائية المعدنية ومنابع الماء غير صالح للشرب، المستنقعات المجففة، القوات المائية لإنشاء المطاحن المصانع على ضفاف التجيرات والوديان ومنابع الماء للسقي"، بينما حددت المادة الثانية : أن العقارات التي لم تلحق وتخصص للمرافق أو المصالح الإدارية العامة وكذا الأراضي التي صنفت على أنها غير مزروعة و مستغلة بمقتضى أمر 21 جويلية 1846 يمكن التنازل عنها لصالح انشاء المراكز والمدن الاستيطانية أو لصالح الخواص .[4]

ومنذ احتلال مدينة قسنطينة 1837م، كان عدد الأوروبيين يتزايد سنة بعد سنة، وإذ كانت فكرة الاستيطان قد أخذت الطابع الرسمي عام 1845م لدى الاستعمار، إلا أنها سبقت هذا التاريخ حيث بدأت هجرة الأوروبيين بصفة جدية إلى القطر الجزائر عام 1843م، وبعد مضي بعض الوقت على إحتلال فسنطينة أرسل الجنرال " نيقري" négrier محلة عسكرية بالحروش من أجل دراسة البلاد ثم ضمان طرق المواصلات،

2-عدة بن داهة، المرجع السابق، ج1، ص 254

3-المرجع نفسه، ص111

-4رحيم محياوة، دراسة مستقبلية الاستيطان والتوطين ....الاستعمار الفرنسي في الجزائر والحركة الصهيونية في قسنطينة، منشورات جامعة باجي

5-مختار، عنابة، ص 26

6-محمد الأمين بن يوسف، المرجع السابق، ص 205

وبناءا على طلب من الدوق دومال، صدر مرسوم وزاري في 22 مارس 1844، يعطي لمركز الحروش وجودا فعليا، وذلك بتخصيص إقليم خصب منه.

- كما تم تأسيس ضيعات فلاحية بضواحي سكيكدة هيئت للمعمرين منها ضيعةبرانكار brincard وقرية فالي valée وقرية دامريمون damrémont [1]

وهكذا بدأ إرساء المستوطنات تقريبا مع نشأة المكاتب العربية [2]، فيرى بيجو في ذلك وسيلة لتقوية حركة الجيش في الحرب ضد الأهالي، وقد طور هذه الفكرة سنة 1838 تحت عنوان من تأسيس فريق من الكولونيال العسكريين في امتلاك الفرنسيين لشمال إفريقيا لهذا تنظمت[3] الجالية الأوروبية في شكل فرق تحت القيادة العسكرية [1]

وفي جانفي 1845 تم تهيئة مركز مدينة قالمة يستوعب 250 عائلة أوروبية ففي ربيع 1846 قدم الجنرال بيدو bédeau قائد ناحية قسنطينة مخطط للاستعمار بالنسبة للمقاطعة، وتخصصت 16 ألف هكتار بضواحي مدينة قسنطينة، على بعد 30 أو40 كلم، التي تعد أراضيها من أصحب الأراضي، فكان بيدو يسعى إلى منح الاستعمار الفرنسي أراضي تمتد على شكل زاوية كبيرة تبتدئ قممها من عنابة، فسكيكدة لتصل إلى قسنطينة، وفي هذه المنطقة وعلى طول الطريق الرئيسة تؤسس مراكز إستيطانية و120 عائلة أوروبيه وكل عائلة تشغل 15 هكتار، وفي نفس العام صدر مرسوم الحاكم العام ينص على إنشاء لجنة لإقتراح ثلاثة مركز لإيواء المعمرين بضواحي مدينة قسنطينة، وذلك من خلال دراسة الأراضي المحادية للمناطق التالية :

1- واد يعقوب وبومزوق.

2- واد قاتز على بعد أربعة أميال من مدينة باتنة

3- واد حجر على بعد أربعة أميال من الطريق المؤدي إلى سكيكدة

---

[5]-صالح فركوس، تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال ... د.ط دار العلوم،عنابة، 2005، ص 333 -

[2]- هي حلقة وصل بين الجنس الأوروبي الوافد على الجزائر بإعتبارها جزء من فرنسا، والجنس العربي الذي طبقت عليه القوانين، فكان يسعى إلى إخضاع الجزائريين للسلطة الفرنسية العسكرية والمدنية والإمتثال لأوامرها. ينظر: بشير كاش الفرحي، مختصر الوائع أحداث من الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962 ، طخ، وزارة المجاهدين، الجزائر ، 2007، ص 51.

كما تم تأسيس لجنة أخرى بمقتض مرسوم 04 أوت 1846، لتحضير مركز استقبال للمعمرين بأراضي الايدوغ (عنابة)، وذلك لدراسة المركز الإستيطانية .[1]

وتم إنشاء ثلاثة قرى في ناحية سكيكدة سنة 1845م، منها قرية " فالي" التي شيدت على تلة تشرف على الضفة اليمن للصفصاف، وفي سنة 1846 دامر يمون على الضفة اليسرى الواقعة على بعد 5 كلم من الناحية الجنوبية الشرقية، و"سانت أنتوان" على بعد 7 كلم جنوبا في قمة وادي رزامانة على الطريق المؤدي إلى قسنطينة [2] .

وفي سنة 1848 تأسست مستعمرة زراعية في "ثازورث " على بعد 12 كلم جنوب شرق باتنة، كما شهدت في نفس السنة نشوء أم الأصنام وهي قرية صغيرة تقع على بعد 25 كلم شمال شرق باتنة، وتتألف القرية من 4 قرى كبيرة شيدها الجيش على النمط الفرنسي لفائدة وكلاء من فئة الأهالي و 08 منازل، كما تطورت هذه القرية وأصبحت سنة 1851 مركز إستغلال زرعي نموذجي[3].

ومن أجل دراسة التطور الجغرافي للاستيطان بدقة، ستقوم بالتركيز على ترجمته الفعلية في الواقع، والمتمثلة في التوسع المناطقي وكذا انشاء المراكز الاستيطان المختلفة، لأن ذلك هو المرأة الحقيقة العاكسة لمدى تقدم الانعراس الأروبي والفرنسي في الجزائر، هنا لابد من الإشارة لجملة من العوامل المتحكمة في التوسيع الاستيطاني في الفترة حيز الدراسة (1830-1870) وهي عامل الرسمية (الاستيطان الرسمي) أي أن معظم التطور الاستيطاني هو نتيجة جهود الدولة ويتم تحت إشرافها المباشر خصوصا من خلال توفير الأراضي والعقارات، والورافقة للمستوطنين ماديا ومعنويا لأن نسبة تطور الاستيطان الحركات ضعيفة جدا فحركة المبادلات،و نقل الملكية العقارية لم تكن بالزخم الذي يساعد على تطور هذا النوع من الاستيطان، وسنحا ول حصر مختلف المناطق والمراكز الاستيطانية رسميا، أي التي يتم إنشاؤها بإشراف الإدارة الاستعمار التي وفرت لها الحبوب العاوية سواء للسكن والمعمران أو للاستيطان الزراعي.[4]

---

[1]- كمال كاتب، أوروبيين أهالي ويهود بالجزائر1830 -1962 تمثيل وحقئق السكان تر: رمضان زبدي، ط خ، دار المعرفة، د ت،ص131.

[2]- ju lien (ch) ahistoire de l’algérie contemporaine (le conquété et les debut de le colonisasation (1827-1871)

[3]- عبد الحميد زوزو، الأوراس ابان فترة الاستعمار الفرنسي، المرجع السابق، ص ص269 273.

[4]- محمد الأمين بن يوسف، المرجع السابق، ص 191.

المنطقة الشرقية من الجزائر:تم استيطان الجهة الشرقية من الجزائر من خلال التوغل التدريجي في المناطق التالية:

- سهل عنابة الساحلي: كان احتلال عنابة في سنة 1832، وفي غضون ستة سنوات يتم استيطان ضاحيتها، و لم يتم توالي إنشاء مختلف المراكز الاستيطانية إلا مع حلول 1847.

وادي سكيكدة: تم إنشاء سكيكدة وميناء stora في 1838، واستيطان ضاحيتها بدأ من 1841، وتم إنشاء عدة مراكز استيطانية بين 1847-1848، ويمكن القول بأن هذه المنطقة كانت الأكثر زخما استيطانية

- سهول قالمة وجبال مجردة :تم إنشاء كل من قالمة، وواد زناتي

- السهوب العليا لقسنطينة: من خلال إنشاء باتنة في 1848، فسديس،لميزا، ومدر، تم تحقيق بعض النتائج ولكن الباقية ستكون بعد 1870 [1]

- السهوب العليا لسطيف،من بينها سطيف 1847، ومعظم المراكز ستنشأ من قبل الشركة السويسرية، بدأ في 1853، مسلوق، خلفون، عين أرنات، البوير، مهوان ،الأوريصية، سانت أرنو [2]

ومكنت مشاريع الإستيطان التي أعدت لمقاطعة قسنطينة من توزيع مساحات على 09 مراكز:

في سهل الصفصاف، " غاستونفيل" gastoniville على بعد 25 كلم جنوب فيليب فيل، وعلى طريق قسنطينة "روبر فيل" rober tville على بعد 32 كلم جنوب غرب فيليب فيل، وعلى الطريق الروماني بين قسنطينةو القل وفي سهل السيبوس موندوفي mondovi وبرحال berahal على بعد 25 كلم ،31 كلم جنوب عنابة، وحول قالمة حيث أقيمت مراكز استيطان داخل المدينة نفسها "هيليوبوليس" hilopolis على بعد 5 كلم شمالا على طريق عنابة، و"ميليسيمو" méllesimo، و"بيتي" petit على بعد 4و 8كلم غربا، على جنبات السيبوس[3]

وبما أن فرنسا كانت ترى بأن الاستيطان مهمة عسكرية، فقد أخذت تشجيع العسكريين على الاستمرار في الجزائر، وإنشاء مستوطنات،[4] حيث يقول بيجو:" بأن الجيش هو كل شئ في إفريقيا فالسلطة

---

[1] - االمرجع نفسه، ص ص 195-196-

[2] -أحميد بي عميراوي من تاريخ الجزائر الحديث، دار الهدى ط ح الجزائر، ص 124

[3] - شارل أندرى جوليلن، تاريخ الجزائر المعاصر (العزو وبداية الإستعمارى 1827-1871)مج 1تم : جمال فاطمي وآخرون، ط1، دار الأمة، الجزائر،2008،ص 621.

[4] - صالح عباد، الجزائريين المستوطنين وفرنسا 1830-1930، ديوان المطبوغات لجامعية،قسنطينة، ص 15.

الوحيدة الممكنة هي السلطة العسكرية، وتؤكد هذه السلطة على المعمرين باعتبارهم جنود ومزارعين في نفس الوقت، وعلى المكاتب العربية التي يشرف عليها الضباط الذين يقومون بالمخابرات ويراقبون الأهالي إبتداءا بالشيوخ المعنيين من طرف السلطة الحاكمة إلى أدنى أفراد الشعب مرتبة، ويقومون بتنصيب المحاكم الظالمة وجباية الضرائب، كما تعتمد عل الجيش الذي يكاد يتعادل في حالة الحرب والسلم [1].

وكانت ترى في الاستيطان جزء لايتجزأ من العمل العسكري بل مرتبط به، وأن العمل العسكري إنما يكون بالتوسع خارج مدينة الجزائر والمناطق الساحلية كخطوة للاستيلاء على المزيد من الأراضي الصالحة للزراعة [2].

ففي سنة 1841م شرعت في تطبيق هذه الفكرة وإتخذت إجراءات في الجيش لإنشاء مراكز التعمير العسكري centre de colonisation militaire ونشرت بعض التعليمات وسط الجنود منها مايلي:

الجنود الذين أدوا سنتين أو ثلاث سنوات في الخدمة العسكرية والراغبين في أن يصبحوا معمرين يمكنهم الاستفادة من ذلك، حيث تمنحهم الدولة كل الوسائل الضرورية للانطلاق في حياة جديدة، [3]ويبقون مدة ثلاث سنوات تحت رعاية الدولة إلى جانب الانضباط العسكري.

وبمناسبة وصول الجنرال بيجو إلى الجزائر في 22 فيفري 1841، أكد في ندائه الموجه إلى سكان الجزائر:(أن الغزو بدون استيطان سيكون عقيما)، كما سبق أن صرح أمام مجلس النواب في جانفي 1840 (أننا بحاجة إلى جحافل دهاء من المعمرين الفرنسيين والأوروبيين...)[4]حيث كتب في 26 أوت 1845يشرح عملية الاستيطان من أجل المحافظة على المستعمرة وعلى مصالح فرنسا السياسة والمالية، يجب تطبيق التشريع الفرنسي على المستوطنين، وإذا كان الاستعمار الاستيطان غير مدعم بقدر كافي في السيطرة على الجزائريين فإنه يعد إذا قوة لايستهان بها ، ولهذا أنا أريد الإسراع بالإكثار منه .

في الاستعمار العسكري يعد دعامة أساسية للإستيطان المدني، فالأول مكلف بالدولة ولكنه يغني الثاني، وسيلبي بطبيعة الحال حاجات المستعمرات الإستيطانية الجديدة التي تشيد قبل ذلك، فعمل بيجو من أجل إرساء قواعد الاستيطان العسكري بالجزائر تحت نظرية الجندي الفلاح، فأراد إبقاء قوات الجيش الفرنسي الذين أنهوا

---

[1] - مصطفى الأشرف، المرجع السابق ص 300.

[2] - الغالي غريب، العدوان الفرنسي على الجزائر، الخلفيات والأبعاد، ط خ، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص 194.

[3] - بوعزة بوخرسايه، الجرائم الفرنسية والابادة الجماعية في الجزائر خلال ق 19، ط خ وزارة المجاهدين، الجزائر،2007، ص 217.

[4] - فرحات عباس، ليل الاستعمار، المصدر السابق، ص 45

مهمتهم العسكري في الجزائر للعمل في أراضيها والاستفادة من خيراتها ودفع الاقتصاد الفرنسي إلى الأمام، و هذه المستوطنات العسكرية تكون محمية من قبل القوات الفرنسية المسرح بيبما الاستيطان المدني هو مكلف بالنسبة للدولة الفرنسية، و يحتم على السلطات الفرنسية بالجزائر حماية المستوطنين الأحرار ويبقى محدود النطاق نظرا لتوجد مقاومة شعبية،عملت على افشال هذه المشاريع الفرنسية[1]

- كما يضيف قايلا:«...عندما ينتهي المستوطن من بناء مسكنه وخدمة الأرض التي استفاد منها المدة

- أربع سنوات أو خمسة، لا يمكنه على الإطلاق التخلي عن هذه الصورة من الرخاء بالنسبة له ولأسرته ولإنجاح سياسة استيطانية غير مكلفة يجب التحلي بالصبر ولمدة طويلة وطبيعي أن تكلفنا الكثير لأننا نتظر تحقيقها رفقة مئة ألف جندي ومئة مليون غلاف مصاريف»[2]، فبعد وصول بيجو إلى الجزائر تلاحقت به العساكر بفرنسا فجمع مجلسه الحربي للمفاوضة[3].

ولذلك فحسب تعبير الجنرال بيجو أن المحراث في الجزائر كان يرافق البندقية في مختلف مراحل الاحتلال فعندما ينتهي العسكري من مهمته يخلف المستوطنين، والحقيقة أنه منذ إنتصار الحملة العسكرية على الجزائر شرعت القيادة الفرنسية في الاستلاء على الأراضي الخصبة في المنطقة المتاحة ثم تليها باقي المناطق الأخرى، فمنذ إستلام بيجو مقاليد الحكم كان الاستيطان بشكل كبير لأنه اتبع سياسة منطقة في دفع هذه الحركة إلى الأمام، محاولة منه للحصول على أكبر عدد ممكن من المساحات الزراعية التي كانت تؤخذ من الجزائريين[4]

وتم اسكان عدد كبير من الجنرالات والكولون وغيرهم خارج المدينة، فكانوا يتسابقون لإختيار أجمل الحدائق، والمساكن الأكثر ملائمة، ينتصبون فيها سادة لا ينازعهم منازع و كانوا يقطعون الاشجارو يقلمونها حسب رغبتهم، فلم يعد المالكون قادرون على الدخول إلى ممتلكاتهم، و لم ينفق فرنك واحد لإصلاح أبسط الأمور...[5]

---

[1]- عبد القادر سلامانة، المرجع السابق، ص ص 263.262

[2]- عبد المجيد بوجلة، المرجع السابق، ص ص 89-91.

[3]- محمد بن عبد القادر الجزائري، تحفة الزائر في تاريخ الجزائر والأمير عبد القادر، تر وتع: ممدح حقي،ج1 د.ط منشورات ثالة،الجزائر،2007،ص 533.

[4]- جمال يحياوي، دوافع الهجرة الجزائرية للخارج خلال ق 19، أعمال الملتقى الوطن حول الهجرة الجزائرية إبان مرحلة الاحتلال 1830-1962،المنعقد بفندق الأوراس يومي 30و31 أكتوبر 2006،ط خ، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007 ص ص 48-49

[5]- حمدان بن عثمان خوجة، المرآة، تق وتع تح: محمد العربي الزبيري، ط خ، edition sanep،الجزائر،،د ق ، ص 205

- كما يشير إلى ذلك سانت آرنو:« ... تم اسكان الجنود في أكبر المنازل التي جعلنا منها ثكنات، حظي الضباط بالمنازل الخالية من السكان المجاورة لثكنات كتائبها...»[1].

فكان هدف بيجو تعميم نظام الاستعمار العسكري في عام 1847، حيث إقترح في هذا الصدد على الحكومة خطة شاملة وواسعة مصممة وفقا للمبادئ التالية: التسوية المدنية بإستغلال تدريجي ونهائي للأراضي وحماية عمالها، فكان هؤلاء الجنود يتلقون الكثير من الأجور، والغذاء، وتهيئة المنازل، وتقديم الماشية لهم، والأدوات والبذور، وتمنح لهم إجازة لمدة ستة أشهر من أجل الزواج[2].

تميزت سنة 1844 بتنفيذ سياسة توسعية تولى الدوق دومال duc d aumale[3] أمر تنفيذها في مقاطعة قسنطينة إبتداءا من 05 ديسمبر 1843، كان هدفها تقويض نفوذ الأمير عبد القادر الذي ما فتئ يتوسع في جنوب المقاطعة إلى غاية أولاد دراج في منطقة الحضنة، فإتخذ دومال جملة من الترتيبات أهمها توفير مواصلات أمنية بين منطقة التل و بلد الزاب وتكون في نفس الوقت قاعدة لإنطلاق العمليات العسكرية ضد القبائل المجاورة[4]

- كما جمع بيد و bedeau بين المبادئ التوجهية التي حددها "لاموريسار" و "بيجو"، وقام بتطبيقها على القسم الذي تولى قيادته في شرقا البلاد.

- تسبب احتلال إقليم وسط وغرب البلاد الذي رافقه استبدال النظام السياسي بنظام إداري وحكومي بقيادة الأوروبيين في توليد حركة تمرد شعبية استمرت تحت سلطة الأمير عبد القادر لمدة 15 سنة، و لم يتم احتلال إقليم قسنطينة إلا في 1837 [5]بالاستفادة من العواقب فالأول الفصل هذا التأخر تم اعتماد سياسة مختلفة قائمة على الإبقاء على نظام الحكم التقليدي كما تم الاستعانة بالعائلات الكبيرة التي ساهمت بصفة فعالة في تقبل السيطرة الاستعمارية وتجنب انتفاضة المسلمين.

---

[1] -[1] Saint beuve- مذكرات الماريشال سانت آرنو 1832-184،تر:عبد القادر ليفا بداه المهدي،ج1،د ط، دار المعرفة، الجزائر،2013، ص124

[2] -[2] Gouernement géneral de l'algérie,direction de l'agriculture, du commerce et de la colonisation France.p. 17.

[*] - إبن لويس فيليب، عين رئيس الحكومة العامة للجزائر في 05 جوان 1847، خلفا للجنرال بيجو الذي تم عزله. ينظر: إبراهيم لونيس، القضايا الوطنية في جريدة المبشر 1847- 1870.رسالة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر 1993-1994، ص 72.

[4] - عبد الحميد زوزو، الأوراس إبان الاستعمار الفرنسي...المرجع السابق، ص 117.

[5] - سعيد عملي، السياسات الاستيطانية والمعران في الجزائر، تر:نسرين لولي ومحمد رضا بوخالقة ج1، دار خطاب، 2013، ض 71.

- ومن حيث الأسلوب الاستطاني تحول التخطيط الثلاثي لإقليم الشرق إلى مضلع كبير من الساحل إلى الدخل، فيليب فيل وعنابة وقالمة وقسنطينة، شاطر "بيدو" فكرة لامورياسار المتعلقة بتعمير الجزائر بمدنين أوروبيين لكنه سرعان ما انضم إلى وراء بيجو وأعلن تأيده إلى كل أنظمة الاستيطان باستثناء نظام الفقراء إذ يوافق الاستيطان عن طريق احضار النخبة الفرنسية[1]

وقد كان التوسيع العسكري يسير بشكل كبير حيث يقول "فرونسوا ميسير" أن كل المناطق التي أشرف على تأسيها الجنرال فالي في منطقة قسنطينة كانت مستوحة من فكرة احتلال الروماني،فوضع الجنرال فالي انطلاقا من مدينة الجزائر خطة تتمثل في تقسيم البلاد إلى ثلاثة مناطق وهي:

1- الشريط الساحلي الموضوع تحت الاستعمار التام حيث تسوده الأنظمة المدنية والقوانيين الفرنسية.

2- المناطق المزدوجة: حيث تنشأ دوائر إدارية يشرف الجيش على تسيير شؤونها...[2]

-وبهذا تم توسع الاستيطان العسكري إذ أدى إلى استقرار الكثير من الأوروبيين بالضواحي الغربية من المدن، فبالنسبة لمدنية قسنطينة وسكيكدة، فقد تم تحويل 259 قطعة أرض للاستغلال الخاص، فتمثلت قيمتها 742 ألف فرنك، كما كان هناك جزء كبير من الأراضي قد خصص للمروج الطبيعية[3].

ومن أجل ذلك شجعت الحكومة الفرنسية جيشها على غزو المناطق التي لم تخضع لسيطرة الاحتلال فمنذ مطلع الخمسينيات اتبع الجنرال بيجو سياسة الأرض المحروقة (سياسة التجويع والحرق والتعذيب) أملنا في الوصول، وهي ارغام السكان على الخضوع للسيطرة الفرنسية [4] .

- "فبيجو" أراد أن يجعل من الجنود مستعمرين "كولون" والجمهورية الثانية التي جعلت الجزائر جزء لايتجزأ من فرنسا، قد استمرت في سياسة بيجو الاستعمارية الرسمية ولكن بواسطة مدنين، وبالإضافة إلى ذلك فإن

---

[1]- سعيد عملي، السياسات الاستيطانية والمعران في الجزائر، تر:نسرين لولي ومحمد رضا بوخالقة ج1، دار خطاب، 2013، ض 71.

[2]- فرانسوا مسبير، سانت أرنو أو الشرف الضائع، تر: أحمد بكلي، مر: مسعود حاج مسعود، طخ، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2005، ص 146.

[3]- صالح فركوس،تاريخ الجزائر من ما قبل الاحتلال إلى غاية الاستقلال... المرجع السابق، ص ص 336.335

[4]-أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج2... المرجع السابق، ص 22.

الجمهورية الثانية قد قوت سياتها الاستعمارية بنفي المتهمين إلى الجزائر حيث وجد هؤلاء هدايا من الأراضي تنتظرهم، كما وجه الفرنسيون نداءات إلى الأجانب في أوربا للهجرة إلى الجزائر[1]

- والأراضي التي يتم مصادرتها تسلم فورا للمستوطنة الصغيرة للمهاجرين بصورة خاصة ويتم إنشاء حدود جديدة تنشأ بشكل سريع بالمقاطعات الثلاثة، فخلال أربع 04 سنوات الأولى ظهر 400 مركز منها 76 مركز بمقاطعة قسنطينة فبالنسبة للمنطقة الشرقية بخد هناك خليه حقيقة لاستيطان الأوروبي، من خلال إنشاء المركز التي تقع في كل مكان سواء في الهضاب العليا السطيف وقسنطينة وفي المناطق الجبلية مثل الأوراس [2]

- وعلى الرغم من الفشل الذي إنتاب المراكز الاستيطانية في السنوات الأولى من عهد الجمهورية الثانية، والذي إنعكس بدوره على المردود الزراعي، فإن السلطات الفرنسية لم تستسلم وكثفت من بناء القرى من أجل جلب المهاجرين الأوروبيين من مختلف الأجناس، وهذا الجدول بين تطور المستوطنات في عماله قسنطينة:

الرقم	اسم المركز	تاريخ إنشائه	ملاحظات
1	سان أوغستين	14 -02- 1848	خلف المقبرة الأوروبية بعنابة بـــ 3.8 هكتار
2	مركزعزابة (jammapes)	14-02-1848	ثيب به 120 عائلة أوروبية استفادت من 2850 هكتار
3	مدينةلمبيزاالجديدة:تازولت(باتنة)	12-09-1848	أسكنت به 5آلاف نسمة استفادت من 8700 هكتار
4	قرية العلاليش	30-07-1851	استقبلت 34 عائلة أوروبية استفادت من 262 هكتار

[1]- جيلالي صاري، تجريد الفلاحين من أراضيهم، المرجع السابق، ص ص59 .60 .

[2]- جيلالي صاريالمرجع نفسه، ص ص59 .60 .

5	الحجز	1851-07-30	استقبلت 45 عائلة أوروبية استفادت من 1225 هكتار[1]

التاريخ	عمالة قسنطينة	
	المركز الإستيطاني	المساحة (هكتار)
1833	بجاية وضواحي	5679 هكتار
1837	قسنطينة وضواحيها	/
1838	عنابة وضواحيها	9892هكتار
1841	سكيكدة وضواحيها	2337 هكتار[2]
1842	القالة وضواحيها	9245 هكتار
1844	سانت أنطوان saint antoine فالي vallée دامريمون Damrement الحروش Arrouch الكنتور El kantour	3531 هكتار 8930 هكتار 1850 هكتار 1621 هكتار
1845	قالمة وضواحيها دوزارفيل DUZERVILLE	8514 هكتار 800 هكتار
1846	عين سفيهة Ain sfia	1585 هكتار
1847	سطيف وضواحيها سانت شارل Saint charles الكوند سمندو candes smendou	2509 هكتار 900 هكتار 1057 هكتار

[1]-عدة بن داهة، ج1، المرجع السابق، ص ص 429-430.

[2]- محمد الأمين بن يوسف، المرجع السابق، ص 221.

	باتييفر Penthièvre	1400 هكتار
	بيجو	997 هكتار
	bujeaud	
1848	ستورا stora	6923 هكتار
	باتنة	16000 هكتار
	روبارت فيل robert ville	2640 هكتار
	قاستون فيل gastanville	2405 هكتار
	جيماب Jemmapes	5225 هكتار
	موندوفي mondovi	1646 هكتار
	بارال Brrel	2316 هكتار
	هيليوبوليس	2086 هكتار
	مليسيمو	2420 هكتار
	بوتي	2080 هكتار
	سانت أوغسطين	/
	عين البيضاء	/
1850	جيجل	4484 هكتار
1851	الحجار	2274 هكتار
	العلاليق(ولاية عنابة)	262 هكتار
	تبسة	/
1852	فورنيي Fornier	2340 هكتار
1853	العناصر	1192 هكتار
	خلفون	1509 هكتار
	مسلوق	1635 هكتار
	فارماتو fermatou	1025 هكتار
	عين آرنات	1200 هكتار
	كوليني coliny	1200 هكتار

	مهوان	1200 هكتار
	مسعود	1200 هكتار[1]
	الأوريسية	1200 هكتار
1854	عين مليلة	2054 هكتار
	واد العثمانية	10106 هكتار
	واد السمارة	1384 هكتار
	عين الباي	/
	عين قرفة	/
	عين نحاس	/
	كورشف	/

(2)

ملاحظة: من خلال الجدول أعلاه يمكن أن نستنتج ما يلي:

- تطور مستمر ومتزايد للاستيطان الأوروبي، رغم المشاكل والعقبات التي واجهته في البداية بالتوازي مع مدى تطور الاحتلال عسكريا، ومع مدى جدية المشاريع الاستيطانية الموضوعة[3].

- مما تقدم يتبن أن التوسع المدني لم يكن يقل نشاطا عن التوسع العسكري، وقد اشتركت في التخطيط له أطراف كثيرة كلها كانت متفقة على ضرورة استعمار الجزائر واستيطانها، ولكنها كانت مختلفة فيما بينها حول الهدف، مثلما كانت متفقة أن يكون الاحتلال فرنسيا، ولكن الاستيطان يجب أن يكون أوروبيا[4].

3-2المقاومات الشعبية.

[2]- محمد الأمين بن يوسف، المرجع السابق، ص ص 225-226.

[3]- محمد الأمين بن يوسف، المرجع نفسه، ص 230.

[4]- أحميده عميراوي، السياسة الإستعمارية منطقة سكيكدة، المرجع السابق، ص 72.

من ابرز الشخصيات الجزائرية التي قاومت الاحتلال الفرنسي في الشرق الجزائري" الحاج احمد باي" فجمع شمل القبائل و شرع في التصدي للاستعمار و ذلك بتقديم نداء الى جميع الاهالي و الجيوش في مقاطعة قسنطينة، و حمل راية الجهاد ضد العدو و هم بدورهم قامو بتلبية النداء، [1]واجتمعوا حوله ونظموا الصفوف فقاد احمد باي مقاومة كبيرة شهد فيها العدو خسائر باهضة، و لهذا لجأت السلطات الفرنسية الى استعمال اسلوب المفاوضة معه ، و اجباره على الاستسلام، فيذكر في مذكرته:«...قد جاءه شخصان ابن العطار من قسنطينة و الحاج الباي من عنابة قال له ان ايادي فرنسا ممتدة الى جميع انحاء ، وانه لا مفر من الاستسلام بدون شروط»[2] .

-و لم تنتهي الثورات باستسلام احمد باي بل بقيت تنشب بصورة متقطعة ، و في ازمنة متباعدة عن بعضها البعض و في مناطق منفصلة يصعب الاتصال فيها فيما بينها نظرا لشساعة الوطن.[3]

وكان اول اشكال هذه المقاومة الثورة التي قدها الشيخ بوزيان[4]في واحة الزعاطشة[5]التي بدأ بتحريض الاهالي ضد الاستعمار[6]

-فهذه الثورة تعد من ابرز الثورات الشعبية التي تعتبر بمثابة حلقة مضيئة من سلسلة بطولات الشعب الجزائري ، فكان من ابرز اسبابها:

-رفض اهل الواحة للاستعمار .

---

[1]- مذكرات أحمد باي،تر : محمد العربي الزبيري، د،ط الجزائر،1973، ص 69.

[2]- المصدر نفسه، ص 79.

[3]- يحي بوعزيز، موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب،ج2،دار الهدإ ، الجزائر، ص 55.

[*] - هو الشيخ أحمد بوزيان، هو رجل متدين متصرف، مقدم الطريقة الدرقاوية، بمنطقة الزيبان، وتذكر بعض المصادر أنها كانت من المرابطين الأشراف، ينظر: سليمة كبيرا الشيخ بوزيان بطل الزعاطشة، المكتبة الخضراء، الجزائر، د.ت، ص 15.

[*] - واحت الزعاطيشة : تقع جنوب بسكرة على بعد 25كلم.ينظر : عبد الحميد زوزو، الأوراس بأن الاستعمار، المرجع السابق،ص 143.

[6]- أحمد إسماعيل راشيد، تاريخ أقطار المغرب (الجزائر، تونس، المغرب، موريطانيا) السياسي الحديث والمعاصر، ط1 ،دار النهضة العربية، بيروت، 2004، ص 143.

-انتشار خبر الثورة الفرنسية في سنة 1848م ، و عزل الملك لويس فليب و اطاحة بنظامه و قيام الجمهورية الثانية ، كل ذلك اثر على السياسة بالجزائر ، فقد عزل الدوق دومال ، ثم تلاه رحيل عدد من الجنود الفرنسيين من الجزائر ليشاركوا في الثورة التي قامت في فرنسا ، فوصلت هذه الاخبار الى واحة مقاطعة قسنطينة وذلك بتهيئة الفرصة المناسبة للشيخ بوزيان و اعلان الجهاد و امله في مواصلة الثورة التي قادها الذلامير عبد القادر حيث كان تابع لولايته[1].

-ارتفاع الضرائب من 0،25 فرنك الى 0،04 فرنك على النخلة الواحدة .

- الغاء السلطات الفرنسية جميع الامتيازات القديمة للمرابيطين، و القاضية باعفائهم من الضرائب ومن بينهم الشيخ بوزيان . [2]

وهكذا تضافرت كل هذه العوامل لاندلاع ثورة الزعاطشة ، التي كان هدفها التغيير الجذري للواقع المزري فكان الشيخ بوزيان يقوم بنشاط متزايد ، حيث استدعى رؤساء القبائل و الاعراش لتهيئة الشروط الضرورية للثورة كجمع الاموال و السلاح، وتخزين المؤونة و غيرها فأقيمت بهذها لمناسبة الولائم.[3]

- المواجهه : استطاع الشيخ بوزيان ان يقنع الجميع بالجهاد فحظي بثقتهم ووحدهم تحت راية الدين الحنيف و الجهاد المقدس، فاجتمعوا حوله وثاروا ضد السلطات الفرنسية التي جاءت لتجمع لضرائب في ذلك الوقت .

-و كذلك أمر الوالي العام للجزائر ضباط المكاتب العربية بأن يقبضوا على الثائرين و الرافضين للوجود الفرنسي،فقام الملازم "سيروكا" seroka نائب قائد المكتب العربي ببسكرة بمحاولة القبض على الشيخ بوزيان، و لكنه فشل وقدم تقرير إلى القيادة أخبرها فيه بأن جميع السكان في واحة الزيبان مستعدون ويناصرون الشيخ بوزيان.[4]

---

[1]- إبراهيم سياسي، الاحتلال الفرنسي للصحراء الجزائرية 1837-1934، دار المقاومة ، الجزائر، 2005، ص 60.

[3]- 1ابراهيم سياسي، المرجع السابق، ص 61.

[4]-2 المرجع السابق، ض 62.

- فمرت هذه الثورة بثلاثة مرحل أساسية وهي: مرحلة الانتصار، ومرحلة الحصار، ومرحلة الإنكسار. فالمرحلة الأولى : بدأت بوصول القوات الفرنسية إلى الزعاطشة يوم 16 جويلية 1849م، تحت قيادة كاربوسيا "carbuceia " فضرب حصار على الواحة لخنق الثورة وإخمادها في مهدها والتخلص من قائدها، لكنه فوجئ بصلابة الثورة وإقدام المجاهدين بالقضاء على العديد من الجنود الفرنسين بعد ساعات طويلة من القتال ، ففشل الفرنسيون، فزاد هذا النصر الالتفاف حول الثورة .

- و في نفس الوقت أرسل القائد" عبد الحفيظ" و هو من المرابطين، رسول إلى شيخ سيدي عقبة الباي بن شنوف،يطلب منه المؤازرة و الانضمام لمحاربة العدو المشترك ، لكن هذا اخير (بن شنوف) غادر،وخان،واسرع بإخبار السلطات الفرنسية باستعدادات التي يقوم بها الثوارفي واحة الزعاطشة، فخرج قائد دائرة بسكرة "سان جرمان" st garmain على رأس قوة كبير ليباغت بها المجاهدين قبل طلوع الفجر فضرب هذا القائد الحصار عليهم فاشتددت المعركة بين الطرفين و قتل فيها قائد الحملة، وإنهزام الجيش الجزائري ، فاضطر القائدعبد الحفيظ إلى الانسحاب و الاعتصام بالجبال ريثما ينظم صفوفه من جديد[1]

المرحلة الثانية : مرحلة حصار الواحة في اكتوبر 1949 بوصول الجنرال هيربيون hirbione قائد قسنطينة الذي وصل تعداد قوته 1000 جندي الى كدية المائدة المقابلة للواحة،[2] فاحتلوا الزاوية القريبة من الكدية ورفعوا العلم الفرنسي على مأذنتها وقطع الطريق المؤدية الى الواحة لمنع وصول اي امداد اليها و لكن هذه الخطة الاخيرة أفشلها هجومات السكان الذين منعوا العدوا من قطع اشجار النخيل، [3]فأرغمت فرنسا على تغيير خطتها بتكثيف الضربات بالمدفعية، ورغم استعمالها هذا السلاح في هدم السور الخارجي للواحة فرضت عليهم المقاومة الانسحاب بعد ان لحقت بهم الخسائر[4]

أما المرحلة الثالثة: وهي مرحلة التراجع واستعداد الجنيرال هيربيون بعد أن رتب حراسة قواته ووضع مخطط يمنع وصول السلاح وغيره، فانهزم أما قوة الجيش الوطني، وأخذ يطلب النجدة فوصلته من قسنطينة

---

[1]- 3 يحي بوعزية، ثورات القرن التاسع عشر،ط،خ ص ص 92.91.

[2]- أحميد عميرواي، السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية1844- 1916، دار الهدى الجزائر، 2009، ص40.

[3]- منور العربي، المقاومة الجزائرية في القرن التاسع عشر، دار الهدى، الجزائر، 1884، ص 2000.

[1]-أحميدة عيمراوي، المرجع نفسه، ص 42.

وباتنة،وسكيكدة، وعنابة فكانت التعليمات تقضي بالقضاء على جميع الأحياء[1]، فاشتدت المعركة وانتهت بإستلاء الجيش الفرنسي على الواحة،وسقط على إثرها 800شهيد [2][2] بالإضافة إلى التنكيل الجماعي حيث تم قطع الرؤوس بالإضافة إلى قطع ثدي المراة وحمل الطفل الصغير من رجليه وضرب راسه على الجدار، بالإضافة إلى أعمال آخرى أكثر شناعة[3].

- ومن نتائج ثورة الزعاطشة الشك في ولاء العائلة المتعاملة مع العدو مثل عائلة بوعكاز بقيادة القائد بن شنوف، وعائلة إبن قانة وقائدها الشيخ العربي محمد الصغير بن قانة بن أخ بوعزيز بن قانة ، رغم أن هذه العائلات قدمت كل ما بوسعها إلى السلطات، الفرنسية ضد ثورة الزعاطشة، فإن الفرنسيين قسموا مناطق نفوذها[4].

كما أن من نتائجها ثورة مولاي محمد الشريف وهومن رفقاء بو معزة الذي تزعم حركة المقاومة في جبال الظهرة ،وحوض شلف، وجبال الونشريس منذ 1846 وعند اعلان ثورة الزعاطشة، أعلن هو الأخر الثورة والجهاد ضد الفرنسيين، تعاون معه عدد من سكان أولاد نايل.

فعقد اجتماعات عديدة مع عدد من رجال الدين بالمنطقة، وفي 19 أكتوبر نشبت الحوادث داخل بوسعادة، فاعتصمت القوات الفرنسية وراء جدران الحي الذي تمركزت به إلى أن وصلتها، نجدات من مدينة برج بوعريرج بقيادة الضابط "بان " pein والخليفة أحمد المقراني من محانة، وحاولت فك الحصار[5].

وخلال حركة الشريف محمد بن عبد الله في مطلع الخمسينيات بورقلة، ثار أولاد الساسي بمنطقة بوسعادة وخاضوا عدة معارك ضد القوات الفرنسية في واد غمرة، وجبال الزرقة، وعين الريش، خلال عام 1852 فسلب منهم الفرنسيين 400 جمل و4000 رأس غنم، وخياما و أسلحة وغيرها[6].

---

[1]- أبو القاسم سعد اللهن الحركة الوطنية 1900،1830،ج1،دار الغرب الإسلامي، بيروت، ص 335.

[2]- kadda ache (m) l'algerie algérien de la prehisloire à 1954 edition e d ie 2000 algier .2009 p 628.

[3]- فرانسو مسيرو، المصدر السابق، ص 208.

[4]- أبو القاسم سعد الله، المرجع نفسه، ص 338.

[5]- أبو القاسم المرجع نفسه، ص ص 339.338 .

[6]- يحي بوعزيز، كفاح الجزائر من خلال الوثائق ط. خ. دار البصائر، الجزائر ، 2009، ص 20.

مقاومة شريف بوبغلة و لالة فاطمة نسومر: كانت مقاومة الزعاطشة محركا فعالا لاندلاع مقاومة شريف بوبغلة[1]،حيث هاجم بجاية في 10 ماي 1851 وانتصر على الجنرال راندون في بني منصور ثم اتجه الى جبال جرجرة ، اين عمت ثورته[2]، حيث خاطب الناس بالآيات القرآنية الداعية الى الجهاد في سبيل لله ، فجعل بوبغلة بلاده زواوة مقبرة للعديد من ضباط الجيش الفرنسي وجنوده الى ان استشهد يوم ديسمبر 1854م[3]

الا أنه بعد استشهاده لم تتوقف المقاومة ، وانما حملت راية الجهاد بقيادة لاله فاطمة نسومر[4]، و انتشرت شهرتها في كامل منطقة جرجرة ، ففكر "بيجو" في توجيه حملة للقضاء عليها غير أنها استطاعت أن تهاجم مركزهم" بالاربعاء"و قطعت عليهم طريق المواصلات[5].

فقوة هذه البطلة جعلت السلطات الفرنسية تدفع بالجنرال" راندون "و الماريشال "ماكماهون" و الجنرال "جوزيف" الى قيادة قوةعظيمة لخوض المعركة في 10 جويلية 1857،في أعراش اتيستورغ و ايللتن[6].

فاشتدت المعركة وخشيت لالة فاطمة نسومر على الاطفال و النساء، فنقلت حوالي200 امرأة الى قرية قرب ربوة "تمسقيدة" مما جعلها تقع في الاسر وجيئ بها الى راندون الذي أمر لها بالسجن المؤبد و توفيت سنة 1863 وعمرها 33 سنة[7] .

---

* - هو محمد الأمجد بن عبد الملك المكتب بيويغلة لا تخاذه بغلة يركبها وكانفي بداية لأمر يعلم القرآن للأطفال في منطقة سور الغزلان ومن هناك، انتقل إلى بي مليكش في حوض وادي الساحل وأعلن الثورية سنة 1851، ينظريحي بوعزيزثورة الباشاغا محمد المقراني والشيخ الحداد عام 1871، ط .خ وزارة المجاهدين، الجزائر، 2009،ص 15.

[2]- عبد الحميد زوزو،الأوراس بان فترة ... المرجع السابق، ص 41.

[3]- صالح فركوس، المختصري تاريخ الجزائر من الفنيقين، المرجع السابق، ص 186.

* - ولدت في 1830بعين الحمام كانت من تقليد الشيخ محمد المهدي السكلاوي شيخ محمد أمزيان بن الحداد شيخ الطريق الرحمانية، ينظر صالح الصديق، الجزائر بلد التحدي والصمود، د. ط، enag، دن ت ص 71.

[5]- أبو القاسم سعد الله الحركة الوطنية : ج1، المرجع السابق، ص 383.

[6]- عمار عمورة، الجزائر بوابة التاريخ من ما قبل التارخ إلى 1962، ج1 ، دار المعرفة،الجزائر،2006، ص 288.

[7]- أبو القاسم سعد الله، خلاصة تاريخ.....المرجع السابق ص 53.

ثورة سكان البابور : اغتنم سكان البابور الفرصة اندلاع ثورة الزعاطشة، وثاروا ضد القوات الفرنسية و اعوانها ،فامتدت ليهم ثورة شريف بوبغلة بجبال جرجرة ، وبروز شريف بوصبع في هضبة القل ليدعم ثورتهم و ثورة بوبغلة ورفقائه[1]

فاضطرا الجنرال توسكي touski و ماكماهون و سانت أرنو أن يعدو قوة ضخمة لمواجهتهم ، و لم تنتهي احداث بوبغلة وبوصبع في البابور حتى اندلعت احداث اخرى في ربيع 1862 ، امتدت إلى العام الموالي و خاض الثوار معارك عديدة في خراط، و واد البرد، و خلف الله، و عين السلطان، و جبال مانتا ،وانتشرت اشاعات بين الناس بأن الفرنسيين يسعون الى طردهم من املاكهم و اراضيهم ليملكوها للمعمرين الاوروبيين القادمين من اوروبا كما يسعون الى تجنيد ابنائهم في الجيش الفرنسي ، وانتشرت هذه الاشاعات بشكل كبير بعد أن تم انشاء مركز "تاقيطونت "العسكري ،فثاروا و هاجموه[2].

وفي صيف 1858 اندلعت أحداث الثورة مرة اخرى في هضبة جيجل، و القل، و حوض واد الكبير بعدأن قامت السلطات الفرنسية بتمليك اشجار الفلين للمعمرين ، أشعل الثوار النيران فيها ، و احرقوا حوالي 550 ألف شجرة فلين.

- ورفضوا دفع الضرائب، وجدوا في اقتناء الأسلحة والبارود، فاضطر الجنيرال "قاستو" gastu ، أن يهاجمهم بقوات ضخمة وأن ينشئ مركز الميلية العسكري على الضفة اليمنى للواد الكبير[3].

ومع ذلك لم تنتهي ثورة سكان البابور، فاستغلوا رحيل القوات العسكرية إلى ايطاليا للمشاركة في الحروب التي اندلعت هناك عام 1859، فهاجموا الأسواق التي يرتادها الفرنسيون وقطعوا خطوط الهاتف بين قسنطينة وجيجل أربع مرات،وساءت الأوضاع كثيرا في الزواغة والواد الكبير وفي دائرة جيجل مرة أخرى، فخاض الثوار ضد الجنيرال "ديفو" وقواته التي تبلغ عشرة ألاف جندي، معارك كثيرة وضارية[4].

---

[1]- يحي بوعزيز، مظاهر المقاومة وروادها في الشرق القسنطني ضد الاستعمال الفرنسي في القرن التاسع عشر، محلة الأصالة، م 23، العدد 82.81.80.79،وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، تلمسان،2011، ص 95.

[2]- يحي بوعزيز، تاريخ الجزائر من خلال الوثائق، ط.خ، دار البصائر،الجزائر،2009، ص 21.

[3]- يحي بوعزيز، مظاهرة المقاومة ..... المرجع نفسه، ص 95.

[4]- المرجع نفسه،ص 96.

- حركة سي الصادق في الحنقة وبسكرة: بعد نجاح الفرنسيين في غزو واحتلال جبال جرجرة عام 1857 أخذوا يسعون للتوسع في الجنوب وفي هذه الأثناء كانت حركة سي الصادق تنتشر في الخفاء بواسطة الدعاة والوسطاء، وفي شهر نوفمبر1858، أخذت الأمور تتطور وتتخذ شكل التمرد والعنف، وعندما أدركت فرنسا خطورة هذه الحركة قرروا مواجهتها بسرعة،وتعاون ضدها كل من الجنيرال "قاستو" gastu والجنيرال "ديفوDevaux" وعملا على محاصرة المقاومين،فخاض سي الصادق ورجاله معركة كبيرة مشوش، فإضطر هو ورجاله الانسحاب إلى الجنوب، لكن القوات الفرنسية و المتعاونين معها من رجال القوم بقيادة موهوب بن شنوف، واعترضوا سبيلهم في حوض وادي العرب، واعتقلواسي الصادق وثمانين من رجاله يوم 20 جانفي 1859بالاضافة إلى قتل الناس جماعات ومصادرة أملاكهم وحرق ديارهم وخيامهم[1].

حركة محمد بوختناش في المسيلة والحضنة 1860: لم يمضي على حركة سي الصادق عاما، حتى إن إندلعت حركة أخرى مسلحة في غرب منطقة المسيلة وجبال الحضنة شمال الهضاب العليا الشرقية التي كانت مسرحا لأحداثه.

فبعد احتلال بوسعادة وتحويلها إلى محيط عسكري، انتفض عرش أولاد عدي، والمطارفة وسكان المسيلة، خاصة بعد انتشار أخبار مجيء الحاج مصطفى فأدت هذا الأخبار إلى زعزعة الاستقرار، فسارع الضابط" بان "pein (الذي شغل منصب رئيس المكتب العربي لبوسعادة عام 1849)، إلى التوغل في الصحراء.

- فتزامت انتفاضة أولاد عمر بقيادة بوختناش بإقليم الحضنة مع مقاومة سي الصادق بن الحاج الذي كان ينتقل بين الأوراس وجبال الحضنة بين عام 1858-1860[2].

- وكان الدور البارز في التحام السكان مع هذه الحركة راجع إلى دور المشايخ والقيادات الروحية للمنطقة خاصة مقدمي الطريقة الرحمانية، حيث قاموا بتعبئة السكان وحثهم على الجهاد ضد الوجود الفرنسي

[1]- يحي بوعزيز، ثورات القرن القرن.....المرجع السابق، ص ص 36.35.

[2]- كمال بيوم، الاحتلال الفرنسي وتطورالقيادة بالحطنة، دراسة وثائقية في الاحتلال والمقاومة وتطورالقيادات الأهليةبين 1838-1954، ط1، دار الأكاديمية، الجزائر، 1434ه-2013، ص ص 78.77.

مثل مشيخة أولاد نجاح ، والقاضي سي الشريف، الذي عمل في القضاء بمنطقة الحضنة، بداية الاحتلال الفرنسي، وكان له الدور المؤثر بما كان يتمتع به من قدرة وجاه وسمعة.

لم تستطع فرنسا أن تقضي على الثورة بعد انتشارها إلا بعد طلب المساعدة من الفرق العسكرية لمدينة بريكة حيث جهز "بان " والفرقة العسكرية للجنيرال "نيمس " nemes من سطيف فتمكنوا من القضاء على هذه الثورة[1].

ثورة سكان الزواعة وفرجيوة[2] وأسبابها عام 1864: كانت منطقة فرجيوة تشتهر بعائلة بوعكاز بن عاشور التي نزحت إليها من وادز ناني خلال عهد الأتراك، ولعب زعماؤها دورا بارز في أحداثها وتولى الحاج بوعكاز بن عاشور مشيخة فرجيوة من طرف الحاج أحمد باي عام 1834،واشترك معه في حروبه ضد الفرنسين واتسع نفوذه حتى شمل كل مناطق فرجيوة وساحل البابور وبني فوغال،وأولاد عمران،وأولاد سيدي على،والرواشد وسواحل جيجل[3].

وبعد احتلال الفرنسين لمدينة قسنطينة عينه الماراشال فالي شيخا على فرجيوة تحت إمرة الخليفة بلحملاوى، واشترك في عملية استكشاف الطريق بين قسنطية وسطيف لقافلة فالى، التي عبرت مضيق البيان في أكتوبر، وتآمر على رئيسه بلحملاوى ولفق له تهمه فعزله الفرنسيون [4].

وفي عام 1861 أصدر الجنرال ديغو قرار في شهر نوفمبر بابعاده من فرجيوة الى قسنطينة، وقسمت ناحيته الى منطقتين اثنين ، فرجيوة ، وعين عليها سي أحمد خوجة ، والبابور و الدهامشة ، و عين عليها سي احمد بن الدراجي، وكلاهما من أقاربه وكان ذلك بداية لانهيار مركزه ونفوذه وضعف شخصيته فأخذ يميل هو الأخر إلى الثورة[5].

---

[1]- المرجع نفسه، ص 87.

[*]- تقع بجبال البابور شمال قسنطينة ينتمي سكانها القبيلة كتامة المشهورة، ينظريحي بوعزيز،كفاح الجزائمن خلال الوثائق، المرجع السابق ص23.

[3]- المرجع السابق، ص23.

[4]- يحي بوعزيز، مظاهر المقاومة في الشرق، المجع السابق، ص 96.

[5]- يحي بوعزيز، كعار الجزائرمن خلال الوثائق، المرجع السابق، ص 23.

أما الزواغة، اشتهرت بها عائلة أولاد بني عزالدين الذين كانوا يتولون مناصب في عهد الأتراك فاشتهروا بعد الاحتلال الفرنسي باثارة الاضطرابات وعندما غزا الجنيرال بيدوا مناطق بني قايد، وبني خطاب وأولاد عيدون عام 1847، تمهيدا للتوسع الاستعماري في البابور. وحسب شارا فيرو فإن أسبابها تكمن في:

- تأثير ثورة أولاد سيدي الشيخ التي اندلعت بالبيض، وانتشار احداثها في معظم أنحاء الجزائر الغربية و الوسطي ووصل تأثيها إلى الشرق القسنطيني[1].

- تأثير ثورة على بن غداهم بتونس التي اندلعت ضد الباي الذي كان ألعوبة في يد القناصل الأجانب، ووصلت إلى الشرق القسنطيني عبر الحدود الشرقية خاصة مدينة الكاف.

بروز عدد من رجال الدين، والمقدمين الرحمانين بالمنطقة قاموا بحث الناس على حمل السلاح الثورة ضد المستعمرين الفرنسين وأعوانهم من بين هؤلاء:

* الشيخ الحاج حجوج بميلة: الذي ادعى للناس بانه تلقى تعليمات بالحجاز[2]، في السنة الماضية من طرف نائب السلطان العثماني، بأن يقوم بالثورة ضد الفرنسين ويدعوا السكان لها.

* الشيخ بوقرين في أولاد عبد النور بقرية "كارب" الذي سعى هو الآخر للقيام بالثورة.

*الشيخ مولاي محمد مقدم الطريقة الرحمانية بالزواغة له أنصار كثيرون في مدينة قسنطينة نفسها فحثهم جميعا على الثورة وحمل السلاح في الاجتماع الذي عقده بمنزله يوم عيد الفطر في 10 مارس 1864، وأكد لهم بأنه بعد ثمانية أيام ستندلع الثورة ووفى بوعده، فانطلقت حوادث العنف يوم 10 مارس من نفس السنة بالهجوم على برج القائد حمو بقرية الزغاية[3].

ورغم قيام السلطات الفرنسية بإعتقال المقدم مولاي محمد وإيقاف بوعكاز بن عاشور في قسنطينة والقائد بولخراص وعبود وعلاوة، فإن معظم أولاد بن عز الدين القاطنين بقسنطينة التحقوا بالثورة، وواجه الفرنسيون بقسوة وشدة الثوار وتم القبض على بوعكاز بن عاشور ووضع في السجن بقصبة قسنطينة من 11

---

[*] - يحي بوعزيز، مظاهرة مقاومة..،.المرجع السابق، ص 96.

[*] - المرجع السابق، ص97.

[3] - المرجع السابق، ص 98.

أفريل إلى أوت 1864، ثم نفي إلى مدينة "بو" جنوب فرنسا إلى أن أصدر عنه العفو عام 1865 فعاد إلى الجزائر العاصمة وفرضت عليه اقامة جبرية هناك حتى 1870 ثم سمح له بالعودة إلى قسنطينة.

أما ولاد بن عز الدين فقد تفوا إلى مدينة " كورتي" "corte "بشرق جزيرة كورسيكا وتوفي هناك عبود وسمح لبولخراص والحاج بالاتجاه إلى تونس للالتحاق بأبناء عمومتهم المنفيين هناك عام 1860[1].

- تلك هي بإختصار مظاهر المقاومة بالشرق الجزائري وأولئك هم بعض روادها، الذين عملوا على الوقوف في وجه السلطات الفرنسية التي عملت جاهدة في القضاء عليها، وعلى المحرك الأساسي لها من خلال تجنيد كل ما لديها من قوة ونفوذ. [2]

.

1- المرجع نفسه، ص 99.

الفصل الثالث: إنعكاسات السياسية الإستطانية على الشرق الجزائري

لقد تضرر المجتمع الجزائري وتحطمت قيادته وعائلاته الكبرى، بعدما عملت الإدارة الاستعمارية من فرض تشريعات مختلفة، مشت جميع جوانب حياة هذا المجتمع رماة ذلك أوضاعة الثقافية،وعملت تلك التشريعات على إحداث فوضى داخل المجتمع المسلم بإجادة عوامل الفنية ،وبتفكيك بنية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية،ذلك ما انعكس سلبا عليه وقد كان هدف الاستعمارية السعي إلى تكوين طبقة وفترة من الجزائريين تساهم بجهدها وعضلاتها في تطوير الاقتصاد الرأسمالي ، والعمل عند المستوطنين بثمن زهيد.

كما ترتب عن ذلك التشريعات المختلفة إيجاد يد عاملة وتكوين طبقة كادحة عمالية في الأرياف و المدن والهجرة إلى فرنسا لخدمة الصناعة الفرنسية .

-الانعكاسات الاقتصادية:

كان الاقتصاد الجزائري قيل الاحتلال الفرنسي يتركز أساسا على ازدواجية النشاط، المتمثل في ممارسة زراعة الحبوب وحرفة الرعي، في إطار التنظيم القبلي المبني على أساس المالية الجماعية، للأرض ضمن مساحات أرضية واسعة .[1]

-1تفكيك وحدة الأرضي. إن ممارسة الازدواجية في النشاط الزراعي كانت أثر من ضرورية لدى سكان الجبال والسهول في المناطق الشمالية، أما الهضاب العليا فكانوا يمارسون النشاط الرعي في شكل شبه مطلق، فكانت القبيلة تمثيل الإطار الجماعي السياسي للشعب الجزائري، وجدت توازنها ضمن هذا النظام أو بهذا يكون المستوى الاقتصادي له دخل، ربط المجتمع الجزائري بالأرض القبلية، وهذا ما دفع السلطات الاحتلال للبحث عن أحسن السبل التي تفككها، فإتحصت صوب المجمع الريفي عن طريق سن [2] القوانين العقارية تكسبها شرعية إلى انتزاع الأرض الزراعية من أصحابها وتجريدهم منها

-وعملية تفتيت القبائل وتحويلها إلى دواوير ما هي إلا خطوة هامة نحو تفتيت المجتمع الجزائري، الذانجد بأن الإدارة الاستعمارية قد أنجزت هذه العملية وفق ما يخدم المصالح العليا اللإستعمار الفرنسي، الجزائر، فأحيان نجدها تقوم بتقسيم القبيلة الواحدة إلى مجموعة من الدواوير وأحيانا تقوم بجمع أقسام من قبائل مختلفة

---

[1] - دليلة يحمون، المرجع السابق ، ص 48.

[2] - المرجع نفسه ص 84.

ودمجها في دوار واحد، بينما تلجأة حالات أخرى إلى الحاق بعض القبائل بالمراكز الإستطانية مباشرة، دون أن تقوم بتقسمها إلى دواوير، وبهذا الشكل تم تحطيم القبيلة كوحدة سياسية وإجتماعية متماسكة [1]

-ولوضيح هذه العملية نعرض بعض النماذج، فمثلا قبيلة أولاد عبد التور الواقعة بمقاطعة قسنطنية، ونظر للشغل الذي كانت تتمتع بها في المنطقة أفقد أخضعت مبدوا للعمليات المنصوص عليها المادتين 1و2 من قانون سيناتوس كوسنيلت 1863، وذلك بموجب مرسوم 12 أوت حتى نفس السنة. وتم تقسمها في النهاية إلى عشر دواوير [2]

أما قبيلة يشر فقد خضغت لتطيق قانون سيناتوس كونسلت 1863، الموجب مرسوم 29 أوت من نفس السنة، ولما كان فرع يشر الظهور يشكل أهم فروع هذه القبيلة من حيث المساحة والتي قدرتها الإدراة الإستعمارية بنحو 12013 هكتار فقد تم تقسيمه إلى أربع دواوير [3] أما بمطقة سوق أهراس، بأقطى الشرق الجزائري، فتأخذ مثلا بثلاثة أعراش كبرىو عرش الحنافشة أو عرش الصفية، وعرش ويلان، قد قسمت جميعا إلى دواوير، كما هو مثبيت إلى الجدول

جدول يوضع تقسيم بعض أعراش سوق أهراس إلى دوتوير:

العرش	إسم الدوار	عدد السكان	المساحة
الحنانشة	الحنانشة	1509 نسبة	15652 هكتار
	تيفاش	3705 نسبة	12077 هكتار
	الزعرورية	2837 نسبة	16142 هكتار
الصخية	المقانعة	1619 نسبة	6140 هكتار

[1] - صالح حيمر، المرجع السابق، ص 277

[2] - صالح حيمر، المرجع نفسه ، ص 277

5 - خديجة كريمي أثر الإستعمار الإستيطاني على المجتمع الجزائري من خ بني مناصر واهل يشرماين عامي 1830- 1872،رسالة لنيل شهادة الماجستر في التارخ الحديث والمعاصر، قسم التارخ، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2005-2006- ص ص 296- 297

	الدهوارة	2173 نسبة	4788 هكتار
	المشاعلة	1509 نسبة	4933 هكتار
	المحايا	2992 نسبة	9504 هكتار
	العوايدة	1581 نسبة	5639 هكتار
ويلان	ويلان	3373 نسبة	14600 هكتار
	الحضارة	2944 نسبة	14400 هكتار
	أولاد مؤمن	1865 نسبة	7900 هكتار
	الحدادة	942 نسبة	8601 هكتار

المصدر أنجز هذا الجدول بناء على معطيات وجدت عند دليله يحمون المرجع السابق ص 278

إنكار المجتمع الجزائري: يمكن إبراز ذلك في النقاط التالية:

عمليات الحجز والمصادرة التي فرضتها السلطات الاستعمارية على القبائل الجزائرية بالشرق، فإن العائلات التي تقطن هناك فقدت ما بين 40 على 85 % من أراضيها . ((1)

ولإبراز مدى تأثير القوانين العقارية على الفلاحين الجزائريين، تكتفي الإشارة إلى صرخة أحد شيوخ قبيلا أولاد رشاش بناحية خنشلة، حين قال " لقد هزمنا الفرنسيون في سهل تسبيخ، وقرصوا عليها صربية الحرب، كل هذا الاديهم ولكن إنشاء الملكية الفردية على يد الفرنسيين والتوسيخ لكل فرد بيع ما يحصل عليه من أرض بعد إجراء القسمة معناها الحكم على القبيلة بالموت..... " ((2)

[6] عمار بوطبة ،المجتمع القسنطيني من خلال جريدة النجاح (1919 1956) مذكرة لنيل شهادة الماجستر في تاريخ المغرب الحديث والمعاصر، قسم التارخ وعلم الأثار جامعة مستوري قسنطينة، السنة الجامعة 2009-2010 ص 204

[2] المرجع السابق. ص 284 .

وللإشارة فإنه في منطقة الأوراس – التي تنتمي إلى قبيلة أولاد رشاش – اذي تطبيق قانون سيناوش كونسيلت إلى نزع حوالي 1792.04.02 هكتار من أرض العرش من المساحة الإجمالية المقدرة ب 893-3156 هكتار، يفي أن سكان المنطقة فقدوا حوالي 60 % من أراضيهم ([1]

وقبل نشأة المكاتب العربية عام 1844 وقعت في العهد الاستعمار في عدة جمادات وقصوط مادة تركيب أثارها السيئة على سكان قسنطينة، أو أعمالها أو من أهم هذه الأثار التي خلقتها : نشر الأوبئة الفتانة بينهم كادولير واليتفيس أو غيرها وصياع الثروات المدخرة، وبيع العقارات والأرض تحت الضغوط المختلفة أو منها الديون التي تراكمت عليهم من الضرائب العقارية، غير المدفوعة وفوائد القروض التي كانوا يلتؤون في أخذها من البنوك (4)

ولقد كان للساسية الفرنسية التي تركت بعدها وتوقعها في كل مجالات الحياة أسؤ أثر على الحالة االإقتصادية الزراعية، وعلى ظروف الفلاحين المعايشة، وأن الكارثة التي أودت بحياتي 5000.000 نسبة من الأهالي سنة 1867-1968 وقعت في الأراضي الخصبة وأراضي الشمل القديمة قبل أن تمسها الإجراءات التطبيقية لقانون 1863 [2]

إن الفقر الذي أصاب المجتمع الجزائري يزد في عوامل نها :استمرار القولون في انتزاع الضرية من الأراضي الفلاحة الخصبة أو تقلص الأراضي الزراعية والرعوية،وانخفاض إنتاج الحبوب ب20% أمام تضاعف عدد السكان في الجانه الجزائري وإفساح المجال لتوسع مساحات الكروم، وإهمال زراعة الحبوب وتزايد عدد السكان وضعف متوسط المردود ألهكتاري للحبوب في القطاع ألفلاحي الجزائري مقارنة مع القطاع الفلاحين للمعمرين

-كان لمصدرة الأراضي الجزائريين ومنها للرأسمالية الأوروبية وإلغاء الرسوم الجمركية ، تأثير على النية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر

[1]- ياسين وادفلي، التنظيم العقاري بمنطقة الأوراس بين 1863-1900 وآثاره الإقتصادية والإجتماعية،مذكرة ما جيستر في التارخ الحديث والمعاصر، قسم التارخ ةالأثار جامعية باتنة 2010-2011 ص 80

[2] - صالح فركوسو محاضرات ..... المرجع السابق، ص 139

-وقد أكد حوليان ذلك بقوله : « إن السبب الرئيسي في هذه الكارثة هو تنامي إدخال الجزائر في الحركة الاقتصادية الدولة، وتغير نسبة الإنتاجية من طرف النظام الاستعماري وذلك من خلال نشاط رؤوس الأموال بإستزاف شروان البلاد وتصديرها واستغلال أراضي الجزائريين لزراعة النقدية من قطن وتبغ وغيرها .....» بعدما كانت الجزائر تدعى بمطاسير روما خلال العهد العثماني،وتصدر الحبوب في جنوب فرنسا و إيطاليا خلال الحكم التركي

-كما ثبت أن مساحات كبيرة من أرضي بلاد الجزائر، لم تشغل من طرف المعمرين وأن بعض الجمعيات الرأسمالية لم تشتعل أكثر من 71%من المساحة الممنوعة لها وذلك لإهمالها خدمة الأرض وجعلها بطبيعتها

بالإضافة إلى انتشار الجراد فقد شمل معظم أراضي الشرق الجزائري وأصبح يهدد القبائل، وفي عام 1846 م ، رفع مكتب قسنطينة باتقريرة بأن الزراعة كانت الكثير بعودة إنتسام ألجرادلها،كما حلت سنة 1847 أزمة حادة ذلك أن آفة الجراد التي كان يطلق عليها ريح الصحراء بالإضافة في الجفاف والقطع الذي أولى إلى هلاك الناس والمواشي كما شهدت سنة 1848م ، هي الأخرى انتشار الفقر بشكل كبير وقد تصادفت تلك الأزمة الاقتصادية بهجرة الأوروبية إلى البلاد بشكل عام. ((1)

-فكانت تترع الأراضي من الفلاحين الجزائريين لصالح المعمرين وذلك بعد إرهاق كأملها بأنواع كثيرة من الغرامات وكان من أبرزها الضريبة العربية التي يدفعها الجزائريون دون غيرهم، وكانت الغاية منها تجريدهم من ثرواتهم بأساليب قانونية، فأصبحوا يدفعون للضريبة الدنيا من الزكاة وعثور وضريبة عن الحيوانات التي تختلف حسب النوع، وما تقدره مصالح المكاتب العربية .((2)

-وكانت هذه الأخيرة والقوات الاستعمارية بشكل عام يعملون على إخضاع الأهالي بمختلف الوسائل منها إضرام النار في القرى وفرض العقوبات الجماعية، كحجز الأمتعة والأملاك الفردية والجماعية، حيث كانت الأرض المحجوزة تعود إلى أنلاك الدولة، فتضاعف عدد الفقراء بين الجزائريين (3))

---

[1] . صالح وكوس ،محاضرات ب تاريخ المرجع السابق ص 139-140

[2] . مصطفى عبيد ، المرجع السابق ، ص84

[3] . صادق دهاش، المرجع السابق، ص 121

حيث تحول البعض من هؤلاء إلى خماسين بحقولهم، وظل المعمر يفرض عليهم تكاليف ثقيلة، هذا في الوقت الذي تضاعف في نشاط الكاتب العربية في حفر الآبار وبناء السدود وإقامة طرق المواصلات، والعمل على زراعة الكروم والعنب وغيرها في حيث كان الأهالي يصارعون المجاعة، إذا كان الفلاح يشتري الحبوب من المعمر بزيادة 40% في شهرين و240% في السنة حيث استمرت المجاعة من 1845إلى غاية 1850، فلاحظ المتري بنتيجة لتلك الحالة المزري التي ألا إلها الأهاي من ضياع أملاك الناس وعقاراتهم تحت تأثير الحاجة إلى النقود بما كانوا يقدمون عليه من ابرام عقود وبوية تحت أسماء مختلفة، فكان اليهود يشتري الدار التي تساوي 10 ألاف وأنك ب 100 فرنك كما يسعى بعض التجار الفرنسيين الجلب الحبوب من مختلف الجهات وتوزيعها على المحتاجين بقسنطينة ونواحيها بواسطة تذاكر، كان يوزعها المكتب العرب، والجانب الأزمة الاقتصادية صدر يوم 11 جانفي 1851 كقانون تجاري ينص على فتح الأبواب أمام تحسير المتوجات الفلاحة الجزائرية كالحبوب وغيرها

وقد سيطر المعمرون على أهم الأراضي بموجب مجموعة من القداوات والقوانين أهمتها : قانون 26أفريل 1851 الذي يقضي يتظيم تمليك الأراضي للأوروبي، ويسمح للشركات الفرنسية والأوروبية بالإستعمارة القطاع الزراعي، حيث حصلت الشركة العامة السويسرية التي تأسست عام 1852م على 20ألف هكتار إنواحي سطيف ((1) وأعطيت للشركة العامة الجزائرية التي تكونت عام 1865 ما يعادل 100.000 هكتار موزعة على المعالات الثلاث قسنطنية الجزائر وهران ((2)

كما أصبرت في إطار عملية انتزاع الأراضي سياسة حصر القبائل الكثير من القبائل على مغتدرة أراضيها وانتشار مراكز إستطانية بدلا منها تحت جرائد المطاثب العربية، فكانت النتيجة فقدان الفتاح الجزائري حوالي 249 ألف هكتار في قسنطينة لوحدها فقدت 16 قبيلة أكثر من 65 ألف هكتار، وفي عزابة حوالي 50781هكتار ((3)

[1] عبد القادرحميد، فرحات عباس رجل الجمهورية،د ط ، منشوات تالة، الجزائر، 2007 ص 04

[2] فرحات عباس، ليل الإستعمار، المصدر السابق، ص 128 .

[3] محفوظ قداش، المرجع السابق، ص 157 .

أما في جانب الصناعة ففي قسنطينة وعحب احتلالها اشتهرت بصناعيين : صناعة الجلود،ةالنسيج الصوفي، ولكل صناعة أهمية خاصة وأسباب تدهور الذباغة كغير من الصناعات والحرف، كان نتجد هدم الأحياء الشعبية وبناء منازل أوربية على أزقاضها، مما أزعج الدباعين والإسكافيين ((1) كما تركزت صهود الاستعمار الفرنسي في هذا القطاع استغلال الثروات الباطنية ونقلها فرنسا على شكل مواد خام لخدمة الصناعة الفرنسية.((2)

أما فيما يخص التجارة فقد تراجعت خلال فترة الاحتلال بعد أن كانت تعرف نشاطا كبيرا قبل ذلك وأصبحت الجزائر سوقا للبضائع الفرنسية خاصة بعد أن غير الفرنسيون المكاييل والأوزان التي وجدوها في الجزائر وعوضوها بالمخابيل والأوزان الفرنسية، وكان قيادهم المسؤولين بالعمل على احترام هذه المكاييل والمقاييس الجديدة.((3)

وتمت إقامة عدة مشاريع للنقل الصحراوي بهدف تنشيط التجارة الداخلية حيث كان هناك مشروع خط سكة حديدية تمتد من الجزائر إلى بوسعادة وورقلة على أن يتفرع بعد ذلك إلى فرعين : واحد إلى تونس، وطرابلس، والأخر إلى عين صالح و الهقار، وذلك منذ 1853م (4) أما التجارة الخارجية فركزت على استيراد كميات من الحبوب لسد حاجيات الأوروبيين نتيجة المجاعة والحرائق التي عرفها الجزائر، وكانه أهم المواد التجارية المصدرة هي : الصوف، الجلود ,والشمع والعدل والحبوب والزيوت أو كانت أهم الموانئ التجارية كل من عنابة وبجاية والجزائرو وهران(5)

-الإجتماعيةو الثقافية

-كانت الحالة الإجتماعية صورة معتبرة عن الحالة الإقتصادية، و لم يكن دور ضباط المكاتب العربية خلال هذه الأزمات سوى رصد الخسائر البشرية، حيث قدرت الضحايا نتيجة وباء الكوليرا عام 1849م ب

---

[1] يحي بوعزيز. تاريخ الجزائر في الملتقيات .....المرجع السابق، ص 78.
[2] شارل روبيو آجيرون، المسلمون الجزائريون ج1 المرجع السابق، ص 683.
[3] محفوظ قداش، المرجع نفسه، ص 161.
[4] - عميراوي أحميدة،الساسة الفرنسية م (7) المقاومة الجزائرية في منطقة سكيكدةو المرجع السابق. ص 93.
[5] - يحي بوخريز، ثورة الباشاغا، المرجع السابق، ص 37.

9.484 نسمة بكامل مقاطعة قسنطنيةو بل الأفطر من ذلك أدى هذا الوباء إلى هلاك قبائل بكاملهاو فمثلا في بعض القبائل آلقاطنة بين مدينتي سطيف وبجاية كانت تفقد يوميا 80 شخص ويدكر "نوشي " من خلال تقارير المكاتب العربية، أن هذا الوباء انتشر قبل ب 1849 م في منطقة منذ بداية الإحتلال[1] ويمكن تسجيل حلاب المواليد والوفيات بقسنطينة كالتالي :

المواليد				الوفيات			
السنة	ذكور	إناث	المجموع	رجال	نساء	أطفال	المجموع
1847	299	302	601	349	295	563	1207
1848	365	312	677	319	267	649	1235
1849	430	381	811	606	478	773	1857
1850	/	/	773	402	311	673	1386
1851	/	/	1119	338	308	733	1379

ومن خلال النظر إلى هذا جدول والتمعن فيه،يظهر لنا أُن عدد الوفيات أكبر بكثير من عدد المواليد.

فمجموع المواليد والفيات بقسطنية وحدها بلغ عام 1851م حوالي 6.64% من المواليد و7.87% من الوفيات،وبناء على هذه الإ خصائيات المتجرت عام 1845م كان مجموع الكان قد بلغ المليون نسمة، في المقاطعة.

[1]- صالح فركوس، مخاضرات ..... المرجع السابق، ص 141.

وقد كان تضاؤل السكان خلال السنوات الصعبة مرتفعا فمثلا دائرة عنابة قد بلغت نسبة نقص سكانها مابين 1845- 1849م حوالي 432% آما دائرة القالة فكانت حوالي 3.86% آما قسنطينة فبلغت 2.55% ما بين سنتي 1848- 1852م [1]

إضافة إلى أن الكارلشال بيجو خطط لتخريب القرى التي يسكنها الأهالي تخريبا تاما، وكانت السلطات الاستعمارية تحاول الساق الخمر بالأهالي في ممتلكاتهم كالمحاصيل والمزروعات والدواويروالمواشي والأغنام وغيرها[2] وتام الاستعمار بإبعاد الجزائريين عن أراضيهم فترتب عن ذلك انتشار البطالة والفقر والاهمال، والتهميش وذلك منذ أن وطأت أقدام المعمرين أرض الجزائر [3].

- وأكدت شهادات ضباط المكاتب العربية الحالة الميؤس منها لدى الكثير من القبائل إذ لم تخل أسرة من الضحايا، ونتيجة لانتشار الرعب في البلاد وكثيرا ما هاجر الناس خوفا من هذه الأوبئة تاركين مرضاهم من ورائهم بدون نجدة.

-وأهلك الزرع والخضر والفواكه، وتحسيب في انتشار الأمراض عام 1866،واشتد خطر عام 1867، ويليه موت المواشي، وبلقابل ارتفع سعر المأكولات والمشروبات، وهكذا بقي الجزائريون من غير موارد واضطرو إلى أكل الحشيش ولحم القطط والكلاب، أما المعمرون فكانوا في مأمن من هذا البلاد وعوضا أن يقدموالهم يد المساعدة طالبوا السلطات الفرنسية بعادهم من حول منازلهم حيث كانوا يبحثون عن بقايا الأطعمة[4] ومست هذه المجاعة أغلب مناطق البلاد، على الأخص مدينة قسنطينة والهضاب .

العليا، فكانوا يموتون جماعات وأفرادي القرى والمدن والطرقات، ويمكن تجيل إحصائيات الوفيات بالمقاطعة خلال عام 1867 كالتالي :

فترة	عدد الوفيات

[1]- 1صالح فركوس، المرجع السابق، ص 142

[2]- مصطفى الأشرف، المرجع السابق، ص 61

[3]- أحمد توفيق المرجع هذه الجزائر المرجع السابق، ص 14.

[4]- بشير بلاح وأخرون، تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1989) ج1 د ط دار المغرفة، 2010الجزائر ص 72.

من 25 إلى 30 سبتمبر	1985 نسمة
من 1 إلى 8 أكتوبر	1167 نسمة
من 9 إلى 15 أكتوبر	867 نسمة
من 16 إلى 22 أكتوبر	544 نسمة
من 23 إلى 29 أكتوبر	453 نسمة
من 30 إلى نوفمبر	518 نسمة
من 6 إلى 12 نوفمبر	183 نسمة
من 13 إلى 20 نوفمبر	250 نسمة
من 20 إلى 26 نوفمبر	69 نسمة
من 27 إلى 3 ديسمبر	98 نسمة
من 4 إلى 10 ديسمبر	39 نسمة

المصدر : صالح فركوس، محاصرات.....، المرجع السابق، ص 143.

فكانت الأوبئة إلى جانب المجاعة تحصد الألاف من الأهالي وأتحرك مؤسسة المكاتب العربية ولا السلطات الفرنسية ساينا، [1]بل زادت الأهالي فقر أورعبا وأمعانا في الاستئصال والابادة، فمثلا في أعالي السهول السطايفية فقد أولاد عبد.

النور نصف عددهم أحيث أصبح عددهم 12.785 نسمة، بعد أن كان 25.31 نسمة.

-من هنا يمكن القول أن مقاطعة قسنطينية قد فقدت حوالي خمس سكانها نتيجة، انتشار الأوئية و الأمراض والفقر و المجاعة، خاصة الخماسين، النساء، الشيخ، الاطفال،والفقر بشكل عام [1] ولعل الاحصائيات المفصلة

[1]- صالح فركوس، مختصرف تارخ الجزائر، المرجع السابق، ص 143.

تين إلى أي حد كانت السكانية للمقاطعة قي تضاؤل ميتم حسب الدوائر التالي

الدوائر	عدد السكان سنة 1866	عدد السكان سنة 1849	عدد السكان المفقودين
قسنطينة	154.503 نسبة	92.679 نسبة	61.824 نسبة
ميلية	29.656 نسبة	25.963 نسبة	3.693 نسبة
عين البيضاء	61.183 نسبة	42.698 نسبة	18.485 نسبة
تبسة	41.611 نسبة	23.297 نسبة	18.314 نسبة
سطيف	147.567 نسبة	122.048 نسبة	22.519 نسبة
تاقيطونت	30.151 نسبة	28.666 نسبة	1.485 نسبة
بجاية	87.870 نسبة	79.458 نسبة	8.412 نسبة
برج بوعريرج	97.363 نسبة	83.386 نسبة	13.977 نسبة
باتنة	108.229 نسبة	85.802 نسبة	22.427 نسبة
قالمة	36.792 نسبة	30.148 نسبة	6.644 نسبة

-المصدر : صالح فركوس، إدارة المكتب ... المرجع السابق، ص 249

- تجريد الأهالي من أراضيهم في وتسلمها إلى المعمرين وتشريدهم إلى المناطق القاحلة وتحويلهم إلى خماسين. فقد تم إخضاع الشعب للأقلية الأوروبية وقوانبهم وتسخيرهم لخدمة المشاريع الإستعمارية، وعزلهم

[1]- صالح فركوس، غدارة المكاتب العربية..... المرجع السابق، ص 248.

عن العالم،[1] تحطيم البناء العقائدي الذكري للمجتمع الجزائري المتمثل في الدين الإسلامي واللغة العربية [2] والأخلاق بسبب حرب إلى بادة الإستعماريةو والسعي من وراء ذلك هو لخلق فئات إجتماعية منسلخة عن عاداتها وتقاليدها في قالب فرنسي وجعلم نموذج حضارة المستحيل[3]

ولقد استطاع الاستعمار الفرنسي ابتداء من سنة 1830 أن يقضي على البيئة الاجتماعية للمجتمع الجزائري حيث اختفت فئتان إجتماعيتان وهما الأتراك والكرامة على أساس هي التي وقفت جرحه الجملة العسكرية الفرنسية وعلى انهيارها كان وراء تفكيك المجتمع الجزائري الذي يستطيع موكبة، المقاومة وبفي متذبذبا بسبب فقدانه لفئة تحملت مسؤولة هذه المواجهة فكانت عبارة عن قيادة تقليدية له وهذا ما انفكس سلب على تطوره اجتماعيا [4]وحتى الطبقة الاجتماعية السفلي هي الأخرة لم تسلم من أعمال الفناء والمسح، فالأرياف التي كانت تعتبر مصدر أساسيا لغالية المجتمع الجزائري، أصبحت مع بداية الاحتلال معرضة اللنهية والسلب مما دفع بالفلاحين تحت طائلة الفقرو الحاجة إلى بيع أراضيهم للمعمرية الجدد خاصة وأنه ما بين 1830-1847، شهدت الجزائر سياسة تدمرية استيطانية فإنتشرت بذلك ظاهرة السطو بالقوة على آراضي الفلاحين .[5] حيث صدر أحد الثواب في المجلس الوطني الفرنسي يوم 24 ماي 1847 بقوله : << غالبا ما سمعت رجالا أكن لهم كل الاحترام ولكن لا أزوق معهم ياقولهم ليس من الخلاق في شئ حرق المحاصيل الزراعية وتفريغ النخازين ومباغته الرجال والنساء والأطفال وأنا أحول أن هذه الأمور مؤسفة حقا و لكن كا من يريد محاربة العرب يجد نفسه مضطر ألارتكابها >> [6]- فعملت فرنسا على ارتكاب المجازوا إنتهاك الحرمات، وحرمان الشعب من أرضه، وتجريدة من ممتلكاته، وهذا بغرض إبادة هذا الشعب و إحتلال عنصر آخر محله [7] وجدت لذلك عناصر عسكرية تخصصت في أساليب الإبادة والرعب والدمار والتقليل الجماعي،

---

[1]- 2 رابح الونيسي، القضايا الوضحية في جريدة المبثر المرجع السابق، ص 84.

[2]- يحي بوعزيز سياسة التسلط، المرجع السابق، ص 40.

[3]- أحمد مهساس، الحقائق الاستعمارية والمقاومةط.خ دار المعرفة وزارة المجاهدين، الجزائر ص 44.

[4]- بوعزة بوضا رساية سياسة فرنا.....المرجع السابق، ص106.

[5]- المرجع نفسه، ص ص 106-107.

[6]- أوليفي لوكورا غرانميزون الاستعمار الابادة تأملات الحرب والدولة الاستعمارية، ترنورة بوزيدة، د ط دار الرائد الجزائر 2007 ص66.

[7]- المرجع نفسه، ص 17.

خاصة وأنه منذ بداية الإحتلال ارفض الجزائريون الخضوع بالرغم من الحصار المطبق عليه، وبذلك كانوا إلى المقاومة[1]

- وقد عملت القيادات السياسة والعسكرية المتوالية طيله فترة الحكم العسكري 1830-1870على إخضاع الأهالي وتحطيم معنويا تهم بالسف والمجاعة والأوبئة والتشريد، فشت حملات الابادة وتم الإستلاء على الأراضي ومحاصرة من بقي على قيد الحياة من السكان في الأماكن القاحلة، بذلك قد صهور أوضاع السكان وإبغدمت المنشآت الصحية، إذ صدر أحدالرحالة الألمان في رحلته إلى الجزائر عام 1863م : << أنه رأى كل النواحي التي مربها من وهران إلى عنابة ومن تيارت إلى ورقلة خرائب من الطين يسكنها أناس شبه عراة ويلبسون ثيابا باليه معظمهم في حالة جوع دائم، وعلى حافة الهلاك [2]

- وأمام كل هذه الأزمات لم تحرك السلطات ساكنا و من حيث سقط العديد الضحايا نتيجهوباء الكوليرا[3]

-وكان السبب في حصد الآلاف من الأهالي هو الأزمات الاقتصادية التي توالت على الجزائر، وهجرة الأوروبيين وتجربة الأهالي من أراضيهم[4].

أما الوضع الثقافي، فإن أهم الجوانب التي نرى من خلالها هي جانب التعليم

ولذا نرى أن فرنسا تركت قطاعا تقليديا رغم إدعائها أنها تهدف إلى سياسة تعليم تساعد الأهالي على التمدن، إذ إن سياستها هذه كانت في حقيقة الأمر وسيلة من الوسائل الفعالة للتمكين لأهداف سياستها الاستعمارية، ولذا رأت أن المدرسة الفرنسية، لن تقوم إلا على أنقاض المدرسة العربية التقليدية إلى كانت في نظر الفرنسيين تشكل حاجزا دون قيام مدرسة استعمارية في الجزائر ومن ثم أستهدف النظام الاستعماري القصاء على التعليم العربي من محتواه، وقامت بمصادرة الأوقاف التي كانت في العهد العثماني تمثل القلب

---

[1]- محمد العربي ولد خليفة، المحنة الكبرى مدخل لدراسة عن معاناه شعبنا ومقاومة البطلية بصوص مختاره د ط الديوان الوطني المطبوعات المدرسية الجزائر، ص 191

[2]- أبوالقاسم سعد الله أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر ج3، المرجع السابق، ص 22.

[3]- أبو القاسم سعد الله الحرية الوطنية (ج1) المرجع السابق، ص 18.

[4]- محمد العربي ولد خليفة، المرجع السابق، ص 192.

النابصى له، وحطمت المدارس والمساجد والزوايا وقاصت دور التعليم،وحرمت الجزائريين من اعتماد المدارس الحرة .[1]

وحرصوا على أن يتصل الجزائريون تعليما بسيطا فقط يمكنهم من العمل في الحقول والمزارع الأوربية .[2]

- أما فيما يتصل بهذا خيل الأوقاف، وهي التابعة للمؤسسات الدينية، قد اعتبرت فرنسا قطع سيولتها عن التعليم، فأقدمت على مصادرتها مبكرا بقرار من كاو ى يل في 07 سبتمبر 1830 ولي تستين منها سوى ما تقلق بأوقاف مكة والدينة أوقاف المساجد أو سبل الخيرات أو الطرقات تجاوزت ملكيتها 2600 ملكية سنة 1830.[3]

-سلب حرية الجزائرين في التعامل بها رسميا كأداة تغير إلى جانب الأوضاع المضطربة التي كان عليها المجتمع الجزائري ، وكان من نتائج هذه السياسة أن تعرضت المؤسسات الثقافية التي تشرف على التعليم إلى القلق و الهدم مع انقطاع التموين وهذا م ادى إلى انقطاع التلاميذ على التعليم أما العلماء فق أجيرو على الهجرة إلى بعض الدول العربية وأمام هذا الوضع المتدهور جراء سياسة التجهيل المطبقة من طرف ادارة الاحتلال عمدت هذه الأخيرة الموضع بدائل لسلح المجتمع عن الثقافة العربية التي كان يتعلم العربي فيها أحد .

أما الوضع الثقافي، فإن أهم الجوانب التي نرى من خلالها هي جانب التعليم

ولذا نرى أن فرنسا تركت قطاعا تقليديا رغم إدعائها أنها تهدف إلى سياسة تعليم تساعد الأهالي على التمدن، إذ إن سياستها هذه كانت في حقيقة الأمر وسيلة من الوسائل الفعالة للتمكين لأهداف سياستها الاستعمارية، ولذا رأت أن المدرسة الفرنسية، لن تقوم إلا على أنقاض المدرسة العربية التقليدية إلى كانت في نظر الفرنسيين تشكل حاجزا دون قيام مدرسة استعمارية في الجزائر ومن ثم أستهدف النظام الاستعماري القصاء على التعليم

---

[1]- مصطفى عبيد، المرجع السابق، صص 77.78

[2]- أبوا قاسم سعد الله، أبحاث وراء في التاريخ الجزائر، ج5 المرجع السابق، ص135.

[3]- خديجة بقطاش، الحرية التبشرية الفرنسية بالجزائر 1830-1871 دبلوم دراسات عليا تحت إشراف أبوا قاسم سعد الله، مطبوعة بالجزائر،1992 ص 23.

العربي من محتواه، وقامت بمصادرة الأوقاف التي كانت في العهد العثماني تمثل القلب النابصى له، وحطمت المدارس والمساجد والزوايا وقاصت دور التعليم،وحرمت الجزائريين من اعتماد المدارس الحرة [1]

وحرصوا على أن يتصل الجزائريون تعليما بسيطا فقط يمكنهم من العمل في الحقول والمزارع الأوربية [2]

أما فيما يتصل بهذا خيل الأوقاف، وهي التابعة للمؤسسات الدينية، قد اعتبرت فرنسا قطع سيولتها عن التعليم، فأقدمت على مصادرتها مبكرا بقرار من كاو ى يل في 07 سبتمبر 1830 ولي تستين منها سوى ما تقلق بأوقاف مكة والدينة أوقاف المساجد أو سبل الخيرات أو الطرقات تجاوزت ملكيتها 2600 ملكية سنة 1830[3]

- سلب حرية الجزائرين في التعامل بها رسميا كأداة تغير إلى جانب الأوضاع المضطربة التي كان عليها المجتمع الجزائري ، وكان من نتائج هذه السياسة أن تعرضت المؤسسات الثقافية التي تشرف على التعليم إلى القلق و الهدم مع انقطاع التموين وهذا م ادى إلى انقطاع التلاميذ على التعليم أما العلماء فق أجيرو على الهجرة إلى بعض الدول العربية وأمام هذا الوضع المتدهور جراء سياسة التجهيل المطبقة من طرف ادارة الاحتلال عمدت هذه الأخيرة الموضع بدائل لسلح المجتمع عن الثقافة العربية التي كان يتعلم العربي فيها أحد .

أبرز معالمها وتمثله هذه البارئل في تطبيق سياسة تعلميه [4] حيث خاطب مجلس الشيوخ الفرنسي قائلا «...مما لا ثك فيه أن التعليم في الجزائر كان سنة 1830 أكثر انتشار وأحسن حالا مما هو الان » كما كتب الكاتب الفرنسي بولاردا لقد أحدث وجود الفرنسيين في الجزائر اضطرابا بالغاتيين هؤلاء المفكرين والأدباء مما اضطر معظمهم إلى ترك وظائفهم التي كانوا يشتغلونها كما تشيت وتمثيل التلاميذ الذين اضطروا هم أيضا إلى السعي وراء العلم السر بعد أن كانوا يتعلمونه في حرية تامة.. [1]

---

[1]- مصطفى عبيد، المرجع السابق، ص ص 77.78

[2]- أبوا قاسم سعد الله، أبحاث وراء في التاريخ الجزائر، ج5 المرجع السابق، ص135.

[3]- تورين، المرجع السابق، ص 118

[4]- بوعزة بوضارساية، سياسة فرنسا البربرية ...المرجع السابق، ص ص 128-129

فقررت وزارة الحرب الفرنسية مراجعة المؤهلات العلمية ونظمت اختيارات جديدة فرضتها على رجال التعليم لتمنع الكثير منه من التدريس وطردت الأجانب خاصة المغاربة والتونسين فأدى الاضطهاد بالكثير من أُهل العلم والثقافية إلى مغادرة الوطى وأغلقت جل المدارس والمساجد والزوايا أو حولت إلى أغراض آخرن وقد اعترف الدوق،ومال بذلك في تقريره قائلا قد تركزنا في الجزائر واستولينا على المعاهد وحولنا ها إلى بين أو تكنات أو مرابط للخيل واستحوذ على أوقافالمساجد والمعاه » [2]

وتذكر بعض التقارير الفرنسية أنمخي بداية الاحتلال « كان عدد الأشخاص الجزائريين الذين يعرفون القراءة والكتابة تفوق نسبتهم 40% وأنه لا يكاد يوجد في الجزائري واحد» وخلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر، زاد الجزائر الشيخ بيرم التونسي الذي تصل بكثير من علماء الجزائر ومتقفيها، وكان محفظا في إبداء رأيه فيما يخص حالة الثقافية في الجزائر واكتف بقول « إن الثقافة في الجزائر شأنها شأن تونس» [3]

- وذلك بتراجع عدد المؤسسات الدينية والتعلمية، في عنابة مثلا، من مجموع 39 مدرسة و37 مسجدا وجامعا وزاويتان، فكانت موجودة قبل الاحتلال، الفرنسي منها الاحتلال سوى 03 مدارس و15 مسجدا فقط [4]

أما عن سياستها تجاه العالم التاريخية فإنه منذ غزو الجزائر، بدأ القادة في طمس الرموز الدالة على انتماء الجزائر الحضاري الإسلامي، والعمل على احتلال المعالم الفرنسية محلها، وقد شمل هذا الطمس كل المدن

بدون إستثناء ، ولكن بدرجات متفاوتة، وهناك من يذكر أن مدينة للجزائر كانت تبدو في سنة 1841 في حالة هدم وإعادة بناء. [5]

---

[1]- خير الدين سترة، المهاجرون الجزائريون إلى البلاد التونسية ،ط،خ دار كردادة، الجزائر2013 ص ص 48-49

[2]- تورين، المرجع السابق، ص 118

[3]- خير الدين، المرجع نفسه، ص 49

[4]- عبد المجيد بن عدة، الخطاب النهضوي في الجزائر1925-1954، أطروحة لنيل شهادة الدكتورة دولة في التاريخ الحديث والمعاصر،قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2004-2005 ، ص 23

[5]- تورين، المجاهدات الثقافية في الجزائر المستعمرة 1830-1880تق بوعمران الشيخ، مجلة الأصالة، ج2 العدد ع06، منشورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف تكان 2011،ص 117

- وهذا في جانب سلب التحف الذهنية والقصية والعاجيه والأسلحة للمحتفظ بها كذكرى لأبطال عرفت بهم الجزائر، وليس هذا بالأمر الغريب على الفرنسيين الذين يدعون أنهم جاؤوا النقل المضارة في مجتمع متخلف، فقد قام نابليون الأقل بالسطو على التحف وآثار الأهرامات بمصد وهذا دليل على ضعف حضارتهم.

وتذكر شهادة أحد المفكرين "« وطوكفيل" عن حقيقة السياسة الاستعمارية المنتهجة لتدمير الشخصية الجزائرية :" لم يكن المجتمع الإسلامي في إفريقيا غير متحضر،كان فقط ذا حضارة متأخرة وغير مكتمللة، كان يوجد فيه عدد كبير من المؤسسات الخيرية، التي كان هدفها تقديم العون للمحتاجين والتربية العمومية،وضعنا يدنا في كل مكان عل عائاتها، وحولناها عن مقاصدها الابق، لقد أنقصنا عدد المؤسسات الخيرية وتخلينا عن المدارس، وفرقنا حلقات الدروس، إنطفأت الأنوار من حولنا، توقف رجال الدين ورحل

القضاء بمعنى أننا أرضعنا المجتمع الجزائري أكثر بؤسا وأكثر رعبا، وأكثر جهلا، أكثر بربرية مما كان عليه قبل أن يعرفنا » [1]

- وقد عملت فرنسا على تعميم التعليم الفرنسي في البلاد لتخريب الحضارة الغربية والوصول الى دمجهم المجتمع الغربي هدا من الناحية النظرية اما الواقع فالاستعمار الفرنسي سعدالى القضاء على التعليم العربي وايجاد تعليم خاض يخدم مصالحه و لا يستفيد منه الاهالي الا بنطاق محدود لان التعليم العربي نضره سيحول دون نشر افكاره و ثقافته ، و قد مارسو في الحقيقة سياسة التضليل وكانو يجبرونالجزائريين على ترك ثقافتهم و في نفس الوقتيضعونهم في الوصول الى الثقافة الاستعمارية [2]

_ و لم يخف الفرنسيون مند احتلالهم الجزائر مشاريعهم الادماجية و عنصريتهم و تحيزهم المفرط لثقافتهم و لغتهم و ديانتهم ، لدا كانو يرون ان السبيل الوحيد للحفاظ على المصالح المادية لفرنسا في الجزائر على المدى البعيد هو المدرسة لانها وسيلة هامة للسيطرة على عقول الجزائريين [3]

---

[1]- أبو القاسم سم الله ،الحركة الوطنية.ج2 المرجع السابق، ص 62.

[2]- الجيلالي صاري، محفوظ قداش، الجزائري التاريخ، المقاومة السياسية 1900-1954، ثر عبد القادرين حراث، المؤسسة الوطنية الجزائر 1987، ص 240.

[3]- صالح حيمر، المرجع السابق، ص 299.

و في هدا الاطار اوجدت فرنسا في مدرستها نوعين من التعليم ، نوع خاض بالاهالي له منهاج خاص، و نوع خاصبابناء الكولون له نوس مستويات التعليم بفرنسا من حيث المناهج ، فالمبدا الاساسي في التعليم الاستعماري هو الحرص على ان لا يتحول دلك التعليم الى اداة يستغلها الاهالي ، و لا يسمح بدخول المدارس الا بعض من ابناء الاهالي لهدف تكوين نخبة مثقفة مقطوعة عن اصلها بحيث يشعر هؤلاء بانهم غراباء عن دويهم، و تنقطع صلتهمعن ابناء البلاد

وتينكرون للتقاليدو يتشبهون باسيادهم [1]

و كان التعليم موجه للبنين و البنات، و بالنسبة للاماكن المخصصة لهذه المدارس،فقد وضفت بعض الزوايا والمدارس و حتى المساجد القديمة، امثال مدارس قسنطينة للبنات، كانت في جامع سيدالرماح،و كانت مدارس البنات تخضع لنفس شروط البنين. [2]

اما عن برامج التعليمية، فبالنسبة للفرانسيين فهي نفس البرامج المطبقة في فرنسا، اما المدارسالعربية فكان عددها مدارس للبنين و اربعة للبنات في كامل القطر الجزئري، و تتضمن برامجها تعليم اللغة الفرنسية وشرح دور فرنسا و افريقيا و الجزائر، الاقتصار على التفسير اللعوي للقران الكريم و تحريم الاشارة الى لاسلام كدين او حضارة . [3]

-ولهذا السبب و منذ البداية،فانة الجزائريون تمسكوبقيمهم الثقافية و دافعوا عنها بشدة و تصدا للتجهيل و رفضو طويلا ارسل اولادهم الى المدارس الفرنسية التي لم يثقو فيها، وعندما اصطرو حاجة الى البحث عن المعارف الضرورية للحياة اليومية بدأ الاطفال يتدولون على المدارس الفرنسية محافصين على شخصيتهم [4]

---

[1]- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافية، ج3 دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1989، ص 32.

[2]- أبو القاسم سعد الله أيحاث وأراء (3) ج3 المرجع السابق، ص 11.

[*]- الكسي 222دوطوكفيل المصدر السابق ،ص

* * الكسي دوطوكفيل . احد كبار الفكرين الفرنسيين المحدثين (1805 1859) مؤرخ و عالم اجتماع و منظر سياسي ، كان له دور بارز في توجيه سياسة الاحتلال و الاستطان الفرنسي بالجزائر،انتخب عضوا للجمعية الوطنية الفرنسية 1839 1848، ثم اصبح نائب لرئيس الجمعية ،الف عدة مؤلفات ،لينظر المصدر نفسه،ص 8

[4]- المصدر نفسة، ص 126

- و على العموم فان سياسة المدارس العربية عرفت نوعا من الانتعاش في فترة الحكم العسكري و اعتبرت هذه الفترة من ازهى فترات التعليم الحكومي الفرنسي في الجزائر ، ولكن تراجعت فيما بعد نتيجة إهمال السلطات بحيث رفضت كل اعانة مالية للمدارس الابتدائية و كان عددها مابين 1851 1870، 46 مدرسة و لم يبقى منها في 1883 سوى 24 مدرسة في المناطق العسكرية [1]

- ادركت فرنسا انها ان ارادت البقاء في الجزائر عليها القضاء على الروح التي تجمع بين الافرادالمجتمع و توحد بينهم ومنحهم الثقة في النفس و القدرة على المواجهه، و هذه الروح هي الاسلام فهو عنوان وجود الامة وسر بقائها [2].

وبذلك سعت الى محاربةالدين الاسلامي عن طرق نشر المسيحية بتعاون مع مختلف اقطاب المسيحية في العالم،و ذلك ان سقوط الجزائر يعني سقوط قلعة اسلامية، و اعادة امجاد روما،و هو ميمثل انتصار للصليب في الارضالافريقية و الدليل على انه بمجرد دخول مدينة الجزائر علقو الصليب على ثلاثة ماذن بهاء

-ثما اعطيت اوامر للجيش الفرنسي بهدم المؤسسات الدينية و تحويل البعض منها الى كنائس و مرابط للخيول و مستودعات عسكرية . ففي قسنطينة تعرضت الكثير من مساجدها و جوامعها الى الخراب منها مسجد صالح باي الديحول الى كنيسة وجامع رحبة الصوف الذي تحول الى مخزن بعد عام 1837 ثم حول مرة اخرى الى ملجأ و نفس المصير لقيه جامع القصبة وجامع الكبير وجامع سوق الغزل و جامع سيدي الاخصر و عنابة هدم بها حوالي 27 مسجد كان من اهمها جامع سدي بن مروان الذي كان من اعظم مساجد عنابة، وكذلك بجاية تعرضت

العديد من مساجدها و جوامعها إلى العدم قيل 1859م. [3]

أما الزوايا وهي الأخرى لم تسلم من سياسة التهديم والتخريب لكونها عبارة عن مؤسسة دينية متكاملة، ففيها السكن للطلبة والمربين وتكفل بالإطعام، والتعليم،إلى جانب العبارة، وهذه المواصفات أعطتها

---

[1]- أحمد مهساس، المرجع السابق، ص 38

[2]- عمار هلال، أبحاث دراسات في تاريخ الجزائر (4) المعاصر،1830-1900 ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995، ص 109

[3]- عمار هلال المرجع نفسه، ص 109.

صبغة المؤسسات ذات التعليم العالي بالإضافة إلى دورها البارز في إعلان كلمة الجهاد ضد الاحتلال الفرنسي، لذلك سارعت إدارة الاحتلال إلى تعويض دعائم هذه الزوايا التي أصبحت بالنسبة لها خطر كبير يهدد توجدها في الجزائر،فبالنسبة لزوايا الناحية الشرقية سواء بقسنطينة وعنابة وبجاية، ففي قسنتطينة هناك العديد من زوايها هدم وحول وحزب منها زاوية سيدي على بن مخلوف، وزاوية سيدي الخزري، وزاوية ابن جلول، وزاوية بن رضوان بعنابة، و في بجاية زاوية سيدي محمد التواتي وزاوية لالا فاطمة،وزاوية محمد امقران. (1)

- اعتقد المعمرون خطأ بأنهم قادرون على نزع أراضي الجزائريين بقوة السلاح والمال،ولكن رغم الفقر إلا أن الجزائري ظل صامدا متماسكا بأرضية مدافعا عنها، إما بالنصر أو الشهادة إنه حب الأرض الذي يعد أقوى وأهم رابطة وطنية لوجود علاقة متينة تربط الجزائريين أراضيهم، فقد وقفا ضد سياسة المصادرة وواجهوا بعنف رهب المعمرين وتكالهم على الأراضي التي نتج عنها التخلف في أوساط الجزايؤين، رغم أنها عملت جاهده لتفكيك وتدمير البنية التحتية والهياكل الجماعية للمجتمع، فجزأت وفشت الأرض بعدما كانت ملكية جماعية انقسم منها السكان إلى دواوير وقرى، فتم تفجير العائلات من الداخل عن طريق النفي والهجرة الإجبارية أو الاضطرارية، لذا تضاعف عدد الفقراء والمتمولين والمتشردين والبطالين، فكانت النتائج كاريثية .

إضافة إلى سياسة الاحتلال الهادفة إلى استئصال ثقافة هذا المجتمع وهدم مقوماته عن الطريق دمج الجزائر في فرنسا، ووضعها في بوتقة الشخصية القومية الفرنسية، روحيا، ثقافيا، لغويا إلا أنها فشلت في القضاء على مقومات الشعب وإذابته في كيانها العام، نظرا لتمسك الجزائريين بمقوماتهم الوطنية ومقاومتهم لسياسة الإدماج.

.

[1]- ابو القاسم سعد الله تاريخ الجزائر الثقافي المرجع السابق ص 337

خاتمة

خاتمة:

بعد دراستنا لهذا الموضوع من مختلف جوانبه، توصلنا إلى جملة النتائج والاستنتاجات يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- أن النظام العقاري الذي كان قائما في الجزائر عشية الاحتلال الفرنسي كان يعتمد على أحكام تشريعية إسلامية، والأعراف المحلية، وأن طبيعة الملكية العقارية قد إرتطبت إلى حد بعيد بخصوصية المجتمع الجزائري، الذي تميز بتزايد دور القبيلة باعتبارها وحدة التنظيم الاجتماعي الأساسية، وكانت الأرض تمثل القاعدة الأساسية التي يقوم عليها المجتمع الجزائري قبل الاحتلال الفرنسي، لذلك نجد للسياسة الفرنسية العقارية التي كانت ترمي إلى تهديم أساس المجتمع الجزائري قد شكلت محور السياسة الاستعمارية ككل.

-لقد تميزت السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر بثبات الأهداف حتى وإن تغيرت الوسائل وتعددت الأساليب تبعا لتغيير الظروف السياسية والاقتصادية في كل من الجزائر وفرنسا، ويبدو ذلك في أن كل القوانين التي تم إصدارها ما بين 1830-1870 جاءت مكملة لبعضها البعض، فكان كل قانون يشكل أرضية صلبة للذي يليه.

- أن السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر تميزت بازدواجيتها بل بالعنصرية إذ نجد بأن الإدارة الاستعمارية عملت على تجريد الجزائريين من أراضيهم بمختلف الطرق والأساليب، دون مراعاة النتائج الوخيمة التي يمكن أن تخلفها هذه السياسة، وبالمقابل نجدها تقدم للمعمرين أخصب الأراضي الجزائرية.

- الهجرة والإستيطان كانا هما الشغل الشاغل للمؤسسات الإستيطانية الرسمية في الجزائر.

- تشجيع الهجرة والإستيطان، ومصادرة الأراضي سهلت عملية بناء القرى ومراكز جديدة في شكل مستوطنات، ساعدت على إستغلال وإستعمار الأرض بما يخدم المصلحة الفرنسية والمستوطنين.

- تمكنت فرنسا بالشرق الجزائري من إرساء العينة الأولى لمشروعها الإستيطاني التوسعي، إذ أنها إستولت على مناطق شاسعة من الأراضي بنواحي عمالة قسنطينة، سطيف، ...غيرها.

- أدت سياسة الإستيطان التي إنتهجتها فرنسا في الجزائر بالخصوص في منطقة الشرق في الفترة المحصورة ما بين 1830-1870 إلى مس الجزائريين في كل من الجانب الاقتصادي والاجتماعي، مما أدى بهم إلى الشعور باليأس، والتشرد وقام بعضهم بالانخراط في صفوف المقومات الشعبية أو الأعمال الفردية.

- (1866-1867) هاجم فيها الجراد الأراضي الزراعية، وعم الجفاف فلم يجد الجزائري بدا من الإستسلام للأمر الواقع، فمات الآلاف منهم لنقص الموارد لأن الجزائري كان يجد في مطاميره ما يسد جوعه، وحين حضرت المجاعة كانت المطامير فارغة، لأن نقص الأراضي الزراعية ساهم في إخلائها، وفي هذه الأثناء إتجهت بعض القبائل إلى الهجرة من أراضيها نظرا للضغط الرهيب الممارس عليها.

- لقد أفرزت هذه السياسة نتائج إيجابية على المعمرين، كتحسين المستوى المعيشي وتوسيع أملاكهم عكس الجزائريين الذين عانوا الأمرين ماديا كالنقص في الرزق،و معنويا كالحنين إلى الأراض التي تعتبر الهوية بالنسبة لسكان الريف، فانتشرت الأمراض والمجاعات.

-يظل الاستعمار في جوهره هو احتلال الأرض واستغلال خيرات الشعوب مهما كان أسلوبها وزمنها، ولكن المتغير هو إيجاد الذرائع التي تصيغ له ارتكاب هذه الجريمة.

.

الملاحق

الجزائر ـ منطقة قسنطينة (1)

الامبراطـــوريه الفـــرنسيه
فـــرار منـــح الارض

نحن (2) . مشير فرنسا . والى الجزائر العام .

نظرا الى الأوامر المؤرخة بـ 21 جويليه 1845 . و 5 جوان وأول سبتمبر سنة 1847 . والى المرسوم الرئاسي بتاريخ 26 أفريل 1851 .

وبناء على رأي مجلس (3) الحكومة بتاريخ 2 ماي 1865 .

نـقـــرر

المادة 1 ـ منح السيد سيستي (Cesti ضبيب عسكري من الدرجة الأولى بفيلق اللفيف الأجنبي الثاني . الحامل لوسام الشرف والقاطن ببانتة . قطعة أرض حكومية ، سعتها تسعة وسبعون هكتارا ، اثنتان وثمانون آراء ، وخمسون سنتيارا . تقع بأرض المعذر (دائرة باتنة العسكرية) . كما هو مبين فى التقسيم المرفق ..

المادة 2 ـ سيقدم المستفيد الى الدولة ايراد سنوي ودائما . مقداره تسعة وتسعون فرنكا ، وخمسة وتسعون سنتيما . يدفع مسبقا كل ثلاثة أشهر الى قابض صندوق الأملاك العقارية التابعة لباتنة . وذلك بدءا من جويلية 1859 .

وقد يحصل على الايراد بطريقة الجبر . اما فى حالة عدم التسديد فيعلن اداريا عن سقوط الحق . وهذا طبقا لاجراءات الأمر المؤرخ بـ 11 جوان 1847 . كما يمكن شراء الايراد المذكور طبقا للاجراءات المتعلقة بالفصل الثاني من الأمر المؤرخ بأول اكتوبر 1844 .

الملحق رقم 01

عبد الحميد زوزو، نصوصا... المرجع السابق، ص 122

14 مايو 1866

يواصل الجراد تلافه في المقاطعة ، الا انه لم ينتشر الى حد الآن الا في الناحية الواقعة عند الطريق الواصله بين فيليب فل وبسكرة . وسيعرفكم الصدر [illegible] باسماء القبائل التي غزاها الجراد بحسب المناطق وبالمساحات التي [illegible] عشرده الكثيفة ، وبالخسائر الحاصلة مقدرة مساحتها بالهكتارات (الزويجة) وكذلك بالقبائل المهددة .

- جهة قسنطينة -

اسماء القبائل المجتاحة	المساحات التي يغطيها الجراد مقدرة بالهكتارات	الخسائر الحاصلة مقدرة بالمحراث (الزويجة)	القبائل المهددة
اولاد عبد النور	50.000	2 1/2	اولاد كباب
وادي بو صلاح	10.000	6	السراوية
تلاغمة	500	1/2	
فرجيوة	100		

- جهة باتنة -

الاخضر حلفاوي	5.600	30	
اولاد شليح	1.000	10	تلاتس
حراكتة المعذر	50	3	حراكته حرينة
أولاد قضالة	1.000	6	ذوي
اولاد بوعون	10.000	6	اولاد سي علي تاحمات
اولاد سلطان	20.000	15	بني معافة
أولاد سلام	40.000	26	
اولاد علي بن صابور	20.000		
أولاد عبدي	10.000	3	

عبد الحميد زوزو، مخطوطات الحرب العالمية، ص 111

ـ جهة سطيف ـ

أسماء القبائل المجتاحة	المساحات التي يغطيها الجراد مقدرة بالهكتارات	الخسائر الحاصلة مقدرة «بالمحراث»	القبائل المهددة
أعمار الظهرة	4.000	15	
أعمار القبلة	6.000	15	
ربعة الظهرة	9.000	20	دهمشه
ربعة القبلة	10.000	23	
العلمة	4.000	2	
أولاد موصلي	650	2 1/2	
عين تاغروت	5.000	3	
المجموع	208.900	188 1/2	

وبلغ اذن مجموع المساحات الى هذا اليوم 208.900 هكتارا . كما تبلغ الخسارة مساحة 188 محراثا ونصف . هذا ويبدو أن نفس الجراد قد تم تقريبا .

عبد الحميد زوزو خصوصا ـ المرجع السابق ص 111

الملحق رقم 06

قائمة المختصرات المستعملة	
ص	صفحة
ط	طبعة
دط	دون طبعة
د ت	دون تاريخ
ت ر	ترجمة
تق	تقديم
تع	تعليق
ج	الجزء
مج	المجلد
ع	العدد
تص	تصدير
مر	مراجعة

.

قائمة
المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر:

1. الزبيري العربي محمد، **مذكرات أحمد باي وحمدان خوجة وبوضربة** ، دط ،الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ،الجزائر،1973.
2. **Saint beuve** ، مذكرات الماريشال سانت آرنو 1832-1834،تر:عبد القادر ليفا بداه المهدي،ج1، د ط، دار المعرفة، الجزائر،2013.
3. **الجزائري محمد بن عبد القادر** ، تحفة الزائر في تاريخ الجزائر والأمير عبد القادر، تر وتع: ممدوح حقي،ج 1 ، د ط، منشورات ثالة، الجزائر،2007
4. **خوجة حمدان بن عثمان** ، المرآة، تق وتع تح: محمد العربي الزبيري، ط خ، Edition sanepالجزائر.
5. **دوطوكفيل أليكس** ، نصوص عن فلسفة الاحتلال والاستيطان في الجزائر، تر، تق: إبراهيم صحراوي، د ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007
6. العنتري محمد الصالح ، فريدة منسية في حال دخول الترك بلد قسنطينة وإستيلائهم على أوطانها، أو تاريخ قسنطينة، مراجعة وتقديم وتعليق بوعزيز يحي طبعة واحد، دار هوامة، الجزائر 2005.
7. **فرحات عباس**، ليل الاستعمار،تر:ابو بكر رحال، د ط، تص:عبد العزيز بو تفليقة، وزارة الثقافة، الجزائر، 2005.
8. **مسبير فرانسوا** ، *سانت أرنو أو الشرف الضائع*، تر: أحمد بكلي، مر: مسعود حاج مسعود، ط خ، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2005،
9. **هايزيش فون مالتسان**، ثلاثة سنوات في غربي شمال إفريقيا، تر:أبو العيد دودو، م3 ،ط خ، شركة الأمة ، الجزائر،2010.

قائمة المراجع:

1. بشير بلاح ، تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989، ج1، د ط، دار المعرفة، الجزائر، 2007.
2. الأشرف مصطفى ، الجزائر: الأمة والمجتمع، تر: حنفي بن عيسى، د ط، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1983.
3. بليل محمد ، التوسيع الاستيطاني في المناطق الداخلية والهضاب العليا الغربية وانعكاسها على الجزائريين ما بين 1840- 1900. منطقة تيارت نموذجا، مجلة الخلدونية، ع خ، جامعة تيارت، 2009.
4. بليل محمد ، تشريعات الاستعمار الفرنسي في الجزائر وانعكاساتها على الجزائريين 1881- 1914، د ط، وزارة الثقافة، الجزائر.
5. بن داهة عدة ، الإستيطان والصراع حول ملكية الأرض، إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962، ج1، ط خ،وزارة المجاهدين، الجزائر، 2008.
6. بوضرساية بوعزة ، الحاج أحمد باي في الشرق الجزائري رجل دولة ومقاوم 1830-1848م دون طبعة، دار الحكمة، الجزائر 2010.
7. بوضرساية بوعزة ، الجرائم الفرنسية والابادة الجماعية في الجزائر خلال ق 19، ط خ، وزارة المجاهدين، الجزائر،2007.
8. بوضرساية بوعزة ، سياسة فرنسا البربرية في الجزائر1830-1930 وانعكاساتها على المغرب العربي، د ط، دار الحكمة، الجزائر،2010.

a. بوضرساية بوعزة، سياسة فرنسا البربرية في الجزائر 1830-1930 وانعكاساتها على المغرب العربي، د ط، دار الحكمة ،الجزائر،2010.

9. بوعزيز يحي ، موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، جزء1،ط1،دار الهدى، الجزائر،2009
10. بوعزيز يحي، ثورة الباشاغا محمد المقراني والشيخ الحداد عام 1871، ط خ، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2009
11. بوعزيز يحي، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954، د ط،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007

12. بوعزيز يحي، كفاح الجزائر من خلال الوثائق ط خ. دار البصائر، الجزائر ، 2009.
13. بوعزيز يحي، موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، ج2، دط، دار الهدى ، الجزائر.
14. جلال يحي، السياسة الفرنسية في الجزائر، 1830-1960، ط 1 ،دار المعرفة، مصر .1954.
15. جلال يحي، المغرب الكبير والعصور الحديثة وهجوم الاستعمار ،ج3 ، د ط، دار النهضة، بيروت ،1981.
16. الجيلالي عبد الرحمان محمد ، تاريخ الجزائر العام، ج 5 ، ط1 دار الأمة ،الجزائر،2010.
17. حميد عبد القادر ، فرحات عباس رجل الجمهورية، د ط ، منشورات ثالة، الجزائر، 2007.
18. راشد أحمد إسماعيل ، تاريخ أقطار المغرب (الجزائر، تونس، المغرب، موريطانيا) السياسي الحديث والمعاصر، ط1 ،دار النهضة العربية، بيروت، 2004.
19. زوزر عبد الحميد ، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1900، د ط، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984 .
20. زوزو عبد الحميد ، الأوراس إبان فترة الاستعمار الفرنسي التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية 1837-1839، ج1، دار هوامة، الجزائر،2009 .
21. سترة خير الدين ، المهاجرون الجزائريون إلى البلاد التونسية ،ط خ، دار كرداده، الجزائر،2013.
22. سعد الله أبو القاسم ، الحركة الوطنية، ج 2، ط خ، دار الرائد،الجزائر،2009
23. سعد الله أبو القاسم، أبحاث وراء في التاريخ الجزائر، ج5، ط خ، دار البصائر ،الجزائر،2007.
24. سعد الله أبو القاسم، أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر، ج3، ط خ، دار الرائد،الجزائر،2009.
25. سعد الله أبو القاسم، الحركة الوطنية 1830-1900،ج1،دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1990.
26. سعد الله أبو القاسم، الحركة الوطنية الجزائرية1830-1900، ج1،ط خ ،دار الرائد ، الجزائر،2009.

27. سعد الله أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي، ج3 ،دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1989

28. سعد الله أبو القاسم، خلاصة تاريخ الجزائر، المقاومة والتحرر، 1830-1962، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2007.

29. سعيدوني ناصر الدين ، بو عبد لي المهدي ، الجزائر في تاريخ العهد العثماني، دون طبعة، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.

30. سعيدوني ناصر الدين ، دراسات في الملكية العقارية، د ط، المؤسسة الوطنية للكتاب،الجزائر،1986

31. سعيدوني ناصر الدين ، ورقات جزائرية(دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر خلال العهد العثماني)، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت،2000.

32. سعيدوني ناصر الدين،دراسات في الملكية العقارية،د.ط.المؤسسة الوطنية لكتاب الجزائر،1986.

33. سلاماني عبد القادر ، الإستراتيجية الفرنسية لإجهاض الدولة الجزائرية الحديثة 1832-1847 ، د ط، الجزائر،2013.

34. سليمة كبير، الشيخ بوزيان بطل الزعاطشة، المكتبة الخضراء، الجزائر، د ت.

35. شارل أندري جوليان، تاريخ الجزائر المعاصر الغزو وبداية الاستعمار (1827-1871)، تر:فاطمي جمال وآخرون، ج1، ط1،دار الأمة، الجزائر 2008

36. صاري الجيلالي ، تجريد الفلاحين من أراضيهم 1830-1962 ، تر: فوزية قندوز عباد، ط خ، وزارة المجاهدين،الجزائر

37. صاري الجيلالي محفوظ قداش، الجزائر في التاريخ و المقاومة السياسية 1900-1954، تر: عبد القادر بن حراث، المؤسسة الوطنية، الجزائر 1987.

38. الصديق صالح ، الجزائر بلد التحدي والصمود، د ط، وحدة الرغاية ،الجزائر،2009،.

39. عباد صالح ، الجزائر بين المستوطنين وفرنسا 1830-1930، د ط، ديوان المطبوعات الجامعية، قسنطينة،.1999.

40. عباد صالح، الجزائر خلال الحكم التركي 1514-1830، طبعة 2، دار هوامة ، الجزائر، 2007.

41. عبيد مصطفى ، الفكر الاستعماري السانسيموني في مصر والجزائر1833-1870، د ط، دار المعرفة، الجزائر، 2013

42. عدي الهواري ، الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكيك الإقتصادي الاجتماعي 1830-1920،

43. العربي منور ، المقاومة الجزائرية في القرن التاسع عشر، دار الهدى، الجزائر،

44. العسلي بسام ، محمد المقراني وثورة 1871 الجزائرية، ط2، دار النفائس، بيروت،1986

45. العسلي بسام وطلاس مصطفى ، الثورة الجزائرية، ط خ ، دار الرائد للكتاب، الجزائر . 2010

46. عملي سعيد ، السياسات الاستيطانية والعمران في الجزائر، تر:نسرين لولي ومحمد رضا بوخالقة، ج1، دار خطاب، 2013.

47. عمورة عمار ، الجزائر بوابة التاريخ من ما قبل التاريخ إلى 1962، ج1 ، دار المعرفة، الجزائر، 2006

48. عميراوي أحميده ، السياسة الفرنسية والمقاومة الجزائرية في منطقة سكيكدة 1838-1858، د ط، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2004.

49. عميراوي أحميدة، من تاريخ الجزائر الحديث، ،د ط،دار الهدى، عين مليانة ، الجزائر،2009.

50. عميراوي أحميده ، آثار السياسة الإستعمارية والإستيطان في المجتمع الجزائري (1830-1954)، ط خ، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.

51. عميراوي أحميده ، السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية1844- 1916، دار الهدى، الجزائر، 2009.

52. عميراوي أحميده، دراسات في تاريخ الجزائر الحديث، ط2 ،دار الهدى،الجزائر، 2004م

53. عيساوي محمود و نبيل شريخي، الجرائم الفرنسية في الجزائر أثناء الحكم العسكري 1830-1871، د ط، مؤسسة كنوز الحكمة، الجزائر، 2011.

54. الغالي عربي، العدوان الفرنسي على الجزائر الخلفيات والأبعاد، ط خ، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.

55. غرانميزون أوليفي لوكورا ، الاستعمار الابادة تأملات الحرب والدولة الاستعمارية، تر:نورة بوزيدة، د ط، دار الرائد، الجزائر، 2007

56. غلاب عبد الكريم ، قراءة جديدة في تاريخ المغرب الحديث (عصر الإمبراطورية العهد التركي في تونس والجزائر) ،ج3، ط 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2005.

57. فارال دومنيك ، معركة جبال النمامشة 1954- 1962 ، ترجمة: مسعود حاج مسعود، طبعة خاصة، دار القصبة، الجزائر،2008.

58. فركوس صالح ، تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال ، د ط، دار العلوم، عنابة، 2005.

59. فركوس صالح ، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر 1830- 1925، ديوان الحقوق والأدب والعلوم الاجتماعية، قالمة ،2010.

60. قداش محفوظ ، جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر 1830-1954، ، تر: محمد المعراجي، ط خ ،وزارة المجاهدين،الجزائر .

61. كاتب كمال ، أوروبيين أهالي ويهود بالجزائر1830 -1962 تمثيل وحقائق السكان تر: رمضان زبدي، ط خ، دار المعرفة، الجزائر،د ت،

62. كاش فرحي البشير،مختصر الواقع أحداث من الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962 ط.خ وزارة المجاهدين،الجزائر، 2007.

63. محروس إسماعيل حلمي ، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر من الكشوفات الجغرافية إلى قيام منظمة الوحدة الإفريقية، ج1، د ط ، مؤسسة

64. محياوي رحيم ، دراسة مستقبلية الاستيطان التوطين الاستعمار الفرنسي في الجزائر و الحركة الصهيونية في فلسطين، د ط منشورات جامعة باجي مختار، عنابة.

65. مهساس أحمد، الحقائق الاستعمارية والمقاومة،ط خ ، دار المعرفة وزارة المجاهدين، الجزائر

66. مياسي إبراهيم ، لمحات من جهاد الشعب الجزائري، دون طبعة ، ديوان المطبوعات الجامعية، دون بلد، 2007.

67. مياسي إبراهيم ، الاحتلال الفرنسي للصحراء الجزائرية 1837-1934، دار المقاومة ، الجزائر، 2005.

68. نجادي بوعلام ، الجلادون 1830-1962، تر: محمد المعراجي، د ط، منشورات ANEP، الجزائر، 2007.

69. هلال عمار ، أبحاث دراسات في تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1900، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995.

70. ولد خليفة محمد العربي ، المحنة الكبرى، مدخل لدراسة عن معاناه شعبنا ومقاومة البطولية نصوص مختاره، د ط، الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية، الجزائر

المراجع باللغة الأجنبية:

1. Gouvernement général de l'algérie,direction de l'agriculture, du commerce et de la colonisation France..

2. Charles robert (A) , les algériens musulmans et la France, 1871-1919, tomel. Edition bouchene,2005,

3. JU lien (ch.) ,histoire de l'Algérie contemporaine (le conquête et les début de le colonisation (1827-1871).Algérie ,2009.

4. kaddaache (M), l'algerie Algerian de la prehistoire à 1954, edition EDIF 2000, Algier 2009.

الموسوعات:

1. إبن الفضل جمال الدين بن مكرم بن منصور الإفريقي المصري لسان العرب، ج15، ط1، دار صار، بيروت، د ت.

الرسائل الجامعية:

بن يوسف محمد الأمين ، ملكية الدومين وتطور الإستيطان الفرنسي في الجزائر 1830-1870، شهادة الماجستير، جامعة وهران، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، وهران، 2014-2015.

1. بن عدة عبد المجيدالخطاب النهضوي في الجزائر 1925-1954، شهادة الدكتوراه في التاريخ والمعاصر، جامعة الجزائر، 2004-2005.
2. بوطبة عمار ،المجتمع القسنطيني من خلال جريدة النجاح (1919 1956)، شهادة الماجستير في تاريخ المغرب الحديث والمعاصر ، جامعة مستوري قسنطينة ، 2009.
3. حيمر صالح ، السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر 1830-1930، شهادة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر، باتنة 2013-2014.
4. رحمون دليلة السياسة الزراعية الفرنسية في الجزائر 1830-1870 شهادة الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة بسكرة، 2012-2013 .
5. كريمي خديجة، آثر الاستعمار الإستيطاني على المجتمع الجزائري من خلال بني مناصر وأهل يسر ما بين عامي 1830-1872، شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر 2005-2006.
6. لونيس إبراهيم ، القضايا الوطنية في جريدة المبشر 1847- 1870.رسالة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، 1993-1994
7. وادفلي ياسين، التنظيم العقاري بمنطقة الأوراس بين 1863-1900وآثاره الإقتصادية والإجتماعية، شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة باتنة 2010-2011.

المجلات والملتقيات:

قائمة المصادر والمراجع

1. بن داود نصر الدين ، مصادرة أراضي الجزائريين وسياسة يبجوا الاستيطانية، أعمال الملتقى الوطني الأول حول العقار الجزائري ابان الاحتلال الفرنسي (1830- 1962)، ط خ، وزارة المجاهدين، الجزائر،2007.

2. بوعزيز يحي، ثورات القرن التاسع عشر،ط خ، وزارة المجاهدين،الجزائر،2009.

3. بوعزيز يحي، مظاهر المقاومة وروادها في الشرق القسنطيني ضد الاستعمار الفرنسي في القرن التاسع عشر، مجلة الأصالة، م ج23، ع 82.81.80.79، وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، تلمسان،

4. بوغوفالة ودان ، منازعات إجتماعية حول إمتلاك العقار الحضري والريفي بمدينتي المدية ومليانة خلال العهد العثماني، دراسة من خلال وثائق المحاكم الشرعية، مجلة عصور، العدد 514، ديسمبر 2003، جوان 2004م/ 1424-1425هـ.

5. تورين، المجابهات الثقافية في الجزائر المستعمرة،1830-1880،الشيخ بو عمران،مجلة الأصالة،ج 2،ع 6 وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، تكان،2011.

6. دادة محمد ، الاستراتيجية الاستعمار الفرنسي في الجزائر، مجلة الفكر السياسي، ع32، دمشق 2005،

7. دهاش صادق ، الملكية الخاصة وتأثيرها على الجزائريين في ق 19، (أعمال الملتقي الوطني الثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي(1830- 1962) ط خ، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2008.

8. ملاخسو الطاهر ، نظام التوثيق في ظل التشريعات العقارية في الجزائر 1830-1962، أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 المنعقد بولاية معسكر يومي 21-22 نوفمبر 2005.

9. الهاشمي المغلي محمد البشير ، التكوين الإقتصادي لنظام الوقف الجزائري ودوره المقاوم للإحتلال الفرنسي، مجلة المصادر، العدد6، الجزائر مارس 2002.

10. يحياوي جمال ، دوافع الهجرة الجزائرية للخارج خلال ق 19، أعمال الملتقى الوطني حول الهجرة الجزائرية إبان مرحلة الاحتلال 1830-1962،المنعقد بفندق الأوراس يومي 30و31 أكتوبر 2006،ط خ، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.

فهرس الموضوعات

الفهرس

شكر وتقدير

إهداء

- مقدمة

- مدخل: 02

- **الفصل الأولى**:السياسة العقارية في الجزائر 1830-1870

- المرحلة الأولى: من 1830- 1848: 15

- المرحلة الثاني: 1848-1852: 18

- المرحلة الثالثة: 1852-1870..... 25

- **الفصل الثاني:** السياسة الاستيطانية في الشرق الجزائري.....

- تشجيع الهجرة والاستيطان..... 37

- تطور الاستيطان بالشرق الجزائري. 47

- المقاومات الشعبية. 60

الفصل الثالث: انعكاسات السياسة الاستيطانية على الشرق الجزائري.

- الانعكاسات الاقتصادية..... 71

- الانعكاسات الاجتماعية. 77

- الانعكاسات الثقافية..... 82

- **خاتمة**: 90

- ملاحق..... 92

- قائمة المختصرات 98

- قائمة المصادر والمراجع..... 100

- الفهرس.